



جامعة مولود معمرى – تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون- نظام (ن.م.و)

## عقود الفيديو

مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون

تخصص: (العون) اقتصادي

تحت إشراف الأستاذة:

حسين فريدة.

من إعداد الطالب:

بلعيدي عشور كريم

لجنة المناقشة:

– د/ أوباية مليكة، أستاذة محاضرة(ب) ، جامعة مولود معمرى، تيزي وزو.....رئيسا

– د/ حسين فريدة، أستاذة محاضرة(أ)، جامعة مولود معمرى، تيزي وزو.....مشرفا ومقررا-

د/ أرتباس ندير، أستاذ محاضر(ب)، جامعة مولود معمرى، تيزي وزو..... ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2016/10/02

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

سورة البقرة 32

# پہلے پہلے

کے عشرِ کریم.

# شکر و عرفان

کے عشر کریم

## قائمة أهم المختصرات

- (1)- رابطة المحامين الدولية IBA International/ Bar/ Avocats
- (2)- فيديك هو الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين
- (F) Fédération, (I) International, (D) Des, (I) Ingénieurs, (C) Conseils.
- (3)- جمعية المهندسين الاستشاريين البلجيكية (AICB) Association ingénieurs Conseil Belgique
- (4)- الجمعية الفرنسية للمهندسين الاستشاريين (AICF) Association ingénieurs Conseil France
- (5)- الجمعية السويسرية للمهندسين الاستشاريين (ASIC) Association Suisse ingénieurs Conseil
- 6)-BOT : Build Operate Transfer
- 7)-CET : Construire Exploiter Transférer البناء والتشغيل و النقل الملكية
- (8)- عقود الكونسورسيوم تسمى بالفرنسية GROUPEMENT D'ENTREPRISE
- (9)-عقد المشروع المشترك LE JOINT VENTURE CONTRAT
- 10 - PPP: PARTENARIAT PUBLIC PRIVÉE.
- 11- مجلس فض النزاعات DAB DISPUTE ADJUDICATION BOARD
- 12- غرفة التجارة الدولية CCI : CHAMBRE COMMERCIAL INTERNATIONAL

مقدمة

تشهد دول العالم تطورا كبيرا في قطاع المقاولات والهندسة، وانتشارا للمشروعات العقارية الكبيرة والضخمة، وهو ما أدى إلى بروز ملامح جديدة في عقود الإنشاءات الدولية، منها التي أصدرها الإتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين المتمثلة في العقود النموذجية لتوحيد القواعد القانونية المنظمة لعقود المقاولات على المستوى الدولي، لتحقيق الاستقرار في هذا القطاع المهم<sup>(1)</sup>.

إن اختلاف أنواع العقود المقاولات يعود لطبيعة المشروع، المتعاقد عليه ومدى حجمه ودرجة تعقيده فمن مقولة بسيطة كبناء منزل إلى عقود بناء مدن سكانية متكاملة وكلما كان العقد وبنوده وشروطه وكافة وثائقه واضحة ودقيقة في بيانها للحقوق والواجبات المتبادلة بين أطرافه قلت احتمالات الاختلاف في تقديم نصوصه وبالتالي النجاح في مواصلة العمل حتى إتمامه<sup>(2)</sup>.

من هذه العقود النموذجية عقود الإتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين في مجالات البناء وأعمال الهندسة المدنية ومجال أعمال الميكانيكية والكهربائية، وتتعدد صور هذه العقود النموذجية الفعلية التي تعبر عن صياغة مسبقة للشروط والبنود التي يتفق عليها طرفا العقد من أجل تنفيذ المشروع حيث تشكل قاسما مشتركا وأرضية للموضوعات المتفق عليها بين الشركات ورجال الأعمال والمستثمرين بين دول العالم، وبهذا يكون للشركة الأوروبية التي تريد إنشاء مصنع في دولة عربية أن تتعاقد مع المقاول من العالم العربي لتنفيذ المشروع بالشروط الموجودة بعقود الفيديك<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إيداح، عقود المقاولات الدولية، الأسس القانونية والفنية لصياغة عقود المقاول الدولية ضمن معايير عقود الفيديك، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 9.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 27.

<sup>3</sup> - عصام أحمد البهجي، عقود الفيديك وأثارها على التزامات المقاول و رب العمل، دار الجامعة الجديدة للازراطية 2006، ص 10.

إن آليات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي فرضت على الدول النامية الدخول في عدة صيغ للتعاون مع القطاع الخاص وذلك بهدف الاستفادة من قدرات هذا الأخير في المجال التكنولوجي والتمويلي والاستفادة من الطرق الحديثة في تسير المرافق العامة، ويتم التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص على أساس تبادل المنافع والمصالح بين جميع الأطراف، فالدولة يجب عليها تحقيق المصلحة العامة وإشباع الحاجات الضرورية للمواطنين، والقطاع الخاص يسعى من وراء ما يقدمه من استثمارات إلى تحقيق الربح بدرجة الأولى.

هكذا أصبح الإلمام والتعرف على هذه العقود النموذجية ضرورة للدخول في الأسواق العالمية لمشروعات الإنشاء والتشييد ولجلب رؤوس الأموال الأجنبية ومن أجل التعامل مع دول العالم الأخرى، إذ أنها أصبحت لغة السوق العالمية الجديدة للإنشاء والتعمير، حيث جاءت بصفة شاملة لكل أنواع البناء، مما يجعلها المرجع الأساسي لكافة العاملين بهذه الصناعة سواء كانوا مهندسين أو رجال أعمال أو تجار أو أرباب العمل، وتطبيقها يساهم في تطوير الاقتصاد ورفع الإنتاج الحديث واستغلال التكنولوجيا الحديثة بين الدول المتخلفة والنامية<sup>(1)</sup>، تتضمن الشروط العامة لنماذج مختلفة من عقود الإنشاءات والتشييد تحدد المراكز القانونية للأشخاص تلك العقود وتنظم العلاقات التعاقدية الناشئة عنها وتحدد الإطار العام لتنفيذ المشروع وفق آليات التي اعتمدها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC).

لذا يثور التساؤل ما المقصود بعقود الفيديك؟. تقتضي الإجابة عن هذا التساؤل الوقوف عند عقود الفيديك عقود مقابولة دولية (الفصل الأول) الذي ينقسم إلى مبحثين، ثم التطرق إلى عقود الفيديك عقود مركبة (الفصل الثاني).

<sup>1</sup> - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 11.

# الفصل الأول

## الفصل الأول

## عقود الفيديك عقود مقاوله دولية

تكتسب عقود الفيديك أهميتها من كونها عقوداً نموذجية تم اعتمادها من قبل منظمة عالمية وهي الأكثر شيوعاً في تنظيم مقاولات البناء والتشييد في جميع دول العالم، تستخدم في تنظيم الإنشاءات الدولية والمشروعات المحلية بإدخال تعديلات طفيفة على شروطها، وهي تهدف إلى تخفيف المخاطر التي يتعرض لها الأطراف المتعاقدة أثناء تنفيذ مشاريع البناء وإيجاد أسس تعاقدية مشتركة ومسبقة تحاول بها تيسير العقبات التي تعترض تنفيذ تلك العقود في جميع دول العالم، إن أطراف عقود الإنشاءات الدولية غالباً ما تكون مختلفة في الثقافة التعاقدية والفنية واللغة والنظم القانونية، حيث تتمسك كل منها بتطبيق القوانين المحلية الخاصة بها، فإن تطبيق عقود الإنشاءات الدولية يجنب هذه الأطراف الوقوع في خلاف.

تعتبر عقود الفيديك النموذجية من الوسائل الفعالة في تنظيم أعمال البناء لأنها تتميز بحسن الإعداد والتوزيع العادل للمخاطر والتنظيم التفصيلي المتكامل لعقود البناء والتشييد حيث يشمل على أحكام مفصلة للغاية وتهدف لتسهيل مهمة الأطراف وتوفير بنية للعقد يسهل فهمها في المستقبل<sup>(1)</sup>.

تنظم عقود الفيديك أعمال الهندسة المدنية "Les Travaux De Genie Civil" بصورة أكثر تنوعاً ودقة من عقود المقاولات التقليدية، وتيسر صياغة العقود الدولية بشأن تنفيذ وتوريد وتركيب المنشآت الصناعية، وتشييد المباني وأعمال الهندسة المدنية والتي تشكل عنصراً مهماً من عناصر التعاون الاقتصادي والتقني.

تجدر الإشارة إلى أن غالبية المقاولات الدولية تشمل على مفاهيم ومصطلحات تعد حديثة نسبياً تطورت تبعاً لتطور نصوص القوانين الدولية والمستمدة في غالبيتها من قوانين

<sup>1</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، القواعد المستحدثة في عقود الفيديك، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2007، ص 30.

الأعراف التجارية الدولية، كما أن التشريعات الوطنية قد باتت تعدل نصوص قوانينها بما يتلاءم مع القوانين الدولية، وذلك لاتساع نطاق التعاملات الدولية المختلفة بين الدول<sup>(1)</sup>.

لذا سنتطرق في هذا الفصل الأول إلى الطبيعة القانونية لعقود الفيديك من تعريفها وأنواعها وشروطها في المبحث الأول أما المبحث الثاني سنتكلم حول تطبيق عقود الفيديك من حيث تفسيره وصياغته وكذلك تميزه عن عقود المقاولات الأخرى.

## المبحث الأول

### الطبيعة القانونية لعقود الفيديك

يشكل العقد الأساس القانوني لمقاولات البناء والتشييد، حيث تحتاج إلى سلسلة من العقود شديدة التعقيد لتنظيم العلاقات المتشابكة بين أطراف العقد ومواجهة التغييرات المختلفة التي تطرأ أثناء تنفيذ العقد، وهو الأمر الذي يتطلب دقة التنظيم وحسن الصياغة ووضع شروط عادلة للحد من مشكلات المقترنة بتنفيذ عقد المقابلة لاسيما وأن قطاع البناء والتشييد يعد جزء مهما من عناصر الثروة القومية ومحورا رئيسيا من محاور الاستثمار الذي تعتمد عليه شركات المقاولات الدولية، والتي يحتاج نشاطها إلى صياغة عقود نموذجية تحدد بدقة التزامات الأطراف وتحقق التوازن المالي القانوني لأطراف العقد<sup>(2)</sup>.

لذلك تعد عقود الفيديك من العقود الحديثة نسبيا والتي تمثل انعكاسا للتطور الاقتصادي والاجتماعي و للتوسع التقني الحديث في أعمال البناء وضعها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين لكي تتواءم مع المخاطر الجديدة والمشكلات القانونية المستحدثة

1 - محمد ابراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 10.

2 - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 22.

للمشروعات الإنشائية الدولية، وذلك بسبب الطبيعة المركبة والتكلفة العالية ووجود أطراف متعددة من دول أجنبية تختلف في نظمها القانونية<sup>(1)</sup>.

يعتبر العقد النتيجة النهائية للاتفاق التام بين أطرافه، وتعددت أنواع العقود القانونية تبعاً لطبيعة العمل المتفق عليه كعقود البيع والإيجار والهبة والمقاوله وغيرها من العقود الأخرى ويشترط القانون لكي يكتسب العقد الحماية القانونية أن يتم بناء على التراضي حيث يتطابق إيجاب وقبول الأطراف، وأن تكون إرادتهما خالية من عيوب الإرادة المتمثلة في الغش، الإكراه، التدليس، الاستغلال... الخ.

تشمل عقود الفيديك عدة مجالات متعلقة بالبناء مثل مجال الهندسة وأعمال الميكانيكية والكهربائية التي تدخل في إطار تنفيذ المشروع لذا أصبح التعرف على هذه العقود النموذجية أمراً مهماً من أجل تسهيل التعامل بين دول أطراف العقد.

يبرز مفهوم عقود الفيديك في تعريفه وتبيان نشأته وتطوره (المطلب الأول)، ثم التطرق إلى تحديد شروط عقود الفيديك التي تعتبر أمراً مهماً داخل تنظيم عقود الفيديك (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

### مفهوم عقود الفيديك

تتضمن عقود الفيديك الشروط العامة والخاصة لأنماط مختلفة من عقود البناء والتشييد، وتحقق التوازن بين حقوق والتزامات أطرافها، وتحدد مراكزهم القانونية بهدف تنظيم أعمال البناء وتوحيد القواعد المطبقة بشأنها، ويمكن استخدامها على نطاق واسع لأنواع مختلفة من المشاريع الهندسية الدولية والمحلية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم ابداح، مرجع السابق، ص 23.

<sup>2</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 28.

تعتبر عقود الفيديك من عقود الإنشاءات الدولية المستخدمة في جميع أنحاء العالم برغم تأثيرها بالنظام الانجلوساكسوني، وذلك بعد أن تم تعديلها أكثر من مرة لعلاج المشكلات القانونية المستجدة، وتطوير محتواها بعد الرجوع لقواعد القانون المقارن<sup>(1)</sup> واتفاقيات المتعددة الأطراف واستشارة المهندسين وبعض المنظمات مثل البنك الدولي و رابطة المحامين الدولية (IBA)، ذلك لضمان توافق قواعدها مع معظم النظم القانونية للدول الأوروبية وأغلبية دول العالم واتساق شروطها القانونية مع متطلبات العملية.

لتصور واسع لمفهوم عقود الفيديك سيتم تناول تعريف عقود الفيديك على اعتباره عقد مقابلة دولي (الفرع الأول) و كعقود بناء و تشييد نموذجية (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### عقود الفيديك عقود مقابلة

يشكل العقد الموقع من قبل أطرافه الإطار القانوني المنشئ للالتزامات المتبادلة بين المتعاقدين، وقد أولت التشريعات القانونية والفقهية اهتماما بالغا في تعريفه وبيان أركانه والشروط اللازمة لانعقاده ويعرف العقد عموما بأنه اتفاق بين طرفيها يتم بموجبه الالتزام بفعل أو عدم فعل أمر ما، وتقسم العقود لقسمين الأولى تدعى العقود المسماة وهي التي ينظمها القانون بنصوص خاصة كعقد الإيجار، ويطلق على القسم الثاني العقود الغير المسماة وهي التي لم يحكمها القانون بنصوص عامة وإنما يطبق عليها القواعد العامة في القانون كعقد تأجير السيارات والمعدات الصناعية وغيرها<sup>(2)</sup>.

وبما أن عقود الفيديك من عقود المقابلة فإننا سنعرف عقد المقابلة كالآتي :

<sup>1</sup> – Cötz Sébastien HOK ; Comment traduire et comprendre les conditions FIDIC ,  
Rechtsanwalt à Berlin sur le site [www.FIDIC.org.resource/contrat/book](http://www.FIDIC.org.resource/contrat/book) Feb2006 P1.

<sup>2</sup> – محمد ابراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 17.

عرف المشرع الجزائري عقد المقابلة في المادة 549 من القانون المدني وذلك في الفصل الأول من الباب التاسع منه إذ تنص على ما يلي: "المقابلة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع أو يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"<sup>(1)</sup>.

يعتبر هذا التعريف القاعدة العامة في تحديد مفهوم المقابلة غير أنه إذا تعاقد المقاول أو المهندس الاستشاري مع الدولة أو إحدى الهيئات ذات الطابع الإداري فإن قانون الصفقات العمومية هو القانون الواجب التطبيق نظرا لاحتوائه على شروط خاصة تهدف إلى الترشيد وتثبيد في نفس الوقت على النفقات العامة، تنص المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية تنص: <sup>(2)</sup>. "الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به يبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة". كذلك تنص المادة 29 من نفس المرسوم: « تشمل الصفقات العمومية إحدى العمليات الآتية أو أكثر<sup>(3)</sup>.

– إنجاز الأشغال.

– اقتناء اللوازم.

– إنجاز الدراسات.

– تقديم الخدمات».

## 1 – تعريف عقود الفيديك:

الفيديك هو تجميع للأحرف الأولى للتسمية الفرنسية:

<sup>1</sup> – أنظر المادة 549 من القانون المدني الجزائري.

<sup>2</sup> – مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 20 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، ج ر عدد 50.

<sup>3</sup> – نفس المرجع المادة 29 من المرسوم الرئاسي رقم أمر 247/15، ص 9.

الاتحاد (F) Fédération, (I) International, (D) Des, (I) Ingénieurs, (C) Conseils.

الدولي للمهندسين الاستشاريين في الدول المختلفة.

تعتبر عقود الفيديك من العقود الحديثة نسبياً، وهي الأكثر استخداماً في العالم من خلال تنظيم عقود مقاولات البناء، كونها تحدد أطرافها تعاقدية شبه متكاملة ومسبقة للتعامل مع التحديات المصاحبة لتنفيذ مشاريع الإنشاءات الدولية والمحلية، وتضطلع عقود الفيديك بدور ريادي في بيان وتقسيم حقوق و واجبات كل من الأطراف المتعاقدة<sup>(1)</sup>.

إن عقود الفيديك تتجاوز في أهدافها كل الأبعاد السياسية القائمة على الانفراد بالثروات والمصالح الشخصية، بخلاف واقع الحال في غالبية الدول النامية والتي تعدل قوانينها الوطنية بما يتواءم مع السياسات الخاصة لأنظمة الحاكمة وبما يحقق لها أكبر نصيب من الربحية والاحتكار، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تطوير حقيقي للقوانين الوطنية في غالبية الدول العربية وهذا السبب الرئيسي في اعتماد شركات المقاولات لنماذج الفيديك في مجال المقاولات الهندسية والإنشائية، ليس فقط لتجنب روتين المعاملات الدوائر الحكومية فيما يتعلق بحالات التنازع القضائي من خلال الالتجاء إلى نظام التحكيم، والذي لا يعتبر حكراً على عقود الفيديك<sup>(2)</sup>.

قد انعقد المؤتمر التأسيسي للفيديك في العام 1913 في مدينة جنت (GHENT) في بلجيكا، بمساهمة ثلاث جمعيات أوروبية للمهندسين الاستشاريين في جمعية المهندسين الاستشاريين البلجيكية (CICB)، والجمعية الفرنسية للمهندسين الاستشاريين (CICF) والجمعية السويسرية للمهندسين الاستشاريين (ASIC)<sup>(3)</sup>.

1 - محمد ابراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 20.

2 - نفس المرجع ، ص 22.

3- Zhung de quan Les inégalités des conditions FIDIC et les applications dans le marché chinois. Université de marine la vallee 2007 p6.

LA FIDIC : Est l'abréviation de (fédération internationale des ingénieurs - conseils). Elle est fondée en 1913 par trois associations d'ingénieurs -conseils indépendants dans trois pays : France, Belgique, suisse.

قد قام المؤسسون الأوائل للفيديك في المؤتمر التأسيسي بتبني أهداف ترسم السياسة العامة لتلك المنظمة وحددوا الأهداف من تشكيل الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين وقاموا بتشكيل لجان تعمل على تحقيق مستويات متقدمة في تنفيذ عقود الإنشاءات والتشييد<sup>(1)</sup>.

« La fédération internationale des ingénieurs conseils, est une association internationale qui réunit des associations professionnelles d'ingénieurs de membre pays ».<sup>(2)</sup>

الأصل التاريخي للعقود النموذجية يرجع إلى النموذج الذي أعدته اللجنة الاقتصادية الأوروبية حيث قامت هذه اللجنة بإعداد عقود نموذجية لتسهيل التبادل التجاري في أوروبا لمجموعة من السلع الأساسية ويمكن تقسيمها من حيث موضوع السلع التي تنظمها إلى ثلاث طوائف وهي عقود المنتجات الصناعية وعقود المنتجات الزراعية وعقود المنتجات الطبيعية وتعتبر الأولى هي أقدم النماذج التي وضعتها اللجنة الاقتصادية الأوروبية حيث تم ذلك في مارس عام 1953 و يحمل رقم 166 بالإضافة إلى الشروط العامة لتصدير الآلات التي توضع في المصانع مع القيام بتركيبها وتحمل الرقم 166 وتم وضعها في مارس 1956 وهكذا كانت اللجنة الأوروبية الاقتصادية تهدف إلى تسهيل التجارة من خلال ما تقدم به الاتحاد الأوروبي لتوحيد هذه الشروط العامة للفيديك<sup>(3)</sup>.

- نشأت الفيدرالية الدولية للمهندسين الاستشاريين بمدينة جنت GHENT في بلجيكا 1913 وفي عام 1914 تم عقد المؤتمر الثاني للفيديك في مدينة بيرن سويسرا BERNE، وفيه تم تعريف المهندس الاستشاري وفقا لرؤية الفيديك بأنه الشخص الذي يمتلك المعارف العلمية

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup> - Peter Rosher l'adaptation des clauses FIDIC dans les contrats soumis au droit français, revue de droit des affaires internationales, business law journal 2015, P123.

<sup>3</sup> - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 22.

والتقنية والمهنية والخبرة العلمية والذي يمارس المهنة باسمه الخاص مستقلا عن أي مؤسسة تجارية أو حكومية لصالح عملية ويتصرف بحيادية تامة ولا يتلقى أي نقود إلا من عملية أو إذن منه<sup>(1)</sup>.

من أهداف منظمة الفيديك، دراسة مشاكل المهندسين الأعضاء والتي تخص حمايتهم وتطورهم دون أدنى اعتبار للاتجاهات السياسية والدينية والعرقية، وكذلك بناء علاقات ودية بين المهندسين الاستشاريين وإيجاد منظمة تضم المهندسين الاستشاريين من جميع البلدان و الثقافات المختلفة والمساعدة في تأسيس جمعيات لهم في بلدهم<sup>(2)</sup>.

بناء الأسس والقواعد التي تسمح للمهندسين الاستشاريين بالحفاظ على أفضل أداء لهم في ممارسة مهنتهم والسعي لتطوير إمكانياتهم العلمية والعملية.

قام الفيديك بتشكيل خمس لجان تعنى بدراسة عدة موضوعات تشكل أساس تنفيذ المشروع وتلك اللجان هي:

1. اللجنة الأولى: لجنة القواعد العامة.
2. اللجنة الثانية: لجنة العلاقات العامة.
3. اللجنة الثالثة: لجنة معدلات الأجور.
4. اللجنة الرابعة: لجنة مستندات العقد.
5. اللجنة الخامسة: لجنة التحكيم.

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إبداح، مرجع سابق، ص 24.

<sup>2</sup> - عصام أحمد البهجي، نفس المرجع، ص 17.

بالرغم من ذلك التنظيم وتلك الأهداف فقد تعرض الفيديك للكثير من الهزات الناتجة عن الظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي أدت إلى خلق أجواء من عدم الثقة والشك بين الدول الأعضاء.

بعد أن انتهت تلك الحروب بدأ الفيديك بإعادة تنظيم نفسه وكان الهدف وقتها زيادة عدد جمعيات المهندسين الاستشاريين المنتسبة للفيديك وفي فترة خمسينيات وستينيات القرن الماضي شهد تطورا كبيرا وذلك مع ازدياد الاهتمام العالمي بصناعة البناء والتشييد، يظهر هذا من خلال صلته القوية بالمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وكان يغلب على الشروط والأنماط من العقود التي صدرت عن الفيديك أفكار مفاهيم القانون الإنكليزي من حيث الشكل والمضمون<sup>(1)</sup>.

يتخذ الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين لمنظمة الفيديك مدينة لوزان السويسرية مقرا للأمانة العامة ويتألف الهيكل التنظيمي للفيديك من رئيس الفيديك ونائب رئيس اللجنة التنفيذية بالإضافة للأمانة العامة والسكرتارية التي تتألف من خمسة أعضاء يقومون بالإشراف على أعمال الفيديك والقيام بها والتسجيل والإدارة، ويوجد الهيكل التنظيمي لمنظمة الفيديك في الملحق رقم (1) رقم 124 من الكتاب الأحمر.

تتألف اللجنة التنفيذية للفيديك من الرئيس ونائب الرئيس وأمين صندوق اللجنة وستة أعضاء وتقوم اللجنة التنفيذية بعدة مهام أهمها<sup>(2)</sup>:

(أ) - مسؤولية إدارة الاتحاد والإشراف على تسيير أموره.

(ب) - تنفيذ مقررات الجمعية العمومية.

<sup>1</sup> - حسين القانوني، تعريف عقود الإتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، عقود الفيديك النمطية، دار القضاء العالي القاهرة 2009، ص1.

<sup>2</sup> - حسين القانوني، مرجع سابق، ص2.

ج) - إعداد التقرير السنوي والمالي للاتحاد.

د) - تعيين لجان العمل والإشراف عليها.

### 3- التنظيم الهيكلي لاتحاد الفيديو:

الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين أو الفيديو يتكون من هيكل تنظيمي ذو خمسة أجهزة رئيسية هي<sup>(1)</sup>.

1 - الجمعية العامة.

2 - المجلس التنفيذي.

3 - السكرتارية وأمانة السر ومراقبو الحسابات.

4 - اللجان العامة.

5 - مجلس الرؤساء السابقين.

أما بالنسبة للجان العامة لاتحاد الفيديو تنقسم إلى نوعين:

#### أ) النوع الأول: لجان دائمة:

يوكل لها مهمة القيام بمهام معينة دون تحديد نطاق زمني لها.

#### ب) النوع الثاني: لجان مؤقتة:

يوكل إليها مهمة القيام بمهام ذات طبيعة مؤقتة، بحيث ينتهي وجود اللجنة المؤقتة بإنجاز المهمة أو بانقضاء الأجل المحدد لوجودها بحسب الأحوال وفقا للقرار الصادر بإنشائها.

<sup>1</sup> - أيمن الزيني، التعريف بعقود الفيديو، القاهرة، 28 فيفري 2013، ص19. ( www.acadimia-edu )

لذلك يعرف عقد الفيديك أو The FIDIC forms of contracts في آليات تعاقدية تتضمن الشروط العامة لأنماط مختلفة من العقود، تحدد المراكز القانونية لأشخاص تلك العقود، و تغطي العلاقات التعاقدية الناشئة عنها، وتحدد الإطار العام لتنفيذ المشروع وفقا للآليات التي اعتمدها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين.

ليس لها في ذاتها أي قوة قانونية، فنصوص العقد النموذجي ليست تشريعا، بل تخرج في حقيقتها عن كونها مجرد اقتراح من ذوي الخبرة أو تصور منهم للوضع الأمثل الذي يجب أن تكون عليه العلاقة العقدية، ولا يصير لهذا الاقتراح أو التصور أية قيمة إلا بعد أن تتبناه الإرادة المشتركة للمتعاقدين وفي الحدود التي ترتضيها تلك الإرادة.

صيغت تلك الشروط العقود بصورة متوازنة دون إجحاف لأحد أطراف العقد وتحقق التوازن المالي بين أطراف العقد<sup>(1)</sup>.

وإنشاء قوائم للمحكمين، يدرج فيها أسماء المحكمين المؤهلين والمعتمدين لديه.

#### 4 - أنواع العضوية في اتحاد الفيديك:

**العضوية الكاملة:** وتمنح لجمعيات المهندسين الاستشاريين أو اتحاداتهم المنتخبة ولا تمنح العضوية الكاملة إلا لجمعية واحدة أو اتحاد في كل دولة.

**العضوية الشرفية:** وتمنح بقرار من الجمعية العامة لشخص أدى خدمات بارزة للفيديك.

**العضوية المنتسبة:** وتمنح بقرار من الجمعية العامة لأي جمعية أو اتحاد أو مجموعة تدعم أهداف الفيديك.

**العضوية المعززة أو المساندة:** وتمنح لأي شركة أو مجموعة من الشركات في دولة لا يوجد بها جمعية أو اتحاد عضو في الفيديك، إذا ما توفرت فيها باقي معايير العضوية في الفيديك.

<sup>1</sup> - أيمن الزيني، تعريف بعقود الفيديك، القاهرة، 28 فيفري 2013، ص 20. ( WWW.acadimia-edu ) .

المراسلين: تمنح بقرار من الجمعية العامة لأي شخص طبيعي أو معنوي يكرس جهده ووقته لإعداد والترويج لتأسيس جمعية مؤهلة للعضوية في الفيديك.

## 5- نماذج عقود الفيديك:

### 1 - الكتاب الأحمر:

يعد الكتاب الأحمر للفيديك واحدا من أكثر العقود استخداما في الواقع العملي، و يتضمن نموذج الشروط العقدية لمقاولات أعمال الهندسة المدنية المصممة من قبل صاحب العمل أو من ينوب عنه أو مهندس<sup>(1)</sup>.

ويقوم المقاول في هذا النوع من العقود بتنفيذ أعمال البناء وفقا لتفاصيل التصميمات المقدمة من صاحب العمل، ويكون دور المهندس فيها هو الإشراف وإعداد التقديرات

### 2- الكتاب الأحمر الجديد:

هو عقد مقاولات أعمال التشييد، وقد صدر في عام 1999 الكتاب الجديد لنموذج عقد أعمال التشييد Contract for Construction Works Condition، وتمت صياغة هذا الكتاب New Red Book، والخاص بعقود إدارة التشييد على أساس أنه يصلح استخدامه في العقود التي يقوم فيها رب العمل بإعداد التصميمات والمستندات بمعرفته أو بواسطة تابعيه، بغض النظر عن نوعية الأعمال التي يشملها العقد، فيمكن أن يشمل العقد أعمال كهروبائية أو ميكانيكية أو غيرها من الأعمال، يتضمن الكتاب الأحمر الجديد نمودجا للعقود الخاصة بمقاولات الهندسة المدنية وعقود إدارة التشييد<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص32.

«صدرت أول طبعة من الكتاب الأحمر عام 1975، ثم صدرت الطبعة الثانية في 1969، والطبعة الثالثة في 1977 وفي عام 1995 دخل الفيديك نظاما جديد لتسوية المنازعات، عام 1999، صدرت الطبعة الرابعة وفقا لتعديلات وبفكرة جديدة.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم ابداح، المرجع السابق، ص24.

## 3- الكتاب الأصفر:

يتضمن الكتاب الأصفر للفيديك شروط عقد المقاولات أعمال الهندسة الميكانيكية والكهربائية المصممة من المقاول، والذي يتولى عناية التوريد، وتنفيذها وفقا لمتطلبات صاحب العمل.

يهدف إلى توفير نماذج للعقود الدولية بشأن تصميم وتنفيذ وتشغيل المشاريع الإنشائية الدولية، ويركز المسؤولية على المقاول في جميع مراحل تنفيذ العقد<sup>(1)</sup>.

## 4- الكتاب الأصفر الجديد:

صدر عام 1999 يتناول عقود مقاولات الأعمال الصناعية والتصميم والبناء تمت إعداد الكتاب الأصفر الجديد New Yellow Book ليصلح لعقود الإنشاء المصانع التي تحتوي عادة على أعمال كهربائية وميكانيكية وتصميمات وتنفيذ بنية أساسية أو أعمال هندسية، ويصلح استخدامه أيضا في أعمال التي يقوم فيها رب العمل بإعداد التصميمات والمستندات بمعرفته أو بواسطة تابعيه بغض النظر عن نوعية الأعمال التي يشملها العقد<sup>(2)</sup>.

## 5 - الكتاب الفضي:

يتضمن الكتاب الفضي للفيديك شروط عقد المشاريع المتكاملة (هندسة وشراء وإنشاء وتسليم المفاتيح). وتسمى بعقود مشروعات تسليم المفتاح (contrats clés en main) وفيه يتولى المقاول إعداد التصميم والتوريد والإنشاء وفق للوصف الدقيق المقدم من صاحب

<sup>1</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 33.

<sup>2</sup> - أيمن الزيني، تعريف بعقود الفيديك، القاهرة، 28 فيفري 2013، ص 21 و 22. [www.acadimia-edu](http://www.acadimia-edu)

العمل بشأن المشروع والغرض منه وكذا إجراء الاختبارات عند الانتهاء من المشروع الهندسي وتسليمه مجهزا كامل للعمل.

يضمن المقاول بمقتضى العقد سلامة المشروع من أية مخاطر في عمليتي التصميم والتنفيذ ويهدف هذا العقد إلى الحد من إدخال تعديل للأسعار أو مدة التنفيذ، ولم يرد فيه دور واضح للمهندس فإنه يشكل تطورا للعقود سألقة الذكر مجتمعة، ويلاءم مشروعات إنشاء مخططات توليد الطاقة، والمنشآت البترولية والبتروكيماوية ومنشآت معالجة للمياه شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمطارات والموانئ البحرية<sup>(1)</sup>.

#### 6- الكتاب الأخضر:

الكتاب الأخضر للفيديك هو نموذج العقود البناء أو الأعمال الهندسية ذات القيمة المالية الصغيرة نسبيا أو قصيرة المدة ويسمى العقد الموجز ويقوم المقاول في هذا النوع من العقود بتنفيذ أعمال البناء أو الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية وفقا للتصميم الذي يتم بمعرفة صاحب العمل أو من ينوب عنه إن وجد أو المقاول أو بالإشتراك فيما بينهما<sup>(2)</sup>.

#### 7- الكتاب البرتقالي:

هو عقد التصميم والتشييد وتسليم المفتاح و صدر عام 1995 الطبعة الأولى لنموذج شروط عقد التصميم والتشييد وتسليم المفتاح، ليشمل الأعمال المتكاملة المدنية والميكانيكية والكهربائية، ودور المهندس شبه التحكيمي في مجلس فض المنازعات<sup>(3)</sup>.

لقد أصدر الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين عدة أنواع من العقود النموذجية في مجال البناء والتشييد، حيث سمي كل عقد بلون الغلاف الذي صدر فيه، وذلك لتسهيل

<sup>1</sup> - Eric nelson, smith currie : news et publications unique considérations for lump sum EPC projects, the international construction super conférence, London 2006 p1.

<sup>2</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفة، أساليب تسوية الخلافات التعاقدية في عقود الفيديك النموذجية، جامعة مؤتة، الأردن 2007، ص2.

<sup>3</sup> - محمد ابراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 25.

التمييز بينه وبين غيره من النماذج الأخرى، ويتيح وجود هذه الأشكال العديدة من عقود الفيديك الفرصة أمام الأطراف المتعاقدة لاختيار أفضل نموذج مناسب من العقود وفقاً لنوع الأعمال والخدمات التي يتطلبها المشروع. ويتضمن كل نموذج من عقود الفيديك مجموعة من الشروط العامة المناسبة التي تنظم حقوق والتزامات أطرافه بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية لمشروع البناء والتي يشترط لتطبيقها أن يوافق عليها أطراف العقد على وجه التحديد، بالإضافة إلى شروط خاصة صيغت خصيصاً لتناسب مع كل عقد من العقود الفردية ويتم إعدادها بالتفاوض بين الأطراف. وتهدف إلى تعديل أو حذف بعض الشروط العامة مع مراعاة التعليقات الواردة في دليل عقود الفيديك.

تبرز فائدة هذه الكتب من عدة جوانب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو السياسية وغيرها لما تخدم المنفعة العامة للبلاد وتعود ملكية تلك المشاريع للدولة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات البنى التحتية وإزالة ثقل تكاليف هذه المشاريع الكبيرة عن كاهل الدولة.

كما أن أهمية هذه الكتب تكمن في أنها تشكل في المستقبل مرجعاً لدوي الاختصاص والمهتمين بهذا النوع من العقود مثل موظفو القطاع العام والخاص والمقاولون والمهندسون الاستشاريون وأرباب العمل ورجال القانون.

## الفرع الثاني

### عقود الفيديك عقود بناء وتشديد نموذجية

تتعدد أنواع العقود تبعاً لطبيعة العمل عقود البيع والعمل والإيجار والهبة والتأمين وغيرها من العقود المختلفة، ويشترط القانون كي يكتسب العقد الحماية القانونية أن يتم بناء على تراضي الطرفين بالإتفاق إنشاء التزام متبادل بينهم كما الحال في عقد المقابلة لبناء مدرسة مثلاً فيكون السبب هو تحقيق نتيجة وهو بناء المدرسة أو بذل جهد لتحقيق غاية ما، كما هو الحال تعيين

حارس يقوم على حراسة مواد ومعدات البناء في موقع عمل المشروع فالسبب في هذه الحالة هو بذل جهد وعناية لتحقيق نتيجة، وأما المحل هو تلك النتيجة المطلوبة تحقيقها من ذلك الالتزام، وبمعنى آخر هو الأثر القانوني المترتب على إنشاء العقد كما في حالة عقد الإيجار مثلا، فيكون محل العقد هو إستلام المستأجر للعقار مقابل إستلام المؤجر لثمن الإيجار المتفق عليه بين الطرفين.<sup>(1)</sup>

لأهمية الآثار المترتبة على توقيع العقد، نجد تعدد المنابر القانونية التي تجهر ببيان الأساليب والطرف المثلي لصياغة العقود والاتفاقيات، وتقدم التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار قبل التوقيع على العقد لشمول العقد على جميع البيانات الخاصة بأسماء المتعاقدين وجنسياتهم وأرقام هوياتهم وعناوينهم تفصيلا والتأكد من إستفاء العقد لأركانه وشروطه وعدم مخالفة القوانين المعمول بها وإقرار المتعاقين بأهليتهم للتعاقد والتأكد من تسجيل تاريخ تحرير العقد ومكان إنعقاده ويوصف محل العقد وصف تفصيليا مما لا يترك مجالا للتفسير أو الإجتهد مع إقرار أطراف العقد بالعلم التام بتلك الأوصاف، وتحديد الثمن لمقابل وكيفية أداءه وبيان إلتزامات جميع أطراف العقد وضرورة تسجيل العقود التي تتطلب القانون تسجيلها، وتوقيع العقد من قبل المتعاقدين والشهود، وغيرها من الملاحظات التي شملتها العقود الفيديو بكل دقة<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني

### مكونات عقود الفيديو

إن الهدف من إعداد هذا نماذج لعقود الفيديو هو إخراج وثيقة مرنة وشفافة تحتوي على جميع الأحكام التعاقدية الضرورية التي يمكن استخدامها في جميع أشغال المباني أو الأشغال الهندسية تحت ظروف ترتيبات إدارية متنوعة ومعطيات هذا النموذج يقوم المقاول

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 17 و 18.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 34 و 35.

بتنفيذ الأشغال وفقا للتصاميم المعدة من طرف رب العمل أو من يمثله، مع أنه من الممكن أيضا أن يكون هذا النموذج مناسباً للعقود التي تشمل مقاولات يتم إعداد تصاميمها من قبل المقاول سواء لأعمال المدنية أو الكهروميكانيكية.

تجدر الإشارة الى أن صاحب العمل لديه عدة خيارات فيما يتعلق بأساليب تقدير القيمة ومع أنه لا يوجد إشارة إلى المهندس المحايد، فإن لصاحب العمل الحق في تعيين مهندس ليعمل بصورة محايدة، وإذا رغب في ذلك يوصي باعتماد هذا النموذج لاستخدام العام مع ملاحظة أن بعض الكيانات القانونية قد تتطلب إدخال تعديلات على شروطه<sup>(1)</sup>.

إن اتفاقية العقد بصيغتها المقترحة تتضمن كتاب عرض المناقصة وصيغة قبولها في وثيقة واحدة ويلزم بالتالي أن يتم إدراج المعلومات اللازمة عن مشروع في الملحق، ومع أن الشروط العامة يتوقع أن تقضي معظم العقود، أنه بإمكان مستخدمي هذا النموذج إدخال شروط خاصة إذا رغبوا فيها يتعلق بالحالات أو الظروف الخاصة عندما تصبح مجموعة الشروط العامة والشروط الخاصة شاملتين لحقوق والتزامات الطرفين، ولهذا فقد يلزم الاستعانة بها وكذلك فض الخلافات وقواعدها<sup>(2)</sup>.

سننترق إلى التكم عن الشروط العامة لعقود الفيديك (الفرع الأول)، ثم الشروط الخاصة (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> - محمد النوايسة، عقد مقاوله الموجز، دفتر عقد المقاوله الفيديك، وزارة الأشغال العامة والإسكان دائرة العطاءات الحكومية، الأردن، 2007، ص 1.

<sup>2</sup> - محمد النوايسة، مرجع سابق، ص 2.

## الفرع الأول

## المكونات العامة

إن الشروط العامة الواردة في عقود الفيديك تم إستفاؤها من الشروط التعاقدية التي أعدها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين فيدك لعقد المقابلة الموجز وتتمثل في:

## 1 - العقد:

يعني اتفاقية العقد وكتاب القبول وكتاب عرض المناقصة وهذه الشروط والمواصفات والمخططات والجدول موجودة في اتفاقية العقد أو كتاب القبول لشروط عقود الفيديك.

## 2 - اتفاقية العقد:

يعني اتفاقية العقد إن وجدت المشار إليها في المادة 6/1<sup>(1)</sup>.

## 3 - كتاب القبول:

يعني كتاب القبول الرسمي الموقع من قبل صاحب العمل ككتاب عرض المناقصة شاملا لأية مذكرات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين ويقومان بتوقيعها إذا لم يتم إصدار كتاب القبول. كان مصطلح كتاب القبول يعني اتفاقية العقد ويعتبر التاريخ الذي يتم فيه توقيع اتفاقية العقد هو تاريخ إصدار كتاب القبول.

## 4 - كتاب المناقصة:

يعني الوثيقة المسماة كتاب عرض المناقصة والتي استلمها المقاول وتشمل العرض المتعلق بالأشغال الذي وقعه المقاول و قدمه إلى صاحب العمل.

<sup>1</sup> - عقد المقابلة الموحد وزارة الأشغال العامة والإسكان، شروط عامة وخاصة، الفلسطينية، 2006، ص 10.  
>www.pcu.ps/linkclick.com

**5- المواصفات:**

تعني الوثيقة المسماة المواصفات والتي تحدد مواصفات الأشغال المشمولة في العقد وإلى تعديلات عليها أو إضافات إليها تتم وفق لأحكام العقد<sup>(1)</sup>.

**6- المخططات:**

تعني المخططات الأشغال التي تحتوي على رسومات والتصاميم الهندسية وفق شروط عقود الفيديك يصدرها صاحب العمل أو من ينوب عنه بموجب أحكام العقد.

**7- الجداول:**

تعني الوثائق التي يستخدمها المقاول التي يقدمها في كتاب عرض المناقصة وتشمل هذه الجداول جدول الكميات والبيانات والقوائم.

**8- عرض المناقصة:**

تعني كتاب عرض المناقصة وما قام المقاول بتقديمه من وثائق أخرى معه ليشملها العقد.

**9- ملحق عرض المناقصة:**

يعني الصفحات المستكملة والمسماة ملحق عرض المناقصة والمرفقة بكتاب عرض المناقصة والتي تشكل جزء منه<sup>(2)</sup>.

**10- جداول الكميات:****جدول العمل باليومية:**

<sup>1</sup> - عقد المقابلة الموحد وزارة الأشغال العامة والإسكان، مرجع سابق، ص12.

<sup>2</sup> - الشروط العامة للعقد مشاريع انشائية، فيديك 1999، مرجع سابق، ص 16.

تعني الوثائق المسماة كذلك إن وجدت والمشمولة ضمن الجدول.

### 11- الفرقاء والأشخاص: إن المقصود بالفرقاء هو أطراف العقد والمتمثلين بصاحب

العمل خلفائه القانونيين والمقاول المشار إليه في العقد أو من ينوب عنه<sup>(1)</sup>.

### 12- الفريق (الطرف):

يشار إلى أطراف العقد عادة بالفريق الأول والثاني وغالبا ما يكون صاحب العمل أو

من ينوب عنه هو الفريق الأول ويكون المقاول هو الفريق أو الطرف الثاني في العقد.

### 13- الموقع:

يقصد بالموقع الأماكن التي سيتم تنفيذ الأشغال الدائمة للمشرع عليها إضافة إلى

المواقع التي سيتم استخدامها لغايات التجهيزات والمعدات ومواد البناء وأية مواقع أخرى ينص

عليها العقد باعتبارها جزءا من الموقع<sup>(2)</sup>.

### 14- قيمة العقد المقبولة:

تعني القيمة الكلية للعقد كما تم النص عليها وقبولها في كتاب القبول وذلك مقابل تنفيذ

الأشغال وإنجازها وإصلاح أية عيوب في تلك الأشغال.

### 15- الكلفة:

تعني جميع النفقات التي تكبدها أو سوف يتكدها المقاول بصورة معقولة، سواء داخل

الموقع المحدد لغايات مشروع أو خارجه ويشمل ذلك النفقات الإدارية وما يمثلها ولا تشمل

الربح.

<sup>1</sup>- الشروط العامة والخاصة فيديك 1999، فلسطينية، مرجع سابق، ص 11.

<sup>2</sup>- يحي الكسبي، ومحمد خالد الهزايمة، دفتر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الانشائية/ وزارة الاشغال والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية، الأردن 2010 طبعة 2013 المعدلة، ص 16.

**16- العملة الأجنبية:**

تعني أي عملة يتم تحديدها لدفع جزء ما من قيمة العقد أو كلها من غير العملة المحلية.

**17- العملة المحلية:**

تعني عملة الدولة التي يتم تنفيذ الأشغال فيها.

**18- القوانين:**

تعني جميع التشريعات والأنظمة وغيرها من القوانين الوطنية وكذلك الأنظمة الصادرة عن أية سلطة عامة.

**19- غير المنظور:**

يقصد بها كافة الوقائع والأحداث التي لم يكن بوسع المقاول المتمرس أن يتوقع حدوثها بصورة معقولة بتاريخ إيداع عرض المناقصة.

**20- اليوم:**

يعني يوما شمسيا والسنة تعني 365 يوما<sup>(1)</sup>.

**21- معدات صاحب العمل:**

تعني الأجهزة والمكنات والعربات (إن وجدت) والتي يقدمها صاحب العمل لغرض استعمالها من قبل المقاول في تنفيذ الأشغال كما هي محددة في المواصفات ولكنها لا تشمل تلك التجهيزات الآلية التي لم يتم تسليمها بعد.

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إبداح، مرجع سابق، ص 41 و 42.

**22- معدات المقاول:**

تعني جميع الأجهزة والماكينات والعربات وغيرها من المواد اللازمة لتنفيذ الأشغال وانجازها وإصلاح أية عيوب فيها ولكنها لا تشمل الأشغال المؤقتة ولا معدات صاحب العمل والتجهيزات الآلية أو المواد الأخرى التي شكلت أو قصد بها تشكيل جزء من الأشغال الدائمة<sup>(1)</sup>.

**23- اللوازم :**

تعني معدات المقاول والمواد والتجهيزات الآلية والأشغال المؤقتة أو أي منها حسب ما هو مناسب.

**24- المواد:**

تعني الأشياء من كل الأنواع كثير التجهيزات الآلية التي شكلت جزء ما من الأشغال الدائمة بما في ذلك المواد الموردة فقط والتي يطلب من المقاول تقديمها بموجب العقد.

**25- الأشغال الدائمة:**

يقصد بها الأشغال الدائمة والتي سيتم تنفيذها من قبل المقاول بموجب العقد<sup>(2)</sup>.

**26- التجهيزات الآلية:**

يعني جميع الأجهزة والماكينات والعربات التي تشكلت أو قصد بها تشكيل جزء من الأشغال الدائمة.

<sup>1</sup> - يحي الكسبي ومحمد خالد الهزايمة، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> - محمد ابراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 44.

**27- القسم:**

تعني أي قسم من الأشغال يتم من ملحق عرض المناقصة لقسم من أشغال إن وجد.

**28- الأشغال:**

تعني الأشغال الدائمة و المؤقتة، أو أي منها حسبما هو مناسب<sup>(1)</sup>.

**29- الأشغال المؤقتة:**

تعني جميع الأشغال المؤقتة باستثناء معدات المقاول والتي يقتضي وجودها في الموقع لتنفيذ الأشغال الدائمة وإنجازها وإصلاح أية عيوب فيها.

**30- وثائق المقاول :**

تنفيذ المذكرات الحسابية وبرامج الحاسوب والمخططات والأدلة والمجسمات وغيرها من الوثائق ذات الطابع الفني التي يقدمها المقاول بموجب العقد<sup>(2)</sup>.

**31- الدولة:**

تعني الدولة التي يوجد الموقع أو معظم المواقع حيث يطلب تنفيذ الأشغال الدائمة فيها:

**32- التفسير:**

في العقد باستثناء ما تقتضيه السياق خلاف ذلك تكون.

أ - الكلمات التي تشير إلى أحد الجنسين تتصف إلى الجنس الآخر.

<sup>1</sup> - وزارة الأشغال العامة والإسكان، الشروط العامة لعقد الفيديو 1999، الفلسطينية، مرجع سابق 2006، ص11.

<sup>2</sup> - الشروط العامة لعق الفيديو 1999، وزارة الأشغال العامة والإسكان، الفلسطينية، مرجع سابق 2006، ص 14.

ب - الكلمات التي تشير إلى المفرد تتصرف أيضا إلى الجمع و الكلمات الدالة على الجمع تتصرف أيضا إلى المفرد.

ت - الأحكام التي تتضمن كلمة يوافق أو "موافق عليه" أو اتفاق يشترط أن تكون تلك الموافقة مسجلة كتابيا.

ث- خطي أو كتابة تعني التحرير بخط اليد أو الآلة الكاتبة أو المطبعة أو الطباعة الإلكترونية بحيث تشكل سجلا دائما، هذا ما نص عليه المادة 2/1 من الشروط العامة للفيديو.

أما الكلمات الهامشية وغيرها من العناوين فإنها لا تؤخذ في الاعتبار لدى تفسير هذه الشروط<sup>(1)</sup>.

### 33- الاتصالات:

حيث تنص هذه على إعطاء أو إصدار أي موافقات أو شهادات أو قبول أو تقديرات أو إشعارات أو طلبات فإن هذه الاتصالات يجب:

أ- أن تكون محررة خطيا وأن يتم تسليمها باليد مقابل (أشعار بالاستلام) أو أن يتم إرسالها بالبريد أو بواسطة شخص ما أو منقولة إلكترونيا حسب ما بنص عليه في ملحق المناقصة.

ب- أن يتم تسليمها أو نقلها أو إرسالها إلى عنوان المرسل إليه، المبين في ملحق عرض المناقصة ومع ذلك إذا كان المرسل إليه قد أرسل إشعارا بتغيير عنوانه فيجب إرسالها وفقا لذلك<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص45، انظر 1/2 من الشروط العامة للفيديو.

<sup>2</sup>- وزارة الأشغال العامة والإسكان، الشروط العامة لعقد الفيديو 1999، الفلسطينية، مرجع سابق، ص15.

**34- القانون واللغة:**

يكون هذا العقد خاضعا لقانون الدولة أو أي سلطة أخرى كي يتم تحديد في ملحق عرض المناقصة، إذا تمت صياغة بعض نصوص العقد بأكثر من لغة واحدة، فإن اللغة محددة في ملحق عرض المناقصة تعتبر اللغة المعتمدة. يتعين تحديد لغة الاتصال في الملحق عرض المناقصة، فإذا لم يتم تحديدها، تعتمد اللغة التي صيغ بها العقد أو معظمه، بأنها هي اللغة المعتمدة<sup>(1)</sup>.

وقد أشارت المادة 1/4 من الشروط العامة لأهمية ذلك الجانب من العقد.

**35- أولوية الوثائق:**

تعتبر مجموعة الوثائق التي يتكون منها العقد مفسرة لبعضها البعض.

أما إذا تبين أن هناك غموضا في الوثائق، أو تباينًا فيما بينهما، فإنه يتعين على المهندس إصدار التعليمات أو الإيضاح اللازم بخصوص ذلك<sup>(2)</sup>. وهذا ما نص المادة 1/5 من الشروط العامة.

**36- التنازل:**

لا يحق لأي فريق التنازل عن العقد أو أي جزء منه أو أي فائدة أو مصلحة في العقد أو بموجبه إلا أنه يجوز لأي فريق وهذا ما نصت عليه المادة 1/7 من الشروط العامة.  
أ- أن يتنازل عن العقد أو لأي جزء منه بموافقة الفريق الآخر المسبق و للفريق الأخير وحده حرية التقدير في هذا الشأن.

<sup>1</sup> - وزارة الأشغال العامة والإسكان، الشروط العامة لعقد الفيديك 1999، الفلسطينية، مرجع سابق، ص 16.

<sup>2</sup> - يحي الكسبي ومحمد خالد الهزايمة، مرجع سابق، ص 20.

ب- تحويل ما استحق له أو يستحق له من مبالغ بموجب العقد كضمان لمصلحة أي بنك أو مؤسسة مالية<sup>(1)</sup>.

### 37- تأخر إصدار المخططات أو التعليمات:

يتعين على المقاول أن يقدم إلى المهندس إشعاراً خطي بينما يتعرض تنفيذ الأشغال إلى التأخير أو الإعاقة، إذا لم يقم المهندس بتزويده بمخططات أو تعليمات خلال فترة محددة على أن تكون تلك الفترة معقولة، شريطة أن يتضمن هذا الإشعار تفاصيل المخططات أو التعليمات الضرورية والأسباب الداعية لإصدارها وموعد الحاجة إليها وبيان ما قد يترتب على تأخر إصدارها من إعاقة للعمل أو تأخيره<sup>(2)</sup>.

إذا ما تكبد المقاول أية نفقات أو خسائر أو تأخيرات نتيجة إخفاق المهندس في إصدار تلك الوثائق ضمن وقت معقول حسب إشعار المقاول الخطي فإنه يتعين على المقاول تقديم إشعار خطي آخر للمهندس لتقدير استحقاقات المقاول طبقاً لأحكام العقد كحق المقاول بالمطالبة بتمديد فترة الانجاز أو التعويضات المالية الناتجة عن الكلفة المادية غير منصوص عليها في العقد وهوامش الربح المعقولة، وهذا ما أشارت إليه المادة 1/9 من الشروط العامة.

نلاحظ أن المادة السابقة لم تنص على تحديد الفترة الزمنية والتي يتعين على المهندس في حالة تأخر صدورها، ونرى بضرورة تحديد مهلة زمنية للمهندس من تاريخ تسليمه إشعار المقاول بتقديم الوثائق المطلوبة أسوة بباقي نصوص شروط العقد التي تحدد تلك الفترات الزمنية تحديد واضحاً لا لبس فيه<sup>(3)</sup>.

1 - محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 49.

2 - يحي الكبسي ومحمد خالد الهزايمة، مرجع سابق، ص 22.

3 - محمد ابراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 49.

**39- التفاصيل السرية:**

يتعين على المقاول أن يفصح للمهندس عن كل المعلومات السرية وغيرها مما قد يطلبه المهندس بصورة معقولة لتأكد من التزام المقاول بتطبيق أحكام العقد.

كما أوجدت المادة 12/1 من الشروط العامة على المقاول الإفصاح للمهندس عن المعلومات السرية مما قد يحتاجه المهندس بصورة معقولة لتأكد من تنفيذ المقاول لالتزاماته العقدية<sup>(1)</sup>.

**40- التاريخ الأساسي:**

هو التاريخ الذي يسبق الموعد النهائي لإيداع عروض المناقصات بـ 28 يوماً، حيث تعد هذه الفترة الزمنية مهلة للمناقضين لتقديم عروضهم في المناقصة المشروع.

**41- التقيد بالقوانين :**

يتعين على المقاول في سياق تنفيذه للعقد أن يتقيد بالقوانين الواجبة التطبيق، ما لم ينص على غير ذلك في الشروط فإنه:

أ- يتعين على صاحب العمل أن يكون قد حصل على تصاريح اللازمة بشأن تعليمات التخطيط أو التنظيم المتعلقة بالأشغال الدائمة للبناء، وأية تراخيص أخرى تم تحديدها في المواصفات، و يتعين على صاحب العمل في هذا السياق حماية المقاول من أي ضرر قد يلحقه صاحب المشروع أثناء قيامه أعمال التشييد.

ب- يتوجب على المقاول أن يقوم بإرسال الإشعارات وتسديد الرسوم والضرائب والحصول على التصاريح والموافقات التي تتطلبها القوانين فيما يتعلق بتنفيذ الأشغال وإنجازها وإصلاح أي عيوب فيها، كما ينبغي على المقاول أن يحمي صاحب العمل وبقية

<sup>1</sup> - خالد شهاب "عقود ومطالبات ووسائل فض النزاعات في عقود الهندسية والانشائية " لبنان 2015، ص 3.

من ضرر نتيجة إخفاق المقاول في القيام بذلك وهذا ما نص عليه المادة 13/1 من الشروط العامة. (1)

#### 42- الشروط المشتركة و المفردة:

إذا شكل المقاول بموجب القوانين الواجبة التطبيق مشاركة أو أي تجمع من شخصين أو أكثر في شكل يختلف عن الشركة، فإنه يجب مراعاة ما يلي:

أ- يعتبر الأشخاص مسؤولين بالتضامن وبشكل فردي أمام صاحب العمل في تنفيذ العقد. (2)

ب- أن يقوم الأشخاص بإبلاغ صاحب العمل عن اسم قائد الائتلاف له سلطة إلزام المقاول وكل من هؤلاء الأشخاص.

ت- أن لا يقوم المقاول بتغيير تكوين الائتلاف أو كيانه القانوني بدون الموافقة المسبقة من صاحب العمل.

### الفرع الثاني

#### المكونات الخاصة

تعتبر الشروط الخاصة للعقود الفيديك دليلا عمليا ينص على صياغات بنود شروط محددة و استخدام هذه الشروط يتطلب فهم النص بأكمله وأيضا فهم المفردات المستخدمة في سياقها الأصلي وهو القانون الانجليزي.

تعتمد الشروط الخاصة على تعديلات وملاحق والإضافات الواردة عليها في هذا المجلد بالإضافة إلى نظام اللوازم والأشغال.

<sup>1</sup>- الشروط العامة لعقود الفيديك 1999، وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، مرجع سابق، ص 19 .

<sup>2</sup>- خالد الكبسي ومحمد خالد الهزيمة، مرجع سابق، ص 14.

وتشمل أهم هذه الشروط الخاصة ما يلي: (1)

### 1- إعداد و تقديم عروض المناقصات:

ينبغي على من يريد الاشتراك في هذه المناقصة أن يقوم بزيارة موقع العمل وأن يتعرف عليه وأن يحصل بنفسه على مسؤوليته ونفقته الخاصة، على جميع المعلومات اللازمة له لتقديم العرض وأن يتفهم ماهيتها والظروف المحيطة بالمشروع وسائر العادات المحلية وظروف العمل وكل الأمور الأخرى التي لها علاقة بالمناقصة أو تلك التي تؤثر على وضع أسعار عرضه.

- يقدم عرض المناقصة على نموذج عرض المناقصة في هذا الدفتر ويقوم المناقص بتعبئة النموذج و جدول الكميات والأسعار وأي جداول أو ملاحق أخرى و يوقع وثائق المناقصة في الأماكن المحددة لذلك.

- يشترط أن يكون تعبئة خانة الأسعار الوحدة في الجداول الكميات بالأرقام والكلمات بخط واضح.

- لا يجوز إدخال أي تعديل على وثائق العطاء من قبل المناقصين وإذا أجرى المناقص أي تعديل أو إذا أخل أي من هذه التعليمات، فإن ذلك يؤدي إلى رفضه (2).

أما إذا أراد المناقص تقديم عرض بديل، فإن باستطاعته أن يقدم ذلك في مذكرة خاصة منفصلة ترفق بالعرض، شريطة أن يتقدم بالعرض الأصيل كما هو مطلوب في الشروط ولجنة العطاءات المختصة أن تنظر في عرضه البديل أو ترفضه يجب على

<sup>1</sup> - دفتر عقد المقابلة الموحد للمشاريع الإنشائية، الشروط الخاصة، فيديك 1999، الأردن، 2004، ص6.

[www.npwh.pna.ps](http://www.npwh.pna.ps)

<sup>2</sup> - وحدة المشاريع الهندسية، مشروع التوريد والتركيب، والتشغيل، وثائق العطاء، مجلد الأول، شروط العقد الأردن

2009، ص 12.

المناقص أن يقدم عرضه على النسق المطلوب في هذه التعليمات و دعوة العطاء و أن يشمل العرض على البيانات والمعلومات التالية:

- وضع منشأة المناقص فردا كان أو شركة أو كتاب التفويض للمسؤول المفوض بالتوقيع عنها وإذا كانت هناك مشاركة يشكل ائتلاف فإنه يجب على الشركات المتآلفة تقديم اتفاقية الائتلاف بينها بحيث يكون التآلف والتضامن مجتمعين ومنفردين وإن يوقع أطراف الائتلاف على العرض وأن يقدموا الكفالات والضامات بأسمائهم مجتمعين<sup>(1)</sup>.

- خبرة المناقص ومؤهلاته مع بيان وصف المشاريع التي سبق إنجازها والمشاريع الملتمزم بها حاليا وبيان نسب إنجازها بأرقام واقعية.

- ذكر أسماء المقاولين الفرعيين الذي ينوي استخدمهم في التنفيذ، شريطة ذكر اسم مقاول الأشغال الكهروميكانيكية على أن يكون هذا المقاول الفرعي مصنفا ضمن نفس الفئة التي ينتمي إليها المقاول الرئيسي في تصنيفه أو بالفئة التي تليها مباشرة بالتسلسل التنزلي.

- يرفق مع العرض المقدم كفالة مالية أو شيك مصدق لصالح صاحب العمل ولأمره بالمبلغ المحدد في الملحق عرض المناقصة كدليل على جدية الالتزام المناقص للدخول المناقصة، وعلى أن تكون تلك الكفالة صادرة عن بنك أو مؤسسة مالية كل منهما مرخص للعمل في الأردن.

- تعاد هذه الكفالات للمناقصين الذين لم يحل عليهم العطاء، حسبما تقرره اللجنة المختصة خلال 7 أيام من تاريخ إحالة العطاء أو انتهاء صلاحية كفالة المناقصة أيهما أسبق.

<sup>1</sup>- عقد المقابلة الموحد الشروط الخاصة، مرجع سابق، ص7 [www.npwh.pna.ps](http://www.npwh.pna.ps)

أما المناقص الذي يحال عليه العطاء فتعاد إليه هذه الكفالة بعد أن يقدم ضمان الأداء و يوقع العقد<sup>(1)</sup>.

- أما إذا كان المناقص منتميا إلى بلد تستعمل في ضمانات التأمين Bonas فعندها يتوجب على المناقص أن يتقدم بطلب مسبق إلى صاحب العمل لمعرفة فيما إذا كان يقبل مثل هذه الضمان، وفي كل الأحوال يجب أن تكون تلك الضمانات مصدقة من بنوك عند تقديمها.

- عنوان المناقص الرسمي والكامل، أما إذا كان مركز المناقص الرئيسي خارج الأردن فإن عليه أن يحدد عنوانا في الأردن يعتبر عنوانه الرسمي الذي توجه إليه كافة المراسلات والإشعارات وكإشعار أو رسالة تبعث مسجلة على هذا العنوان تعتبر وكأنها قد سلمت إليه.

- أن يقدم تحليل لأسعار البنود الرئيسية المحددة في العطاء مبيّن تكاليف المواد والتجهيزات الآلية والمصنّفات والمصاريف الإدارية والأرباح لإنجاز بنود الأشغال<sup>(2)</sup>.

- أي معلومات أو بيانات أخرى يطلب إلى المناقص تقديمها أو إيقافها بعرضه إذا كانت مطلوبة بموجب الشروط الخاصة الإضافية أو المواصفات الخاصة أو هذه التعليمات.

- تعتبر الأسعار التي يدونها المناقص أمام البنود في جدول الكميات على أنها القيمة الكلية لأشغال كل من تلك البنود وإنجازها وإصلاح أية عيوب فيها وفقا للعقد، وتشمل كذلك الأعمال التمهيديّة (Preliminaries) إلا أن ورد الأعمال التمهيديّة بنود منفصلة خاصة بها في جدول الكميات.

1 - عقد المقابلة الموحد، مشاريع إنشائية، مرجع سابق، ص8 [www.npwh.pna.ps](http://www.npwh.pna.ps)

2- مشروع توريد وتركيب والتشغيل والصيانة، مرجع سابق، 2009، ص 13.

**2 - توضيح الالتباس:**

إذا كان هناك أي التباس أو تناقض في وثائق العطاء، أو كانت هناك الحاجة لتوضيح أي غموض في وثائق العطاء، فعلى المناقص أن يقدم بطلب خطي إلى رئيس لجنة العطاءات المختصة من أجل التوضيح وإزالة الالتباس في موعد يسبق التاريخ المحدد لفتح العطاء بما لا يقل عن 7 أيام و يتم توزيع الإجابة خطيا على جميع استفسارات المناقصين المتقدمين للعطاء.

**3- عملات الدفع وسعر المناقصة:**

على المناقص تقديم أسعاره بالدينار الأردني إلا إذا نص على غير ذلك في شروط دعوة العطاء وإذا كانت عملات أخرى للدفع منصوص عليها في نموذج عرض المناقصة، فإنه يجب تحديد تلك العملات أو أسعار تحويلها في موعد التاريخ الأساسي.

**4- تقييم العروض وإحالة العطاء:**

- **تقييم العروض:** تتم دراسة عروض المناقصات بموجب تعليمات العطاءات الحكومية الصادرة بموجب نظام الأشغال الحكومية، ويفترض في المناقص أن يكون على إطلاع و دراية بهذه التعليمات<sup>(1)</sup>.

**5- أسلوب تدقيق العروض:**

- إذا وجد في العرض خطأ أو تناقض بين حساب جملة أي مبلغ و ما يجب أن تكون عليه هذه الجملة بتطبيق سعر الوحدة، فاللجنة المختصة الحق بتعديل جملة المبلغ بما يتفق وتطبيق سعر الوحدة وبالتالي يتم تعديل مجموع الأسعار أو مبلغ الإجمالي للعطاء وفقا لذلك.

<sup>1</sup>- دفتر عقد المقابولة موحد للمشاريع الإنشائية، الشروط الخاصة الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 10.

- إذا اختلف العدد المذكور بالأرقام عن المذكور كتابة بالكلمات، فتعتبر كتابة الكلمات هي الملزمة وتصحح القيمة تبعاً لذلك.

- وجد خطأ في أي من العمليات الحسابية، فإنه يتم تصحيح المجموع المصحح ملزماً للمناقص<sup>(1)</sup>.

- إذا وجد أن المناقص لم يقدّم بتسعير بند أو أكثر من البنود، فإنه يحق للجنة المختصة إما رفض العرض أو اعتبار تلك البنود غير المسعرة وكأنها محملة على بنود العطاء الأخرى على المناقص تنفيذها فيما إذا أُحيل عليه العطاء بدون مقابل.

- إذا قام المناقص بتسعير بند بصورة مغلوبة أو مبالغ فيها، لجنة المختصة الحق بما يلي:

1- رفض العرض.

2- تعديل الأسعار بموافقة المقاول مستأنسة بأسعار السوق الدارجة وأسعار المناقصين الآخرين (شريطة أن تبقى القيمة الإجمالية للعرض بعد التعديل متساوية أو أقل من قيمة العرض بعد التدقيق الحسابي).

3- تحتفظ لجنة العطاءات المختصة بحقها في إهمال أي عرض غير متقيد بما ورد في هذه التعليمات، كما تمارس صلاحيتها بموجب أحكام نظام الأشغال الحكومية إحالة العطاء دون التقيد بأخذ العروض قيمة أو يتم كل ذلك دون أن يكون لأي مناقص لم يفز بالعطاء أي حق في المطالبة صاحب العمل بأي تعويض عن ذلك<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- مشروع توريد وتركيب والتشغيل والصيانة، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup>- دفتر عقد المقابلة موحد للمشاريع الإنشائية، الشروط الخاصة الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 11.

## 6- الضمانات والكفالات:

على المناقص الفائز بالعطاء أن يقوم بتوقيع العقد خلال فترة 14 يوما من تاريخ إبلاغه خطيا بإحالة العطاء عليه أو تلزمه له.

على المناقص أن يقدم إلى صاحب العمل ضمان الأداء عند توقيع اتفاقية العقد حسب نموذج الضمان المرفق وتكون قيمة هذا الضمان صادرة من أحد البنوك أو إحدى المؤسسات المالية المرخصة للعمل في الأردن بالمبلغ المحدد في ملحق عرض المناقصة<sup>(1)</sup>.

وذلك ضمانا لتنفيذ التزامات العقد تنفيذا تاما ولتدفع ما قد يترتب على المقاول وفاء لأغراض العقد. إذا رفض المناقص أو تأخر عن توقيع اتفاقية العقد أو عجز عن تقديم ضمان الأداء المطلوب، فعندما يحق لصاحب العمل مصادرة كفالة المناقصة المرفقة لعرضه دون الرجوع إلى القضاء، ولا يكون للمناقص أي حق في المطالبة بها أو بأي تعويض بشأنها.

بخصوص تلك المميزات الخاصة بعقود الفيديك المساهمة بتنفيذ أطراف العقد التزاماتهم العقدية بشكل أفضل وتجنب أية خلافات حول تفسير بنود العقد قدر الإمكان، بل ووضع حلول مسبقة لتلك الخلافات في حال حدوثها<sup>(2)</sup>.

يعود أمر تحديد اللغة المعتمدة في العقد إلى أطراف الاتفاق، وفي حالة صياغة العقد بأكثر من لغة يتم بيان اللغة المعتمدة في الملحق عرض المناقصة، وهذا ما نص عليه غالبية التشريعات المنظمة لقواعد عقود المقاولات وفي مقدمتها عقود الفيديك حيث نرى هذا الأمر واضحا في الشروط العامة بعقود الفيديك الموحد لعام 1999 في فترة اللغة والقانون رقم 1.4 والتي تحدد القانون الواجب التطبيق على عقود المقابلة عليه فيجب أن تكون اللغة

<sup>1</sup> - مشروع توريد وتركيب وتشغيل والصيانة، مرجع سابق، ص 16.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 30.

القانونية في العقد واضحة بجميع أطرافه كي يتسنى لهم فهم الحقوق والواجبات المترتبة عليهم في العقد<sup>(1)</sup>.

نظرا أن أهمية الدقة التامة عند ترجمة مفردات وعبارات بنود الاتفاقيات والعقود المراد التوقيع عليها لما تنطوي عليه ذلك من مخاطر سواء تفسير النص والمبنية وكل ترجمة خاطئة لمعاني نصوص العقد وما قد ينتج من خلافات قانونية بين المتعاقدين تتطلب اللجوء إلى القضاء<sup>(2)</sup>.

يشكل الفهم الخاطئ أو التفسير المبهم للعبارات الواردة في بنود العقد مفصلة قد تحدث فرقا كبيرا في عملية التوازن العقدي بين أطرافه، الأمر الذي قد ينتج عنه نزاعات قانونية تتطلب جهات قضائية للفصل فيها و ما يتبع ذلك من إهدار للوقت.

## المبحث الثاني

### تفسيرات و الفوارق في عقود الفيديو

تحتاج مشروعات البناء إلى مجموعة متشابكة من العقود لتنظيم الالتزامات القانونية المتبادلة بين أطراف العقد لذلك يجب صياغتها بدقة وعناية، نظرا لوجود تعارض بين المصالح، فصاحب العمل يحاول الحصول على موافقة المقاول على القيام بأكبر قدر ممكن من أعمال البناء في مقابل أقل قدر ممكن من المال<sup>(3)</sup>. ويحرص على تحقيق الربح واستكمال المشروع في أسرع وقت ممكن لأن عنصر الوقت مهم في البناء، فأني تأخير يكلفه

<sup>1</sup> - انظر الشروط العامة لعقود الفيديو الموحد 1999، وزارة الأشغال والإسكان العامة، الفلسطينية، ص 16.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم ابداح، نفس المرجع، ص 32.

<sup>3</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 35 و 36.

أموالا طائلة وتحرص جميع الأطراف على تجنب أي نزاع وتسوية المنازعات التي تنشأ بينهم على وجه السرعة<sup>(1)</sup>.

تتطلب مشاريع البناء جملة من العقود المتسلسلة لتنظيم الالتزامات القانونية المتبادلة بين أطراف العلاقة العقدية ذلك أن تلك الالتزامات مبنية على أسس قانونية تسعى لتقديم حلول توافقية بين مصالح متضاربة للمتعاقدين لذا وجب تفسير العقد بعناية ووضوح، وقد صدرت بهذا الصدد عدة نماذج من عقود الفيديك. تشترك في رؤية للقواعد موحدة تمتلك خواص إيجابية من حيث إمكانية تعديلها بما يتوافق مع طبيعة القوانين المطبقة إضافة لتوافقها مع إرادة المتعاقدين وأنواع الأعمال الإنشائية<sup>(2)</sup>.

لهذا سنتناول في هذا المبحث الثاني تفسيرات عقود الفيديك (المطلب الأول) وكذا تمييزه عن عقود المقاولات الأخرى (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### من حيث تفسيره

صدرت عقود الفيديك على عدة نماذج ومختلف الأنماط جعلت تتعرج من حيث الفلسفة القانونية واللغة والصياغة والإخراج الفني تتضمن هذه النماذج قواعد موحدة عادلة ومتوازنة يمكن أن تتواءم مع الإرادة المشتركة للمتعاقدين، ويمكن تعديلها جزئيا وفقا للقانون الواجب التطبيق.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، طبعة الجديدة المنقحة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص11.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص29

وتؤدي صياغة عقود الفيديك على نمط واحد بطريقة واضحة إلى تنفيذ كل طرف للالتزامات المنصوص عليها، وتحديد المسؤولية عن المخاطر، وتنفيذ المشروع بسلاسة. وبطريقة منضبطة بما يحقق متطلبات صاحب العمل ويحفظ حقوق المقاول لأن سوء صياغة عقود المقاولات ينشأ عنه خلاف حول التفسير ولذلك تسعى الأطراف المتعاقدة في البداية إلى تفادي المشكلات في مرحلة الصياغة، وتجنب أوجه الغموض فيها، ووضع الحلول المناسبة للمنازعات المحتملة التي تنشأ طوال فترة تنفيذ المشروع<sup>(1)</sup> حيث سنتطرق إلى التفسير الموحد لعقود الفيديك (الفرع الأول) ثم مشكلة القانونية المترتبة عن عقود الفيديك (الفرع الثاني) وتأثير تفسيرها عقود الفيديك على القانون الواجب التطبيق (الفرع الثالث).

## الفرع الأول

### التفسير الموحد لعقد الفيديك

نظرا لأهمية الآثار المترتبة على توقيع العقد نجد تعدد المنابر القانونية التي تجهز ببيان الأساليب والطرق المثلى لصياغة العقود والاتفاقيات، وتقدم التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار قبل التوقيع على العقد لشمول العقد على جميع البيانات الخاصة بأسماء المتعاقدين وجنسياتهم وأرقام هوياتهم وعناوينهم تفصيلا، والتأكد من استقاء العقد لأركانه وشروطه، وعدم مخالفته القوانين المعمول بها وإقرار المتعاقدين بأهليتهم للتعاقد والتأكد من تسجيل تاريخ تحرير العقد ومكان انعقاده وكذلك وصف محل العقد وصفا تفصيليا بما لا يدع مجالاً للتفسير أو الاجتهاد الأوصاف. وتحديد الثمن المقابل وكيفية أدائه، والتأكد من صحة وسلامة جميع الأوراق والسندات المبني عليها العقد، وبيان التزامات جميع أطراف العقد بشكل واضح و تحديد الشروط الجزائية في العقد وضرورة تسجيل العقود التي يتطلب

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص35.

القانون تسجيلها. وتوقيع العقد من قبل المتعاقدين والشهود، وغيرها الكثير من الملاحظات التي شملتها عقود الفيديو بكل دقة وموضوعية<sup>(1)</sup>.

قد تضمنت القوانين الدولية مصطلحات ومفاهيم تدخل في صياغة بنود العقود الدولية والمحلية على حد سواء، بل أن التشريعات الوطنية قد باتت تعدل نصوص وقوانين بما يتواءم مع القوانين الدولية، نظرا لاتساع نطاق التعاملات الدولية المختلفة بين الدول، وقد يجتهد العلماء في تحديد مفهوم لعقود الفيديو يطبق في أنحاء العالم<sup>(2)</sup>.

## الفرع الثاني

### المشكلات القانونية المترتبة عن لغة عقود الفيديو

تكتسب اللغة أهمية كبيرة في العقود الفيديو، بيد أنها تسبب مشكلات بالنسبة لأطرافها من حيث اللغة المعتمدة فيها، والمخاطر الناجمة عن ترجمتها وذلك كما يلي:

#### أولا: اللغة المعتمدة في عقود الفيديو.

صدرت عقود الفيديو باللغة الانجليزية، ويلزم الاعتراف رسميا بالترجمة المباشرة من هذه اللغة، باعتبارها لغة العقود السائدة والمتميزة في مجال التجارة الدولية ويبدو طبيعيا استخدام اللغة الانجليزية عند وجود أطراف للغة أخرى غير الانجليزية<sup>(3)</sup>.

إذا تمت صياغة بعض نصوص العقد بأكثر من لغة واحدة فإن اللغة المحددة في ملحق عرض المناقصة تعتبر هي اللغة المعتمدة.

<sup>1</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 37.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 35.

<sup>3</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 38- تم ترجمة الكتاب الأحمر إلى عدة لغات هي العربية والصينية والكرواتية والفرنسية واليابانية والبولندية والإسبانية والتركية، نفس المرجع، ص 40.

كما يجب تحديد لغة الاتصال والمراسلة بين الأطراف في ملحق عرض المناقصة فإذا لم يتم تحديدها، تعتمد اللغة التي صيغ بها العقد أو معظمه.

ونظرا لأهمية اللغة في النصوص القانونية والعقود، حرصت مصر والإمارات العربية المتحدة على حماية اللغة العربية، حيث تعتبر هي اللغة الرسمية المعترف بها أمام المحاكم والتي يتم بها صياغة العقود مصحوبا بترجمة إلى اللغة الأجنبية، وإذا حدث نقائص بين النسختين فإن النسخة العربية هي تسود<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: مشكلة ترجمة عقود الفيديك.

يجب أن تكون اللغة القانونية لعقود الفيديك دقيقة ومفهومة، لأن أحد الجوانب المهمة في العقود هو أن يفهم الأطراف بصورة واضحة حقوقهم والتزاماتهم الناشئة عن العقد، ويوجد خطر كبير من الأخطاء الناجمة عن المشاكل اللغوية التي تحدث نتيجة للاختلافات الأساسية بين القانون الإنجليزي والنظم القانونية الأخرى.

وتتطلب ترجمة نماذج عقود الفيديك عدة طرق من دوي الاختصاص، وأما مهما للإطلاع ومعرفة قواعد القانون الإنجليزي والنظم القانونية المقارنة<sup>(2)</sup>.

وبالمقابل فإننا نجد بعض التشريعات العربية لازالت تفنقر إلى تنظيم تشريع موحد طبقا لمعايير عقود الفيديك وفعالية القوانين المدنية العربية تستمد مشاريع قوانينها من القانون المدني الفرنسي المتطور نسبيا، والذي يختلف من حيث المبدأ والأفكار عن تلك التي اعتمدها غالبية عقود الفيديك والقائمة على نظام أنجلو سكسوني، لا يعتمد فكرة القوة القاهرة بمفهومها الواسع، فهو لا يعترف مثلا بانصراف نية التعاقدين لعدم توقع الظروف الطارئة والتي قد تحدث أثناء تنفيذ المشروع كشرط لتطبيق حالة القوة القاهرة المعفية من المسؤولية العقدية، علما بأن عدم توقع

<sup>1</sup> - Peter Boswell : changes to the FIDIC construction contract general condition, Edition 1999, FIDIC world trade center, Geneva, March 2006, p11.

<sup>2</sup> - Peter Boswell : changes to the FIDIC construction contract general condition. 2006, p12.

حدوث الواقعة أو ظروف الطارئة هي تضمن شروط تحقق مبدأ القوة القاهرة طبقا للقوانين الأجنبية وبالتالي لا داعي للنص في العقد على انصراف نية المتعاقدين لعدم توقع الحادث أو إمكانية تعديل نصوصها بشكل يتلاءم مع القوانين الوطنية للدول الأعضاء<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث

#### القانون الواجب التطبيق على عقود الفيديك

استمدت الطبعة الأولى من عقود الفيديك التي نشرت في عام 1958 من نموذج الإنجليزي وتم وضع بعض قواعدها على أساس النظام الأنجلوسكسوني، ولذلك يغلب على شروط وأنماط هذه العقود وأفكار ومفاهيم القانون الانجليزي، من حيث الشكل والمضمون، وهو ما أدى إلى اختلاف بعض قواعدها عن القواعد القانونية المطبقة في بعض البلدان التي تأثرت بالقانون المدني الفرنسي مثل الدول العربية ودول أفريقيا الناطقة بالفرنسية.

ولذلك بذل الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين جهدا في الطبقات اللاحقة لجعلها ووثيقة أكثر دولية، وتوافق مع باقي النظم القانونية الأخرى.

يبدو أن عقود الفيديك لا تزال متأثرة بالنظام الانجلوسكسوني بشكل كبير، مما يجعل عقود الإنشاءات الدولية تعتمد على هذه أسس القانونية الإنجليزية وبما أن اختيار الأطراف في تعامل بين مختلف البلدان لا يعد مشكلة، حيث يحق للأطراف اختيار قانون العقد الذي يحقق رغباتهم ويعبر عن مصالحهم المتعارضة، وإذا طبق المستثمر الوطني قانونه عند تفسير هذه العقود، مما يؤدي إلى المستثمر الأجنبي الى تطبيق القانون الوطني قد يخلف تعقيدات عند وجود نزاعات عملية اثناء سير المشروع المراد القيام به<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 38.

<sup>2</sup> - Götz, Sébastian Hok, comment traduire et comprendre les conditions FIDIC Berlin Feb 2006 PDF sur le site [www.FIDIC.org/resources/contrats/book](http://www.FIDIC.org/resources/contrats/book) .

إن بعض المشاكل تنبع من خصوصية اللغة القانونية، ومن الصعب في بعض الأحيان الترجمة مفهوم قانوني معين، لأن مفهوم غير معروف إلى النظام القانوني للبلاد في لغته و تتم ترجمة، إما بالمفهوم له نظير القانوني في هذا البلد<sup>(1)</sup>.

استخدام شروط الفيديك يتطلب فهم النص بأكمله، ولكن أيضا على فهم المفردات المستخدمة في سياقها الأصلي والقانون الإنجليزي، الإنجليزية القانونية غير معقدة تخضع لكثير من التقاليد، فمن سبيل المثال الشائع أن النصوص تحتوي على مجموعات من المرادفات. الأصل هو أن المتلقي سوف تشمل واحدة على الأقل من العبارات المستخدمة خوفا من عدم استخدام الكلمة حق المحامين غالبا ما تستخدم المناطق تعبيرات مرادفة بدل من بندقة لتحديد مفهوم المطلوب.

بل هو أيضا نموذجي أن أذكر وبعد كلمة كوت Originie anglo سكسونية، لنورمان الفرنسي الأصل ما يعادلها<sup>(2)</sup>.

يمكن أن يتراجع المصطلح المستخدم في كثير من الأحيان معقول بسهولة إلى معقولة ولكن هذا يغير معنى النص إلى عدد كبير من الحالات الإنجليزية تحديد مفهوم الإغراض قانون العقود التي لم يتم العثور في المفهوم المعقولة أنه هو نفسه عند الحديث عن القوة القاهرة وهو المفهوم الذي يغير الاتجاه وفقا للقانون المعمول به على سبيل المثال يمكن للرد أيضا استشهد بند ينص على إنهاء العقد من قبل السلطة المتعاقدة أو استلام القانون البلجيكي أو الفرنسي الذي لا وجود له في القانون العام<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> - الشروط العامة لعقود الفيديك الموحد، وزارة الأشكال والإسكان، فلسطين، مرجع سابق، ص 11.

<sup>3</sup> - Götz, Sébastien Hok, comment traduire et comprendre les conditions, FIDIC, p2et3.

## المطلب الثاني

## من حيث تميزه عن عقود المقاولات الأخرى

ظهرت إلى جانب عقود الفيديك بعض العقود الحديثة والتي تهدف إلى إنشاء مشاريع ضخمة في قطاع البناء والتشييد<sup>(1)</sup>.

ورغم هذا فقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي في كافة مناحي الحياة و خاصة في مجال البناء والتشييد سببا لوجود تفاصيل دقيقة في كل مجال وتخصص من مجالات البناء والتشييد فأصبحت التطورات في مجال الكهرباء متتالية بشكل يتطلب وجود فنيين متخصصين وكذلك مجال السباكة ومجال المواد الخرسانية وأعمال النجارة وأعمال التكيف حيث أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي في كل مجالات دافعا قويا لاستخدام مقاولين متخصصين كل منهم في المجال الذي يتخصص فيه وكل هذا يصبح المقاول من الباطن في مجال الكهرباء والتكيف أكثر فهما وإدراكا لطبيعة العمل من المقاول العام ويؤدي استخدام هذا المقاول المتخصص إلى الحصول على أفضل الآلات والمعدات ولمواد الخام وأحدثها وأكثرها فاعلية وأقلها من حيث التكلفة الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

كذلك الإطلاع على الإطار القانوني لهذا العقد سواء تعلق الأمر بتكليفه أو الموقع الذي يحتله تطبيق هذا الأسلوب التعاقدية في القانون الجزائري باعتباره بيئة البحث وأهم تطبيقاته العملية في هذا القانون<sup>(3)</sup>. يعتبر التعاقد وفق هذا الأسلوب من بين مظاهر الأساسية لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص (Partenariat public privée (PPP، وخاصة في مجال تمويل إقامة المرافق العامة الحيوية والتي تصل أساسا بالبنية الأساسية، هذه الأخيرة تعد العمود الفقري لأي عملية تنموية وهو ما يضيف على هذه العقود أهمية

1 - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 41.

2 - عصام البهجي، مرجع سابق، ص 96

3 - محمد إبراهيم إبداح، مرجع سابق، ص 26.

خاصة في مجال البحث عن الحلول الاقتصادية ناجعة من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية<sup>(1)</sup>.

لذا تتمثل هذه العقود المقاولتية الأخرى في عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (الفرع الأول) وعقود الكونسورتيوم (الفرع الثاني) وعقود المشروع المشترك (الفرع الثالث).

## الفرع الأول

### عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية

يرتكز تحديد مفهوم عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية على تحديد معنى تسميته وما يتميزه ذلك من إمكانيات قانونية، وأصل إطلاق هذه التسمية على هذا العقد وكذلك الجذور التاريخية التي أسهمت في ظهور بمظهر النظام التعاقدى المستحدث والذي يتميز عن غيره من الأنظمة التي كانت سائدة عبر حقبة التاريخية المختلفة.

إن كلمة BOT عبارة عن اختصار لكلمات إنجليزية ثلاث وهي Build Operate Transfer والتي تترجم إلى اللغة العربية على النحو التالي: البناء، التشغيل ونقل الملكية<sup>(2)</sup>. وتختصر ترجمتها في اللغة الفرنسية في مصطلح CET وهو اختصار لثلاث كلمات فرنسية<sup>(3)</sup>: Construire, Exploiter, Transférer .

عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) هو عقد تمنح فيه الحكومة لأحد المستثمرين إقامة أحد مشروعات البنية الأساسية أو المرفق العام على أرض التي تحددها الدولة للمستثمر مع تحمل الأخير كافة نفقات إنشاء المشروع وتشغيله في مقابل حق استغلاله وحصوله على نفقات تشغيل المشروع لمدة معينة تحددها الحكومة، وبنهاية هذه المدة يتم

<sup>1</sup>- صبوع صهيبي، النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل وعقد الملكية BOT وتطبيقاته في الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 2012 / 2013، ص 03.

<sup>2</sup>- صبوع صهيبي، مرجع سابق، ص 4.

<sup>3</sup>- مصطفى عبد المحسن الحبشي، الوجيز في عقود البوت، دار القانونية، مصر المجلة الكبرى، 2008، ص 9.

نقل ملكية كافة الأصول المنقولة والثابتة إلى الدولة وتسليمهم المشروع بحالة جيدة بدون مقابل وخاليا من أية أعباء أو مقابل يتم الاتفاق عليه مسبقاً<sup>(1)</sup>.

وتعتبر عقود البناء والتشغيل، ونقل الملكية B.O.T من أهم العقود الاستثمارية التي تلجأ إليها الدول لإنشاء المشاريع الإستراتيجية، ودعم تمويل مشاريع البنية الأساسية و المرافق العامة للدولة دون أن تتحمل ميزانيتها أية أعباء مالية، وازدادت أهمية العقود بعد زيادة الأعباء المالية على الدول وعدم قدرتها على تمويل بعض مشروعات البنية الأساسية فالدولة تبرم هذا العقد مع أحد أشخاص القانون الخاص وتمنح له الفرصة للاستثمار، مما يجنبها مهينة الاقتراض من الخارج، ويحافظ على ما هو موجود لديها من أرصدة أجنبية ويعد الطريقة المثلى والحل النجع لما تعانيه اقتصاديات الدول النامية من صعوبات وعقبات<sup>(2)</sup>.

### أوجه الاختلاف:

وتختلف عقود الفيديك عن عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية من حيث أطراف العقد، فعقد الفيديك يتم غالبا بين أشخاص القانون الخاص هم صاحب العمل والمقاول، أما عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية فيتم بين الدولة وإحدى الشركات التي تتولى إنشاء المشروع وتشغيله، كما تصلح عقود الفيديك للمشروعات العامة والخاصة، بينما تقتصر عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية على المشروعات العامة فقط<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - إلياس ناصيف، سلسلة أبحاث قانونية مقارنة عقد البوت، المؤسسة الحديثة لكتاب طرابلس، 2006، ص 82.

<sup>2</sup> - عصام أحمد البهجي، عقود البوت طريق لبناء المرافق الدولة الحديثة، دراسة تحليلية لتنظيم قانوني وتعاقد في مشروعات بنية أساسية وممولة بأسلوب البوت، دار الجامعة الجديدة الأزراطية 2008، ص 18.

<sup>3</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 41.

## أوجه التشابه:

تتشابه عقود الفيديك مع عقود البوت من حيث أن كلا العقدين يتفقا على النماذج والتصميمات والرسومات كذلك من حيث تنفيذ العقد من قبل الأطراف وعلى تحقيق النتيجة المرجوة كما هو متفق عليه وفق المعايير الدولية وكذلك و باحترام الآجال المحددة لانجاز المشروع.

## الفرع الثاني

## عقود الكونسورتيوم CONSORSUIM

عقد الكونسورتيوم هو اتفاق يبرم بين عدة أطراف محلية وأجنبية، يتضمن التزامات كل جانب في تنفيذ مشروع معين لمدة محدودة من أجل تحقيق الربح من دون أن ينشأ من هذا العقد كيان ذاتي أو شخصية قانونية مستقلة، فبموجب هذا الاتفاق يتم تجميع الشركات في كيان غير مستقل عن مكوناته، الذين يحتفظون بشخصياتهم المستقلة، إذ ينشأ الكونسورتيوم بموجب اتفاق متعدد الأطراف يحدد الأطراف المشروع ويضع خطط تنفيذه، ويقدم له الأموال والتكنولوجيا، ويعين كيفية التعاون<sup>(1)</sup>. بين الأطراف لتوفير ذلك أي أن تأسيس الائتلاف يكون في سبيل التعاون المشترك بين الأطراف المختلفة ذات النشاط المتكامل أحيانا والمتشابه أحيانا أخرى، وإضافة إلى ذلك فإن تشكيل الائتلاف يتم لغاية جوهرية تتمثل في الرغبة في تقاسم مخاطر الاستثمار عند تنفيذ مشروع معين إضافة على الحد من المنافسة بين أطراف الائتلاف في الأسواق الخارجية والداخلية.

يوجد بين هؤلاء المشيدين نوع من التعاون إلا أنه لا ينشأ عنه تكوين شركة لها الشخصية المعنوية بين المشيدين، ويقدم أعضاء الكونسورتيوم نوعا من التضامن الإتفاقي

<sup>1</sup> - عقود الكونسورتيوم تسمى بالفرنسية GROUPEMENT D'ENTREPRISE.

لصاحب العمل حيث يتحمل الأعضاء المسؤولية كل عضو منهم، وكيفية تقاسم المسؤولية عن المخاطر فيما بين أعضاء المجموعة في مواجهة صاحب العمل<sup>(1)</sup>.

يقوم صاحب العمل بتحديد قائمة بالمتطلبات اللازمة لإقامة المشروع وأهدافه، ويقدم العديد من المقاولين أفكار مختلفة حول كيفية تحقيق هذه الأهداف، ويختار صاحب العمل الأفكار التي يفضلها، ويتعاقد مع مجموعة من المقاولين المناسبين الذين يعملون معا، وبمجرد تعيين أعضاء مجموعة المقاولين، وتتم البدء في بناء المرحلة الأولى من المشروع.

يقومون بتصميم المرحلة الثانية، وهم يبنون المرحلة الأولى، وهذا يعتبر النقيض من معظم عقود الفيديك، حيث يتم تصميم المشروع بالكامل من قبل صاحب العمل، ويعرضه على المقاول لتنفيذه<sup>(2)</sup>. لا يعد عقد الكونسورتيوم مجرد عقد بسيط بل لأن هذا العقد يقترب من عقد الشركة لذلك لا بد من إيجاد وسائل محددة لتنظيم والإدارة وثمة وسيلتان لتنظيم في هذا المجال.

وعندئذ يسمى هذا المشروع بالمشروع صاحب العمل، بتحديد إطار مهمة هذا المشروع صاحب العمل وفقا لطبيعة المشروع محل العقد المنتظر إبرامه مع الجهة الإدارية، ودرجة تقيده أوفي الغالب يتم إبرام عقد بين أعضاء الكونسورتيوم صاحب العمل المشروع، يتم بموجبه تحديد مهمة قائد المشروع وسلطاته، ومسؤوليته وأجره.

كذلك توجد لجنة لها نفس المهام الموكلة لصاحب العمل التي تقع على عاتقه، ويتم توزيع المهام بين أعضاء الكونسورتيوم ذاتهم فيكون وفقا لمشتملات عقد الكونسورتيوم ذاته وغالبا ما يتم توزيع المهام وفقا لتخصص كل مشروع من مشاريع المشتركة في تكوين الكونسورتيوم أو بناء عليه فإنه من المنطقي أن يكون كل عضو من أعضاء الكونسورتيوم

<sup>1</sup> - هاني سري الدين، اتفاقيات الكونسورتيوم أو غيرها من اتفاقيات التعاون في صناعة الإنشاءات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 9 و 10 .

<sup>2</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 42.

عالمًا بنسبة الأعمال المسندة إليه، وذلك من أجل إحداث نوع من التوازن بين الأعضاء بهدف ضمان تنفيذ المشروع على أفضل وجه ممكن.

### أوجه الاختلاف:

تختلف عقود الكونسورتيوم عن عقود الفيديك حيث في غالبية الأحوال يستلزم رب العمل الإدارة المتعاقدة وجود مسؤولية تضامنية بين أعضاء الكونسورتيوم ليكون جميع الأعضاء مسؤولين بالتضامن كلهم أمامه، ولكن على الرغم من ذلك، فإن اتفاق الكونسورتيوم يوزع دائماً عبء المسؤولية بين الأطراف وفقاً للآليات المتفق عليها، بمعنى أن جميع أطراف الكونسورتيوم يكونون متضامنين أمام الإدارة المتعاقدة ولكن هذا التضامن يستبعد ضمن اتفاق الكونسورتيوم ذاته عكس في عقود الفيديك حيث تقع المسؤولية على صاحب المشروع.

### أوجه التشابه:

كلا العقدين يتشابهان من حيث التنظيم على أساس تحقيق هدف مشترك يتلخص في إنجاز عقد عام فضلاً عن كل مشروع من هذه المشروعات يشارك في الكسب أو الخسارة، وكلا العقدين من نوع الخاص، يمنحه المقاولون المعتمدون الذين يبرمون العقد للجهة الحكومية المتعاقدة وقد عرف هذا النوع من الضمان نتيجة الطبيعة الخاصة للعقود الدولية للإنشاءات.

## الفرع الثالث

### عقود المشروع المشترك LE JOINT VENTURE CONTRAT

عقد المشروع المشترك هو اتفاق ينشأ بمقتضاه مشروع ذات شخصية قانونية محددة بانضمام شركتين أو أكثر بغرض تنفيذ مشروع معين كبناء مجمع سكني، وتحقيق الربح مع تقاسم الأطراف للأرباح والمخاطر والخسائر بما يتناسب مع استثمارات كل منهم في رأس مال المشروع المشترك، أو بنسب متفق عليها، وينتهي هذا الائتلاف عندما يتم إنجاز المشروع<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 45.

يقدم كاتب آخر تعريف أكثر شمولاً حيث يرى أن المشروع المشترك يشمل كل صور التعاون والذي يستمر لفترة من الزمن بين طرف أجنبي و طرف محلي في سبب القيام بنشاط اقتصادي معين هو في العادة نشاط استثماري أي أنه في صورته الغالبة تعاون بين مستثمرين من قطاع العام أو الخاص ينتمون لدولتين أو أكثر لغرض طارئ و إنما للممارسة نشاط استثماري إذ كان الشكل التنظيمي لهذا التعاون<sup>(1)</sup>.

إن المشروعات المشتركة بين رؤس المال الوطني ورأس مال أجنبي تسمح للدولة النامية بحكم اشتراكها في الملكية يمكن أن تحضي بنصيب من الدخل المتولد من المشروع أكبر مم يمكن أن تحصل عليه العادة في صورة ضرائب على الدخل الشركة المملوكة خالصة لرأس مال أجنبي، كما أنها تؤدي لنفس السبب إلى تخفيض العبء على ميزان المدفوعات بقدر تخفيضها لحجم المدفوعات المحولة إلى الخارج في صورة أرباح وفوائد، كذلك فإن هذه الصورة من صور الاستثمار تتيح الدولة النامية بطبيعة الحال فرصة أكبر لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية سواء ما تعلق منها بالعمالة أو إعادة، استثمار الأرباح أو تدريب الوطنين من العمال والمديرين أو فرض حد أدنى للأجور كما تزيد احتمال اعتماد المشروع على المنتجات الأولية والوسيلة المنتجة محلياً<sup>(2)</sup>.

يعتبر المشروع المشترك المفضل حالياً من وجهة نظر المستثمر الأجنبي ومن وجهة نظر المستثمر المحلي نظراً للفوائد والمزايا التي تعود على كل منهما في حالة تنفيذ المشروع المشترك.

<sup>1</sup>- عبد الهادي أحمد إبراهيم، دراسة تحليلية لإدارة الاستثمارات العربية والأجنبية مع التطبيق على هيئة الاستثمار في مصر، رسالة ماجستير إدارة الأعمال كلية التجارة المنصورة، 1978، ص 03.

<sup>2</sup>- عبد الهادي أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 4.

يمكن للمشروع المشترك أن يتخذ أشكال قانونية متعددة في القانون الداخلي للدولة المعنية فقد يكون شركة مساهمة أو ذات ومسؤولية محدودة أو شركة توصية بسيطة أو غير ذلك من الأشكال القانونية<sup>(1)</sup>.

إن هناك مشكلات مختلفة قد تحدث بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي ويمكن مواجهتها والتغلب عليها عن الاتفاق على ذلك في النصوص العقد المنشئ للمشروع المشترك والاختيار الجيد والسليم لمختلف المديرين والتحديد لسلطات ومسؤوليات كل مدير في المشروع، وتشكيل مشروع مشترك هو وسيلة جيدة للشركات الدولية والمحلية للدخول في شراكة دون الحاجة إلى الدمج، وانتشرت المشاريع المشتركة في عالم الاستثمارات البديلة منذ الأزمة المالية في عام 2006، وذلك بهدف الحد من المخاطر التي تتعرض لها بعض الشركات وزيادة المزايا التنافسية في السوق<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- عبد الهادي أحمد إبراهيم، محاضرات في الإدارة للإستثمار مكتبة الجامعة ، القاهرة، 1989، ص 01.

<sup>2</sup>- عبد الهادي أحمد إبراهيم، نفس المرجع، ص 02.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني

## عقود الفيديك عقود مركبة

تعتبر عقود الفيديك من العقود المركبة التي تضم الطرف الوطني عند إبرام عقد أساسي، على سبيل المثال مع مورد للمعدات الصناعية وعقد ثانوي يبرم مع متعاقد لإنجاز عمليات البناء، أي يتولى صاحب العقد الأساسي إبرام عقد الباطن مع مقاول البناء، ويعمل تحت مسؤوليته، كما يمكن للطرفين الاشتراك في إبرام عقد واحد مع الطرف الوطني، بحيث يأخذ اشتراكهما هذا شكل تجمع المؤسسات.

وعليه فإن صاحب العقد الأساسي هو المسؤول الوحيد أمام الطرف الوطني لأن المتعاقد من الباطن لا علاقة له بالطرف الوطني، وبالتالي ما على الطرف الأجنبي إلا القيام بالرقابة والتنسيق بين مختلف المكلفين بإنجاز المشروع للنوع من المسؤولية، وهذا النوع الذي يعطيه الطرف الوطني و يشترطه في تعاقداته.

من أبرز العقود المركبة التي تهدف إلى تحقيق غاية معينة، عقود المفتاح في اليد أو عقد إنجاز مجمع صناعي متكامل، ويعد من النماذج المتطورة جدا بالمقارنة ببعض العقود المركبة التي لا تتضمن التزامات واسعة مثل، وعقد التوريد والتكيب وعقد الاتفاقات للهندسة الأساسية<sup>(1)</sup>.

تعد خصوصيات هذه العقود المسؤولية للمورد الأجنبي بالإضافة إلى أن الطرف الوطني لا يصعب عليه تحديد مصدر العيب باعتبار الطرف الأجنبي هو المسؤول الوحيد أمامه على عكس ما نجد في العقود المنفصلة حيث تشمل إنجاز المشروع، وبالتالي يتحدد

<sup>1</sup> - معاشو عمار، الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية، أطروحة لنيل درجة دكتورا دولة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، 1989، ص 251.

المسؤولون وهو ما يكلفه الطرف الوطني مشكل البحث عن المتسبب في عدم التنفيذ وتحديده.

تتميز عقود البناء والتشييد الدولية بطبيعتها المركبة والفنية ولذلك فإن العديد من المنازعات التي تظهر خلال تنفيذها ترجع إلى أسباب طبيعية فنية ويؤدي عدم مواجهتها فور حدوثها إلى أضرار تمس بأطراف العقد تؤدي إلى منازعات بينهم، وفي الوقت المناسب إلى تفاقمها والتأثير سلبا على العلاقات التجارية بين أطراف العقد، وبالتالي تتعدد النتائج المترتبة عليها مما يؤثر على انجاز المشروع سواء من حيث التوقيت المرسوم له أو من حيث الأوصاف أو الجودة المطلوبة فيه، ومن هنا ظهرت أهمية اللجوء إلى وسائل لتسوية المنازعات في صناعة البناء تتميز باستهدافها التوصل إلى تسوية سريعة وملائمة للنزاع تراعى فيه التوزيع العادل لمخاطر المشروع، وعلى ضوء هذه المعايير ظهرت عدة طرق لتسوية المنازعات عقود البناء والتشييد الدولية تعنتي في المقام الأول بجوهر النزاع و أسبابه وتستهدف التوصل إلى تسوية سريعة له يكون من شأنها المحافظة على العلاقة بين الأطراف وتشجيعهم على إظهار نوع من المرونة في مواقفهم، بحيث يكون رائدهم التوصل إلى حل مرض لهم جميعا ولو اقتضى الأمر عدم التقيد بالاعتبارات القانونية البحة المتصلة بالنزاع<sup>(1)</sup>.

قد أفادت التجارب أن إنجاح أسلوب التسوية الودية يعتمد فضلا عن اقتناع طرفي النزاع بجواده، على سرعة أعماله دون حاجة إلى إتباع إجراءات معقدة من ناحية أولى وعلى إمكانية التوصل إلى تسوية يكون مردودها التجاري في صالح طرفي النزاع مما يجعلها أكثر قبولا لديها من ناحية ثانية، وعلى هذا الأساس تتميز أساليب التسوية الودية للمنازعات عن التحكيم في أنها تعنتي في النزاع بأسبابه أكثر من عنايتها بجوانبه القانونية من ناحية كما

<sup>1</sup> - هدي محمد مجدي، ارتباط المنازعات والطلبات في خصومة التحكيم على التركيز على التطبيقات العلمية الحديثة المجموعة العقدية (عقد الفيديك)، مكتبة دار النهضة العربية، 2007، ص 3.

أنه تستهدف التوصل إلى تسوية سريعة للنزاع وغير ملزمة لطرفيه بغير رضا مساس ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

ولهذا نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتعرض إلى خصوصية التزامات أطراف العلاقة العقدية ( المبحث الأول)، ثم إلى فض النزاعات الناشئة عن تنفيذ عقود الفيديو (المبحث الثاني).

## المبحث الأول

### خصوصية التزامات أطراف العلاقة العقدية

لقيام مسؤولية المهندس المعماري العقدية اتجاه رب العمل عن الأضرار الناتجة عن تهمد البناء أو المنشآت الثابتة الأخرى أن يكون هناك عقد صحيح يربط المهندس المعماري المسؤول برب العمل المضرور ويشترط في هذا العقد أن يكون عقد مقاولة محله إقامة المباني والمنشآت الثابتة وفقا لشروط والمواصفات المحددة، ويتفق عليها عادة في هذا العقد أو في دفتر الشروط إن وجد<sup>(2)</sup>.

لذلك تتنوع الالتزامات الملقاة على عاتق المقاول أثناء مرحلة التحضير فتبدأ هذه الالتزامات بالتزام المقاول بتصميم المشروع ثم ونقل المعدات ومعاينة موقع الأعمال وبلي ذلك بدء الأعمال الحفر وتقديم برنامج التنفيذ والمحافظة على الآثار وعلى هذا تبدأ بالتصميم باعتبار البداية المنطقية لبناء المشروع ثم معاينة أرض المشروع واستلام هذه الأرض و ثم نقل المعدات لهذه الأرض ثم سداد ثمن مواد البناء التي سيقوم المقاول باستخدامها<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفة، مرجع سابق، ص 59.

<sup>2</sup> - بطوش كهينة، المسؤولية المدنية للمهندس المعماري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في القانون فرع قانون المسؤولية المهنية، جامعة مولود معمري، 2012، ص 9.

<sup>3</sup> - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 29.

بمجرد انعقاد العقد ينتج اثاره العقدية التي تنتج التزامات بين الطرفين والتي تختلف باختلاف موضوع العقد المبرم بينهما فيقوم على المقاول بصفة عامة إلتزام بإنجاز المشروع و في المدة المتفق عليها، وتقديم الضمانات، كما يلتزم رب العمل أساس بتمكين المقاول من تسليم العمل وتسليمه بعد الإنجاز ودفع مستحقات المتفق عليه، وينتج عن إخلال أطراف العلاقة بتلك الالتزامات كأصل عام قيام المسؤولية العقدية.

باعتبار عقود الفيديك من عقود المقاولات الدولية، فإن الإلتزام في انجاز العمل ينصب حول الإلتزام بالدراسة وتقديم الوثائق وبرنامج إنجاز المشروع وبالدراسة الذي يقع سواء على المقاول أو صاحب العمل والمهندس المعماري أو حتى عن طريق المقاول من الباطن، ويتحمل تكاليف المقاول هذه الدراسة إذا كان هناك اتفاق على ذلك أما إذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق فإن الممارسات العملية في هذا المجال أثبتت تحمل هذا الأخير لهذه التكاليف بسبب أن الشركات الأجنبية لموارد التكنولوجيا تستعمل حيلة وهي تقديم أحسن العروض في المجال التقني من أجل الحصول على الصفقة ثم تطالب بعد العقد برفع أسعار الصفقة بناء على دراسة أكثر تفصيلاً<sup>(1)</sup>.

سندرس في هذا المبحث الأول التزامات أطراف العلاقة العقدية التي تنقسم إلى ثلاث أطراف مهمة وهي المقاول ورب العمل والمهندس الاستشاري (المطلب الأول) ثم نتطرق إلى وسائل حل النزاعات الناتجة عن الإخلال هذه الاطراف بالتزاماتها (المطلب الثاني).

<sup>1</sup> - فراحتيه كمال، عقد المقاوله الدولي، بحث لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر1، 2004، ص17 و18.

## المطلب الأول

## التزامات أطراف العلاقة العقدية.

تدخلت مختلف التشريعات من أجل تنظيم آليات البناء والتعمير حيث أصبحت تحتل أهمية بالغة في التشريعات القانونية الحديثة وخصوص على المستوى دولي، وهذا ما جعل المشرع يشدد في الأحكام المنظمة لمجال البناء والتعمير وذلك من خلال الحرص على تنفيذ أعمال البناء ومدى مطابقتها لمواصفات وقواعد الفن المعماري و إخضاع مسؤوليتهم لقواعد مشددة من شأنها أن تدفع القائمين بهذه العملية إلى بذل العناية اللازمة والدقة وحسن التنفيذ.

يتدخل في عملية البناء مجموعة من الأطراف كالمهندس الاستشاري والمقاول والمقاولين من الباطن، المستخدمون والعمال وتتحدد العلاقة بين هؤلاء الأطراف مع رب العمل بموجب عقد يربطه بهم فأي إخلال الذي ينتج عنها التهدم وتعييب البناء الذي ينقص من فائدته يكونون مسؤولين في مواجهة رب العمل<sup>(1)</sup>.

إن الشروط العامة لعقود الفيديك والمتعلقة بأعمال و مقاولات الهندسة المدنية لتكون موضوع هذا المطلب لأهميتها وشمولها لكل أنواع البناء والمشروعات وكافة العاملين بصناعة البناء والتشييد من مهندس ورجال الأعمال وتجار وأرباب أعمال.

تتعلق التزامات الملقاة على أطراف العلاقة العقدية بتنفيذ ما يتوجب عليهم وفق الاعمال المقررة في بنود العقد والأعمال<sup>(2)</sup>.

لذا سيتم التطرق إلى الالتزامات المقاول الفرع الأول والالتزامات رب العمل (الفرع الثاني) ثم في الاخير الالتزامات المهندس الاستشاري (الفرع الثالث).

<sup>1</sup> - بطوش كهيبة، مرجع سابق، ص 5.

<sup>2</sup> - عصام احمد البهجي، مرجع سابق، ص 10.

## الفرع الأول

## المقاول

الأصل أن يتولى المقاول الأصلي تنفيذ العمل كله ومنها الالتزامات، إلا أن التنفيذ الشخصي لا يعني التنفيذ المادي للعقد بالكامل من جانب المقاول الأصلي، إذ يجب الاستعانة بمقاول من الباطن ما لم يوجد مانع قانوني أو اتفاقي. إلا أنه توجد علاقة تعاقدية بين المقاول من الباطن وصاحب العمل أو المهندس، ويظل المقاول الأصلي هو المسؤول عن بناء المشروع والأعمال التي يقوم بها المقاول من الباطن في مواجهة صاحب العمل.

## 1- تعريف المقاول:

يمكن تعريف المقاول بأنه شخص يتعهد لقاء أجر معين على القيام بعمل معين يتعلق بالبناء أو التشييد، ويزود العمل بحسب الأصل بما يحتاجه من أشخاص ومواد وأدوات، ويقوم بالتنفيذ وفقا للتصميم الذي وضعه المهندس وتعليماته وتحت إشرافه، إلا انه يستقل في تنفيذ هذه الأعمال، و إلا فقد صفته كمقاول وأصبح تابعا لمهندس أو المالك<sup>(1)</sup>.

لذلك فإن التعاقد مع المقاول تصبح مسؤولية صناعة المشروع الهندسي موكلة إليه وهذا يحتاج أحيانا إلى عدد من الاختصاصيين والعمال مما يستلزم الاستعانة بمقاولي الباطن ولا يتم ذلك إلا بالاتفاق مع جهات الإشراف<sup>(2)</sup>.

لم تقدم غالبية القوانين الوطنية العربية تعريفا محدد للمقاول، بل اكتفت بتعريف المقاول، ويظهر ذلك جليا من خلال تتبع القوانين المدنية للعديد من الدول العربية ونفس

1 - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 30.

2 - محمد محمود حزام الغنيمي، بحث في استراتيجيات عقود المقاولات وفق المنازعات، جامعة عين شمس القاهرة 2014،

ص 3. البريد الإلكتروني: eng.khoyan@yahoo.com

الأمر في القانون المدني الجزائري الذي اكتفى بتعريف عقد المقاولة في المادة 549 و لم يتطرق لتعريف المقاول<sup>(1)</sup>.

ويمكن القول بأن الشروط العامة لعقد المقاولة الموحد الفيديك لم تخرج عن هذا الإطار فاكتفت بتعريف المقاول في الفقرة (3/2.1/1) من الشروط العامة المذكورة على أنه الشخص المسمى بالمقاول في كتاب عرض المناقصة الذي وافق عليه صاحب العمل و يشمل ذلك الخلفاء القانونيين.

### أ - المقاول من الباطن:

عرفت الشروط العامة لعقود الفيديك المقاول من الباطن بأنه أي شخص يسمى في العقد كمقاول فرعي أو أي شخص يتم تعيينه كمقاول فرعي لتنفيذ جزء ما من الأعمال والخلفاء القانونيين لأي من هؤلاء.

والتعاقد من الباطن *Sous-traitance* هو اتفاق يبرم بين المتعاقد الأصلي والغير بقصد قيام الأخير بتنفيذ جزء أو أكثر من الالتزامات الأول الواردة بالعقد الأصلي.

ويلتزم المقاول الأصلي نحو المقاول من الباطن بكافة التزامات صاحب العمل ويبقى المقاول الأصلي ملتزما نحو صاحب العمل بالتزامه الناشئة من عقد المقاولة الأصلي وليس من عقد المقاولة من الباطن<sup>(2)</sup>.

### ب - ممثل المقاول:

يعد دور ممثل المقاول أهم بكثير مما يبدوا عليه في الشروط العامة لعقد الفيديك الموحد قام بتعريف ممثل المقاول في الفقرة (5.2.1.1) من الشروط المذكورة على أنه

<sup>1</sup> - الأمر رقم 05-10 المؤرخ في 20 يوليو 2005 المادة 549 قانون مدني، ج ر عدد 44، ص 25.

<sup>2</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 90 و 91.

الشخص الذي يسميه المقاول لتمثيله في العقد أو من يعينه من وقت لآخر ليتصرف نيابة عنه.

يعتبر ممثل المقاول هو الشخص المسؤول عن تنفيذ غالبية التزامات المقاول المنصوص عليها في العقد، من خلال الصلاحيات الموكلة إليه من قبل المقاول<sup>(1)</sup>.

لهذا وقد ذهب المادة 3/4 من الشروط العامة لفيديك 1999 إلى أنه:

« يعين المقاول ممثلاً له ويخوله كل السلطة اللازمة للتصرف لحسابه بمقتضى العقد ويلتزم المقاول ما لم يكن ممثل المقاول قد تمت تسميته في العقد بأن يقدم قبل التاريخ البدء إلى المهندس اسم وبيانات الشخص الذي يقترح المقاول تعيينه كممثل له بهدف الحصول على الموافقة عليه، وإذا حجت هذه الموافقة أو سحبت بعد ذلك أو إذا أخفق الشخص المعين في التصرف كممثل للمقاول فيقدم المقاول مرة أخرى اسم وبيانات شخص مناسب آخر لهذا التعيين ».

إذا تغيب ممثل المقاول بصفة مؤقتة عن الموقع خلال فترة الأعمال، فيلتزم تعيين بديل آخر مناسب له بشرط الحصول على الموافقة المسبقة من المهندس وعلى أن يخطر المهندس بذلك<sup>(2)</sup>.

### ت- المقاولون الفرعيون:

المقاول الفرعي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يعهد من خلاله المقاول الأصلي وتحت مسؤوليته، بتنفيذ جزء أو كل عقد المقاول المبرم مع المالك المشروع، كما تم تعريفه

<sup>1</sup>- وزارة الأشغال العامة والإسكان، عقود المقاولات الموحدة. الشروط العامة لعقود الفيديك 1999 الفلسطينية، ص 12. [www.pcu.ps/linkclink](http://www.pcu.ps/linkclink)

<sup>2</sup>- وزارة الأشغال العامة والإسكان. عقود المقاولات الموحدة. الشروط العامة لعقود الفيديك 1999 الفلسطينية، ص 13. [www.pcu.ps/linkclink](http://www.pcu.ps/linkclink)

في بدفتر الشروط لمقاولات إعمال الهندسة المدنية المعروفة بالفيديك حسب ما جاء به البند الفرعي 1/1 بأنه: أي شخص مسمى في العقد مقاولا من الباطن لجزء من الأعمال أو أي شخص تم تعاقد معه من الباطن عن جزء من الأعمال بموافقة المهندس وخلفه القانوني في هذه الصفة<sup>(1)</sup>.

### ث- مستخدمى المقاول:

مستخدموا المقاول Contractor's personnel هم المقاول من الباطن، وممثل المقاول والعمال الذين يستخدمهم المقاول الأصلي أو المقاول من الباطن في موقع التنفيذ والأشخاص الذين يساعدون المقاول في تنفيذ الأعمال، وذلك كما يلي:

### ك- إنجاز العمل من مقاول من الباطن : Sous- traitant

جاء في نص المادة 564 من قانون المدني الجزائري ما يلي: "يجوز للمقاول أن يوكل تنفيذ العمل في جملة أو جزء منه إلى المقاول الفرعي إذا لم يمنعه من ذلك شرط في العقد أو لم تكن طبيعة العمل تفترض الاعتماد على كفاءته الشخصية، ولكن يبقى في هذه الحالة مسؤولا عن المقاول الفرعي اتجاه رب العمل".

يستنتج من هذا النص القانوني أنه يجوز للمقاول الأصلي أن يتعاقد مع المقاول الفرعي، ومن ثم إنشاء مقولة فرعية لإنجاز كل أو جزء من الأعمال.

إن قانون الصفقات العمومية لعام 2015 فرض على المتعاملين العموميين أنه ينصوا بصراحة في العقد على المجال الرئيسي لتدخل المقاول الفرعي ووجوب عرض هذا الأخير على رب العمل لاعتماده مقدما، ويبقى هذا الالتزام يخص فقط المتعاملين العموميين

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 75.

التابعين للقانون العام وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 96 من القانون المذكور أعلاه:  
يمكن اللجوء إلى التعامل الثانوي ضمن الشروط الآتية<sup>(1)</sup>:

- يجب أن يحتد في الصفقة صراحة على المجال الرئيسي للجوء إلى التعامل الثانوي.

- يجب أن يحظى كل متعامل ثانوي بموافقة المصلحة المتعاقدة مقدما<sup>(2)</sup>.

- عندما تكون خدمات الواجب أن ينفذها المتعامل الثانوي منصوصا عليها في

الصفقة فإنه يمكن هذا الأخير قبض مستحقاته مباشرة من المصلحة المتعاقدة.

#### هـ- التنازل عن المقولة الفرعية: Assignment of Benefit of Subcontract

في بعض الأحيان تستمر أعمال و التزامات المقاول الفرعي المقاول الباطن فإذا تنازل

المقاول عن تلك المقولة الفرعية لصالح صاحب العمل بناء على طلب المهندس قبل

انقضاء ذلك التاريخ<sup>(3)</sup>. ومن حيث المبدأ فإن هذا التناقص ما ورد في نص المادة 556 من

القانون المدني الجزائري الذي نص على أنه يكون باطلا كل شرط يقصد به إعفاء المهندس

المعماري و المقاول من الضمان أو خدمته<sup>(4)</sup>.

#### 2- الالتزامات للمقاول:

يتعين على المقاول بموجب المادة رقم 1/4 من الشروط العامة، وطبقا لأحكام العقد أن

يصمم وينفذ الأشغال وينجزها وفقا لتعليمات المهندس وأن يصلح أية عيوب فيها، وأن يقدم

التجهيزات الآلية وفق لما هو محدد في العقد، تسخير جميع إمكانياته الفنية، لذا يعتبر

1 - المادة 96 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 السالف الذكر.

2 - قانون مدني جزائري مادة 556.

3 - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 32.

4 - فراحتيه كمال عقود المقولة الدولي، مرجع سابق، ص 15.

مسؤولاً عن كفاية استقرار وسلامة جميع عمليات الموقع، وعن كافة أساليب الإنشاء وكل الأشغال المؤقتة التي قد تطرأ خلال التنفيذ<sup>(1)</sup>.

تبدأ التزامات المقاول وفقاً لما هو وارد في العقود الفيديك لمقاولات أعمال الهندسة المدنية يتمثل في تصميم جانب من الأعمال الدائمة، وإذا تم الاتفاق مع رب العمل على العمل بهذه التصميمات يقوم بعرضها على المهندس للحصول على مصادقته عليها<sup>(2)</sup>.

يقوم بعرض دليل التشغيل والصيانة على المهندس المعين من قبل رب العمل مصحوباً برسومات المشروع الذي يمكن رب العمل من تشغيل وصيانة التي تجسد فيها التصميمات.

### 1 - إنجاز العمل المتفق عليه:

يتم الانجاز العمل المتفق عليه من طرف المقاول و بالطريقة المبينة في العقد طبقاً للوثائق العقدية كدفتر الشروط ومخططات الانجاز، فإذا لم يبين بالعقد تلك الطرق وجب إتباع العرف فيما يقرره طبقاً لأصول الصنعة وتقاليدها، فإذا خالف المقاول الشروط المدرجة في العقد أو الشروط التي يملئها العرف، كان المقاول مخلاً بالتزامه دون أن يقع على المقاول إثباته، لأن مخالفة تلك الشروط نفسها خطأ ولا يستطيع المقاول التخلص من قيام مسؤوليته إلا بإثبات قيام السبب الأجنبي الذي حال دون تنفيذ الالتزام بانجاز العمل<sup>(3)</sup>.

يلتزم المقاول طبقاً للقواعد العامة عند إنجازها للعمل المتفق عليه بتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض على نفقاته ما لم يتفق على خلاف ذلك وهذا ما نصت عليه

1 - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 69.

2 - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 32.

3 - فراحتيه كمال، عقود المقابلة الدولي، مرجع سابق، ص 15.

المادة 551 من القانون المدني الجزائري: "إذا تعهد المقاول بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها كان مسؤولاً عن جودتها وعليه ضمانها لرب العمل"<sup>(1)</sup>.

كذلك المادة 2/552 من القانون المدني الجزائري بقولها: "على المقاول أن يأتي بما يحتاج إليه في انجاز العمل من الآلات وأدوات إضافية ويكون ذلك على نفقته ما لم يقضي الاتفاق أو عرف الحرفة بغير ذلك"<sup>(2)</sup>.

## 2- ضمان الأداء:

يتعين على المقاول بموجب المادة 2/4 من الشروط العامة لعقد الفيديك المذكور أن يصدر على حسابه ضمان الأداء لغاية الانجاز التام للأشغال بالقيمة ونوع العملة المحددين في ملحق عرض المناقصة، وذلك خلال 28 يوما من تاريخ تسليمه لكتاب القبول وإرسال نسخة منه إلى المهندس واعتبرت المادة السابقة أن عدم التقيد بهذا الطلب ينفي تطبيقها في العقد، ويعد ضمان الأداء بمثابة كفالة مسبقة لصالح صاحب العمل في مواجهة أية خلافات محتملة قد تنور نتيجة إخفاق المقاول في التقيد بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في العقد<sup>(3)</sup>.

تنص المادة 2/28 من الشروط العامة لفيديك 1992 بخصوص أعمال الهندسة المدنية على: "يسدد المقاول، ما لم يتفق على غير ذلك، الرسوم على الحمولة بالطن والأتاوات الأخرى، والإيجار وغيرها من المدفوعات أو التعويضات إن وجدت، للحصول على الأحجار أو الرمل أو الزلط أو المواد الأخرى المطلوبة للأعمال".

<sup>1</sup> - الأمر رقم 05-10 المؤرخ في 20 يوليو 2005 ، المادة 551 قانون مدني، ج رعدد 44، ص 25.

<sup>2</sup> - أنظر القانون المدني الجزائري المادة 2/ 552.

<sup>3</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق ، ص71.

وعلى هذا يجب على المقاول سداد ثمن مواد البناء المستخدمة في المشروع بالإضافة إلى التزامه بسداد كافة الرسوم المفروض سدادها وجميع الهبات والإكراميات والإتاوات التي جرى العرف على سدادها للعمال والمستخدمين بالإضافة إلى التزامه بسداد كافة التعويضات الأخرى والمفروض سدادها بغية الحصول على المواد الخام سواء كانت هذه المواد الخام أحجار أو الرمال أو زلط أو مواد الأخرى مثلا الأخشاب أو بقية المواد الخام الأخرى، مثل أدوات الكهرباء أو الألوميتال أو البلاط بأنواعه أو السيراميك أو المواد المستخدمة في الدهان<sup>(1)</sup>.

كما يتعين على صاحب العمل عدم المطالبة بضمانات الأداء إلا فيما يتعلق بالمبالغ التي تستحق له بموجب العقد أو ذلك في حال إخفاق المقاول بتمديد سريان المفعول ضمان الأداء وحينها يجوز لصاحب العمل المطالبة بالقيمة الكاملة لضمان الأداء و كذلك في حالة إخفاق المقاول في تسديد أي مبالغ مستحقة لصاحب العمل سواء كان ذلك المبلغ المستحق بموافقة المقاول أو أنه تم تقديره من قبل المهندس طبقا لطلبات صاحب العمل، وذلك خلال 42 يوما من تاريخ موافقة المقاول أو تقديرات المهندس بمتطلبات صاحب العمل<sup>(2)</sup>.

قد يرى المقاول أن المدة المحددة لتنفيذ العقد قد انتهت فان على هذا الأخير تقديم تغييرات أخرى تتماشى مع مقتضيات العمل مع رضی الأطراف<sup>(3)</sup>.

### 3- بيانات الموقع:

يتعين على صاحب العمل أن يكون قد وضع تحت تصرف المقاول للإطلاع، وقبل موعد التاريخ الأساسي ما يتوفر لديه من البيانات الخاصة بالظروف تحت السطحية والهيدرولوجية في الموقع، بما في ذلك الظواهر البيئية لما يتعين عليه أن يضع تحت

<sup>1</sup>- عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup>- خالد شهاب، مرجع سابق، ص 4.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 5.

تصرف المقاول أية معلومات قد يحصل عليها موعدا التاريخ الأساسي إلا أن المقاول يعتبر مسئولا عن تفسير للعقد وهذا وفقا للمادة 10/4 من الشروط العامة للفيديك<sup>(1)</sup>. «««

#### 4- ضمان الجودة: Quality Assurance

يتوجب على المقاول أن يضع نظاما لإثبات الجودة و التقيد بمتطلبات العقد، على أن يكون هذا النظام متوافقا للعقد كما يحق للمهندس أن يقوم بالتدقيق على مظهره.

#### 5- كفاية قيمة العقد المقبولة:

يفترض في المقاول أنه:

قد وضع عرضه ذلك بناء على المعلومات والتفسير والبيانات الضرورية والكشوف والفحوص وقناعاته بكل الأمور التي تمت الإشارة إليها في المادة 10/4<sup>(2)</sup>.

#### 6- الأوضاع المادية غير المنظورة: Unforeseeable physical conditions

يقصد بمصطلح الأوضاع المالية الطبيعية والعوائق الاصطناعية وغيرها من العوائق الطبيعية والملوثات التي قد تواجهها المقاول في الموقع عند تنفيذ الأشغال.

#### 7- حق المرور والتسهيلات:

يتحمل المقاول جميع التكاليف والرسوم المتعلقة بحقوق المرور الخاصة أو المؤقتة للطرف الثاني تلزمه.

#### 8- تجنب التدخل:

يجب على المقاول أن لا يتدخل بغير ضرورة أو على النحو غير لائق بما يلي:

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 82.

<sup>2</sup> - الشروط العامة لعقود الفيديو الإنشائية، مرجع سابق، ص 28.

أ- راحة الجمهور وبالوصول إلى استعمال و أشغال جميع الطرق والممرات سواء أ كانت عامة أو خاصة بملكية صاحب العمل أو الآخرين<sup>(1)</sup>.

### 9- الطرق الموصلة:

يجب أن يكون المقاول مسئولا عن أية صيانة سواء تتعلق بطرق الموصلة لاستعماله لها و على المقاول أن يوفر الإشارات التوجيهية الضرورية على امتداد هذه الطرق وأن يحصل على التصاريح المطلوبة من قبل السلطات ذات العلاقة بخصوص استعماله للطرق والإرشادات.

لا يعتبر صاحب العمل مسئولا على أية مطالبات قد تنجم عن استعمال أي طريق موصل لا يضمن صاحب العمل توفير طرق الوصول أو ملاءمتها.

### 10- نقل اللوازم : Transports of Goods

من المؤكد أن للمقاول المعدات وتجهيزات وآليات وغيرها من المواد التي لا بد من إحضارها لموقع البناء لغايات تنفيذ الأشغال ولذا فان عليه التنسيق مع صاحب العمل بهذا الشأن قبل نقل تلك المواد والتجهيزات<sup>(2)</sup>.

### 11- المستخدمون والعمال:

تعد القوى البشرية من الأيدي العاملة في أي مشروع إنشائي بمثابة العمود الفقري لتنفيذ غالبية الأشغال بالموقع وكذا فقد حرصت كافة القوانين المعنية بحقل الإنشاءات على بيان أهمية ذلك الدور الذي يتكفل به العاملين في مجال مقاولات البناء والتشييد وتتمثل أهم المراحل كما يلي:

<sup>1</sup> - خالد شهاب مرجع سابق ص6.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص30.

1. تعيين المستخدمين والعمال وهذا وفق المادة 1/6 من الشروط العامة.
2. معدلات الأجور وشرط العمل وهذا نص المادة 2/6 من الشروط العامة.
3. الأشخاص المستخدمون لدى صاحب العمل أكدت عليها المادة 3/6 من الشروط العامة.
4. قوانين العمل وساعات.
5. العمل.
6. التسهيلات للمستخدمين والعمال.
7. الصحة والسلامة<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني

### صاحب العمل

#### أ - مفهوم صاحب العمل:

يعتبر صاحب العمل هو صاحب المنشأة صاحب المشروع التي تعلن عن رغبتها في التعاقد مع مقاول وتوول أصول المشروع إلى رب العمل ويكون هو الطرف المباشر الذي تتصرف إليه آثار العقد وحقوقه و التزاماته<sup>(2)</sup>.

صاحب العمل هو الشخص أو الجهة مقدمة المناقصة، وصاحب المشروع المراد إقامته ويشار إليه بذات المعنى في كتاب عرض المناقصة وكذلك إلى خلفائه القانونيين، وقد

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 100 و 101.

<sup>2</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 67 و 68.

عرفت الفقرة (2.2.1.1) من الشروط العامة لعقد الفيديك الموحد صاحب العمل أنه الشخص المسمى بصاحب العمل في ملحق عرض المناقصة وكذلك خلفاءه القانونيين<sup>(1)</sup>.

كما راح يطلق على المهندس المعماري مصطلح (صاحب العمل) وذلك بنص المادة 09 من المرسوم التشريعي 94-07 المعدل بالقانون 04-06 وهذا نصها: "يقصد بصاحب العمل في الهندسة المعمارية كل مهندس معماري معتمد يتولى تصور إنجاز البناء ومتابعته"<sup>(2)</sup>.

### ب- التزامات صاحب العمل:

التزام صاحب العمل هو تمكين الأجنبي المقاول من إنجاز العمل ذو أهمية كبرى في المقاولات الدولية عنها في المقاولات الداخلية، نظراً أن تمكين الأجنبي من إنجاز العمل المتفق عليه غالباً ما يكون أوسع من تمكين المقاول في العقود الداخلية، لذلك يسمى بالالتزام بالتعاون.

مهما يكن فإن رب العمل بعد التوقيع على عقد المقاول الدولي ودخوله حيز التنفيذ يلتزم باختيار المقاول عن كل ما من شأنه أن يسهل عمله كأن يمد مهندسي التنفيذ التابعين للمقاول بالمعلومات اللازمة، مما يفترض معه في المتعاقدين توافر عنصر التفاهم والثقة المتبادلة بينهما للوصول إلى تحقيق التعاون لتحقيق النتيجة النهائية، وهي تنفيذ العقد تنفيذ كاملاً<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إبداح، مرجع سابق، ص 53.

<sup>2</sup> - القانون 04-06 الصادر في 14 غشت 2004 المعدل للمرسوم التشريعي 94-07 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري و كيفية ممارسة مهنة المهندس المعماري، ج ر عدد 51.

<sup>3</sup> - فراحتيه كمال، عقد المقاول الدولية، مرجع سابق، ص 25.

### 1- الالتزام بتسليم العمل:

كما هو في عقد البيع يعتبر التسليم في عقد المقاوله ذا أهمية كبرى بين الطرفين، وتظهر أهمية في ترتيبه لأثار قانونية بينهما بمجرد حدوث عملية التسليم، منها قيام حق المقاول بالمطالبة بالثمن وحقه بالدفع بانقضاء الضمان في مواجهة رب العمل<sup>(1)</sup>.

جاء نص البند 42 من الشروط العامة لعقود الفيديك لمقاولات الهندسة المدنية الطبعة العربية لعام 1998 على الوجه الآتي فيما عدا ما قد يرد في العقد في شأن:

أ - حجم أجزاء الموقع التي ستسلم إلى المقاول من وقت لآخر.

ب - الترتيب الذي ستسلم به هذه الأجزاء إلى المقاول.

و يشترط استفتاء أية متطلبات للعقد تتعلق بترتيب تنفيذ الأعمال فعلى رب العمل مع إخطار المهندس ببدا الأعمال أن يمكن المقاول مما يلي:

ج- حيازة هذا القدر من الموقع.

د- فرصة الوصول إليه التي التزم رب العمل بتوفيرها وفقا للعقد

### 2- التزامات رب العمل بتوفير وسائل الأمان:

يجب على رب العمل أن يفرض على الموقع أسلوب ونظام الحماية الذي يؤدي إلى تجنب حدوث أي ضرر بالعاملين لديه ولدى المقاول ويجب على رب العمل إلزام المقاولين العاملين لديه باتخاذ إجراءات السلامة و الوقاية للعمال مثل توفير الحماية لكل الأشخاص المفروض تواجدهم بالموقع والتأكد من أن المقاولين قد قاموا بتوفير للمارة مثل توفير الأسوار والإضاءة والحراسة حتى يمنع حدوث الضرر بالغير من المارة أو الجيران الموقع أو

<sup>1</sup> - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 304.

المشروع وهو ما نصت عليه المادة 7.4 من الشروط العامة للفيديك 1999 التي ذهبت إلى<sup>(1)</sup>:

### 3- يتعين على المقاول:

- أ- الالتزام بكل قواعد السلامة واجبة التطبيق.
- ب- لتوفير السلامة لكل الأشخاص الذين يحق لهم التواجد في الموقع.
- ج- اتخاذ كل الإجراءات المعقولة للاحتفاظ بالموقع والأعمال خالبيين من كل المعوقات غير الضرورية بهدف تفادي تعرض هؤلاء الأشخاص للخطر.
- د- توفير الأسوار والإضاءة والحراسة وملاحظة الأعمال حتى الإتمام والتسليم وفقا للبند 10 تسليم رب العمل.
- هـ- توفير أية أعمال مؤقتة بما فيها خطوط السكك الحديدية والطرق والحراس والأسوار والتي تكون لازمة لتنفيذ الأعمال أو لاستخدام أو لحماية العامة ومالكه والأرض المجاورة.

### 4- حق الدخول إلى الموقع:

يتعين على صاحب العمل أن يعطي المقاول حق الدخول إلى جميع أجزاء الموقع وتمكينه من حيازته، في الأوقات المحددة في ملحق عرض المناقصة إلى أن حق الدخول والحيازة يمكن أن لا يخص المقاول وحده.

إذا لم يتم تحديد موعد لتسليم الموقع في ملحق عرض المناقصة، فإنه يتعين على صاحب العمل أن يعطي المقاول حق الدخول إلى الموقع وحيازته ضمن الأوقات التي تمكن

<sup>1</sup>- عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 311 و 312.

المقاول من مباشرة تنفيذ الأشغال والسير فيها وفقا لبرنامج العمل المشار إليه في المادة (1.3.8) (1).

#### 5- أفراد صاحب العمل:

يكون صاحب العمل مسؤولاً عن أفراد ومستخدمي المقاولين الآخرين العاملين معه في الموقع

أ - يتعاونون مع المقاول في جهوده حسب أحكام المادة 6/4 من الشروط العامة للفيديك.

ب - يلتزمون بتوفير إجراءات السلامة كما هي مطلوبة من المقاول الآخرين بموجب البنود أ ب ج من المادة 8.4 و بإجراءات حماية البيئة بموجب المادة 4-18 (2).

#### 6- الترتيبات المالية لصاحب العمل:

يقوم صاحب العمل خلال 28 يوما من بعد تلقيه أي طلب من المقاول بتسليم المقاول دليلا معقولا على أنه قد قام بعمل الترتيبات المالية اللازمة لتوفير إنسيابية دفع قيمة العقد وفق التقديرات في حينه، طبقا لأحكام الفصل الرابع عشر.

أما إذا التزم صاحب العمل إجراء لأي تعديل جوهري على هذه الترتيبات المالية فإنه يتعين عليه إشعار المقاول بالتفاصيل المتعلقة بذلك (3).

<sup>1</sup>- يحي الكسبي، ومحمد خالد الهزائمة، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 24.

<sup>3</sup>- محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 57.56.

## 7 - مطالبات صاحب العمل:

المقصود بمطالبات صاحب العمل جملة الحقوق التي شملتها بنود اتفاقية عقد الفيديك ويكفلها القانون المطبق تبعاً لذلك، وعليه فإن ما يراه صاحب العمل حقاً له تجب المطالبة به بموجب بنود العقد المذكور ولغيرها من الأسباب المتعلقة بذات العقد، فإنه يتعين على صاحب العمل إشعار المقاول بتلك المطالبات وتفاصيلها طبقاً للمادة 5/2 من الشروط العامة والتي لم تحدد مدة زمنية للإخطار بالدفع، ويحق لصاحب العمل المطالبة بمستحقات العقد<sup>(1)</sup>.

## 8- استخدام صاحب العمل لوثائق المقاول:

تتضمن كافة عقود المقاوله وثائق ومستندات ومخططات ورسوم هندسية يتم تصميمها من قبل الجهة المعنية بحسب الاتفاق الوارد في عقد المقاوله ومع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الملكية الفكرية للجهة المصممة فإنه وبموجب عقود الفيديك يحق لصاحب العمل الإطلاع على كافة الوثائق والمخططات الهندسية التي يقوم بإعدادها لصالحه<sup>(2)</sup>.

## 9- التزام رب العمل بتمكين المقاول من إنجاز العمل:

يلتزم رب العمل بأن يبذل كل ما في وسعه لتمكين المقاول من البدء في التنفيذ، فإذا كان المقاول في حاجة إلى رخصة البناء للبدء في العمل، وجب على رب العمل أن يحصل عليها في الميعاد المناسب حتى لا تتأخر البدء في تنفيذ العمل ويجب توفيره بجميع الترخيصات الإدارية الأخرى التي يحتاج إليها العمل لإتمامه<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- يحي الكسبي، ومحمد خالد الهزيمه، مرجع سابق، ص25.

<sup>2</sup>- دفتر عقود المقاوله الموحد المشاريع الإنشائية، مرجع سابق، ص21.

<sup>3</sup>- مالك سعدي، عقد المقاوله الدولي، مذكرة لنبل درجة الماجيستر في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2005، ص 156.

مهما يكن فإن رب العمل بعد التوقيع على عقد المقاولة الدولي ودخوله حيز التنفيذ يلتزم بإخبار المقاول عن كل ما من شأنه أن يسهل عمله كأن يمد مهندسي التنفيذ التابعين للمقاول بالمعلومات اللازمة مما يفترض معه في المتعاقدين توافر عنصر التفاهم والثقة المتبادلة بينهما للوصول إلى تحقيق التعاون بينهما لتحقيق النتيجة النهائية وهي تنفيذ العقد تنفيذا كاملاً<sup>(1)</sup>.

### 10 - الالتزام بالمساعدة:

بمجرد توقيع رب العمل على العقد فإن هذا الأخير يدخل حيز التنفيذ ومن هذا الوقت يلتزم رب العمل بإنجاز المقاول بالمعلومات الهامة التي تحيط بالعمل المراد إنجازه ومن بينها:

1. تقديم المعلومات على المنطقة الولاية، البلدية، الدائرة.
2. موقع المركب.
3. طبيعة السطح هل هو صلب أو مقابل للانجراف.
4. طبيعة المياه الموجودة بالمنطقة هل هي صالحة للشرب أولاً.

فهذه المعلومات تجعل المقاول الطرف الأجنبي على دراية كافية بالظروف والأحوال التي تدير مشروعه، مما يساعده على التخطيط على حساب هذه الظروف والعوامل التي ينجز فيها الأشغال<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - فراحتيه كمال، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> - مالك سعدية، مرجع سابق، ص 158.

### 11- التزام رب العمل بسداد أجر المعدات:

إذا كان البند 1/32 من الشروط العامة لعقد الفيديك لمقاولات الهندسة المدنية في طبعة 1998 العربية يلزم المقاول بإخلاء الموقع بالقدر المعقول من العوائق غير الضرورية ويلزمه بالتخلص من المعدات والمواد الزائدة وأن يقوم بإخلاء الموقع وإذا كان نص البند 1/33 من الشروط العامة لعقود الفيديك يلزم المقاول أيضا بنقل المعدات والمواد الزائدة والنفايات والأعمال المؤقتة من أي نوع وأن يترك موقع الأعمال نظيفا فإن نص البند 7/25 من الشروط العامة للفيديك الترجمة العربية في 1998 يلزم المقاول بأن ينقل و بالسرعة المعقولة جميع المعدات والآلات من موقع المشروع.

يجب أن يتقدم رب العمل إلى المقاول بطلب كتابي يطلب فيه استخدام الآلات مقابل أجر يدفعه للمقاول وعند إبرام رب العمل لعقد إيجار مع المقاول يجب على رب العمل الالتزام بما جاء في عقد الإيجار وسداد أجرة هذه الآلات إلى المقاول<sup>(1)</sup>.

### 12- التزام رب العمل بالمحافظة على عقود التأمين:

تنص الشروط العامة لعقود الفيديك 1999 في المادة 1/18 على أن يقصد في هذا البند الطرف المؤمن له يعني بالنسبة لكل نوع للتأمين الطرف المسؤول عن إبرام عقد التأمين و المحافظة عليه نافذا بموجب ما هو محدد في البند الفرعي ذو الصلة.

ومتى كان المقاول هو الطرف المؤمن له فيعقد كل تأمين مع المؤمن وبالشروط المقبولة من رب العمل على أن تكون هذه الشروط متوافقة مع أي شروط اتفق عليها الأطراف قبل تاريخ خطاب القبول. يكون لهذا الاتفاق الأولوية على الأحكام الوارد وفي هذا

<sup>1</sup> - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 315 و 316.

البند. ومتى كان رب العمل هو الطرف المؤمن له فإن كل تأمين يتعين عقده مع المؤمنين وبالشروط المتوافقة مع التفاصيل الملحقة بالشروط الخاصة<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث

#### التزامات المهندس الاستشاري

##### تعريف المهندس:

يطلق لفظ المهندس الاستشاري لغة على الفنان الذي يعمد إليه بوضع التصميم والرسوم و النماذج لإقامة المنشآت وفي تحديد أبعاد هذه المنشآت والإشراف على تنفيذها تحت مسؤوليته.

ويعرفه تقنيين جياديت: " بأنه فنان ومهني يمارس مهنة حرة غير تجارية على عكس المقاول ومورد مواد البناء وأنه هو الفنان الذي يعهد إليه وضع التصميم والرسومات والنماذج لإقامة الأبنية وتعيين النسبة والأحجام والتقسيمات المختلفة والإشراف على تنفيذها تحت مسؤوليته<sup>(2)</sup>.

##### تعريف المهندس الاستشاري وفقا للقانون الجزائري:

حاول المشرع الجزائري تقديم تعريف للمهندس المعماري من خلال بعض القرارات الوزارية التي يستخلص منها أن المهندس الاستشاري يقصد به كل من اتخذ لنفسه هذا الدور فهو كل شخص طبيعي معتمد وكل شركة مدنية مهنية متكونة من اثنان من

<sup>1</sup> - عصام أحمد البهجي، ص 329 و 330.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 180 ويعتبر تقنين جياديت بمثابة ميثاق الشرف لمهنة الهندسة المعمارية في فرنسا وهذا التقنين أقامه مؤتمر بورديو للمهندسين المعماريين الفرنسيين المنعقدة في 1890.

المهندسين المعتمدين وكل مكتب الدراسات عمومي مختص في الهندسة المعمارية و كل مكتب دراسات خاص مستخدم مهندسين دائمين ومعتمدين<sup>(1)</sup>.

كما حاول المشرع إن يعطي بعض المفاهيم للمهندس الاستشاري والهندسة المعمارية وذلك بإصداره المرسوم التشريعي رقم 07/94 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل بقانون 06/04<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة لتعريف المهندس المعماري، فإنه لم يقدم له تعريفاً إنما اكتف بذكر المقصود بصاحب العمل وذلك بمقتضى نص المادة 9 منه التي تنص على أنه: "يقصد بصاحب العمل في الهندسة المعمارية كل مهندس معماري معتمد يتولى تطور إنجاز البناء ومتابعته"<sup>(3)</sup>.

### تنفيذ العقد بحسن النية:

على المهندس أن يعمل بنزاهة و تجرد كلما اقتضى العقد أن يمارس المهندس سلطته التقديرية في:

إصدار قرار أو إبداء رأي أو موافقة أو التعبير عن رضاه أو مصادقته أو تحديد قيمة القيام بأي تصرف آخر من شأنه أن يؤثر على حقوق أو التزامات صاحب العمل أو المقاول فعليه أن يراعي الحياة في ممارسة هذه السلطة التقديرية وفقاً لشروط العقد أخذ بالاعتبار مجموع الظروف، و يمكن إعادة طرح أو مراجعة أو تعديل أي قرار أو رأي أو موافقة أو تعبير عن رضا أو مصادقة أو تحديد للقيمة أو تصرف صاد عن المهندس وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 67 من شروط فيديك 96.

1 - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 181.

2 - القانون 06-04 الصادر في 14 غشت 2004 ج ر رقم 51 المعدل للمرسوم التشريعي 94-07 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري و كيفية ممارسة مهنة المهندس المعماري.

3 - انظر المواد 15.16.17.18 من المرسوم 07/94 المعدل بقانون 06/04 السالف الذكر.

### تنفيذ تعليمات المهندس:

ينبغي أن تكون التعليمات الصادرة عن المهندس خطية إلا إذا رأى المهندس لأي سبب من الأسباب ضرورة لإصدارها شفويا، وعلى المقاول أن يتقيد بمثل هذه التعليمات، ويعتبر تثبيت المهندس للتعليمات الشفوية خطيا قبل أو بعد تنفيذ التعليمات وكأنه أمر صادر عن المهندس بموجب أحكام المادة 5/2 من فيديك 96 تطبيقا لأحكام بالمثل على التعليمات الصادرة عن ممثل المهندس أو أي من مساعديه بموجب الصلاحيات الممنوحة لهم حسب المادة 15/2<sup>(1)</sup>.

### صلاحية المهندس:

يقوم صاحب العمل بتعيين المهندس للقيام بالواجبات المحددة له في العقد، ويجب أن يكون مستخدموا المهندس من مهندسين ومهنيين متمتعين بالكفاية اللائقة ومؤهلين لأدائها ليس للمهندس صلاحية في تعديل أحكام العقد<sup>(2)</sup>.

للمهندس ممارسة الصلاحيات المنوطة به تحديد في العقد أو تلك المفهومة من العقد ضمنا بحكم الضرورة، و إذا كان مطلوبا من المهندس أن يحصل على صاحب العمل قبل ممارسته لصلاحية ما، فان مثل هذه المتطلبات يجب النص عليها في الشروط الخاصة، ويتعهد صاحب العمل بأن لا يفرض على المهندس أية قيود إضافية بخصوص ممارسة لصلاحيته، إلا إذا تم ذلك بموافقة المقاول<sup>(3)</sup>. باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الشروط:

1 - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفه، مرجع سابق، ص 34.

2 - الشروط العامة لعقود الفيديك 1999، مرجع سابق، ص 18.

3 - محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 64.

أ- عندما يقوم المهندس بأداء واجباته أو ممارسة صلاحيته سواء نص عليها صراحة في العقد أو كانت مفهومة ضمناً منه، فإنه يقوم بها بالنيابة عن صاحب العمل.

ب- ليس للمهندس صلاحية في إعفاء أي الفريقين من أي واجبات أو الالتزامات أو المسؤوليات المحددة في العقد.

### التفويض من قبل المهندس:

للمهندس من وقت لآخر أن يسند إلى أي من مساعديه القيام بأي من الواجبات أن يفوضه بأي من الصلاحيات المنوطة به، كما يجوز له بأي مثل هذا الإسناد أو التفويض ويشمل هؤلاء المساعدون للمهندس المقيم وأي مفتشين مستقلين يعينون للتفتيش على بنود التجهيزات الآلية أو المواد أو اختيارها، يجب أن يكون التعيين أو التفويض أو الإلغاء خطياً ولا يعتبر مثل هذه الإجراءات نافذاً إلى بعد تسلم الفريقين إشعارات بذلك.

إلا أنه لا يحق للمهندس تفويض صلاحية بإعداد التقديرات إعمالاً للمادة 5/3 أنه إذا وافق الفريقان على مثل هذا التفويض<sup>(1)</sup>.

لهذا اشترطت المادة المذكورة موافقة طرفي العقد على قرار المهندس بتفويض صلاحياته المتعلقة بإعداد التقديرات.

القيام بأي إجراء مماثل يقوم به أي منهم ضمن حدود تعويضه، كأنها صادرة عن المهندس ورغم ذلك:

أ- فإن أي إخفاق من جانب مساعد للمهندس في رفض أي عمل أو تجهيزات آلية أو مواد لا يعني المصادقة عليها.

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 35.

ب- إذا اعترض المقاول على أي تقديرات أو تعليمات أصدرها مساعد المهندس فإنه يجوز للمقاول أن يحيل الموضوع إلى مهندس الذي ينبغي عليه دون تأخير<sup>(1)</sup>.

### تعليمات المهندس:

للمهندس أن يصدر إلى المقاول في أي وقت تعليمات ومخططات إضافية أو معدلة، إذا كانت لازمة لتنفيذ الأشغال أو إصلاح أية عيوب فيها، عملاً بأحكام العقد يتلقى المقاول التعليمات من المهندس، أو من أي من مساعديه، المفوضين رسمياً، أما إذا كانت أي من هذه تشكل تغييراً فإنه يتم تطبيق أحكام الفصل الثالث عشر من فيديك 1999، يتعين على المقاول أن يتقيد بالتعليمات التي تصدر إليه من المهندس أو مساعده المفوض حول أي أمر يتعلق بالعقد، وكلما كان ذلك عملياً فإن التعليمات يجب إصدارها خطياً أما إذا قام المهندس أو مساعده المفوض بإصدار أمر شفوي وتسليم تثبيتها خطياً من المقاول أو من ينوب عنه بخصوص الأمر الشفوي خلال يومي عمل من تاريخ صدورها.

إذا لم يتم الرد خطياً بالرفض أو إصدار تعليمات بشأنه خلال يومي عمل من تاريخ تسليمه إشعار المقاول<sup>(2)</sup>.

فيعد هذا الأمر الشفوي بعد تلك المدة وكأنه أمر خطي صادر عن المهندس أو مساعده المفوض، وهذا ما نص عليه مادة 2/3 من الشروط العامة.

### استبدال المهندس:

إذا التزم صاحب العمل استبدال المهندس، فإنه يتعين عليه قبل مهلة لا تقل عن 42 يوماً من تاريخ الاستبدال أن يشعر المقاول بذلك، وأن يحدد في الإشعار اسم وعنوان وتفاصيل خبرة المهندس البديل، وليس لصاحب العمل أن يقوم بتعيين المهندس البديل إذا

<sup>1</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفة، مرجع سابق، ص 36.

<sup>2</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفة، مرجع سابق، ص 65.

كان للمقاول اعتراض معقول عليه، على أن يقوم المقاول بإشعار صاحب العمل باعتراضه، مع بيان التفاصيل المؤيدة لذلك<sup>(1)</sup>.

ولهذا تتخذ غالبية القرارات الصادرة عن أطراف عقد المقاوله طابعا توافقيا، ويعد أمر استبدال المهندس موضوعا داخلا ضمن هذا الإطار، لما للمهندس من دور رئيسي في إدارة العقد وخصوصا فيما يتعلق بإصدار التعليمات وشهادات الدفع والأعمال المتعلقة بمتابعة مراحل تنفيذ أعمال المشروع، وبموجب المادة 3-4 من الشروط العامة لعقد الفيديك الموحد<sup>(2)</sup>.

#### التقديرات:

يقوم المهندس بموجب الصلاحيات الموكلة إليه ومن خلال التشاور مع أطراف العقد بإعداد تقارير و تقديراته المتعلقة بمطالبات الفريقين طرفي العقد سواء بالنسبة للتعويضات المالية أو تمديد فترة الانجاز وهذا ما نصت عليه المادة 5/3 من الشروط العامة وأشارت نفس المادة أن على المهندس إشعار كل من الفريقين عن أي اتفاق أو تقديرات يتوصل إليها مع التفاصيل المؤيدة<sup>(3)</sup>.

#### المسؤولية العقدية للمهندس:

مع وجود عقد المقاوله يلتزم الطرفين استجمع كافة الشروط القانونية اللازمة لانعقاده وصحته، وباعتماد على الشروط الفيديك يتم الرجوع إلى المقاول والمهندس المعماري بمقتضى تلك القواعد أو يتعين على المهندس عند قيامه بوضع تصميم طبقا لنصوص قانونية<sup>(4)</sup>.

1 - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفه، مرجع سابق، ص 37.

2 - عقود المقاوله الموحد المشاريع الإنشائية الفيديك 1999، مرجع سابق، ص 23.

3 - نفس المرجع، ص 24.

4 - إبراهيم سيد أحمد، مسؤولية المهندس والمقاول عن عيوب البناء، المكتب الجامعي الحديث، الأزراطية، الإسكندرية

2003 ص 87 و 88.

## التزامات المهندس أثناء تنفيذ المشروع:

يجب على المهندس التواجد في مكان تنفيذ المشروع أو الأعمال لكي يقوم بمتابعة الأعمال والتأكد من مطابقتها كما هو ثابت في العقد المبرم بين المقاول ورب العمل وعندما يكتشف المهندس ثمة عدم مطابقة بين العقد والتنفيذ فله اتخاذ الإجراءات التي تكفل تعديل الأعمال بما يؤدي إلى مطابقتها لما هو ثابت بالعقد<sup>(1)</sup>.

## التفتيش على الأعمال:

جوهر عمل المهندس في مرحلة التنفيذ هو التفتيش على أعمال المقاول والتأكد من مطابقتها للمواصفات وعند عدم مطابقتها للمواصفات فيكون للمهندس رفض هذه الأعمال كما يحق له إيجاد من يسيء التصرف في الموقع العمل.

يلتزم المقاول بأن يسمح للمهندس وممثليه ولأي شخص يرخص له المهندس بدخول الموقع لفحص الأعمال وهذا الشخص قد يكون من الغير ولكنه فني متخصص في صناعة ما، ويرى المهندس أنه من الضروري أن يعاين الموقع وبيدي وجهة نظر في الأعمال التي يقوم بها المقاول.

## إصلاح الأخطاء الموجودة بالعمل:

بعد تلقي المهندس لاقتراحات المقاول عليه أن يقوم بإصدار قرار بالتعديلات والإصلاحات إلى المقاول وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 3/13 من الشروط العامة للفيديك 1999 التي تنص على أنه: إذا طلب المهندس اقتراحا قبل إصدار تعليمات بالتغيير التزم المقاول بالرد الكتابي كلما كان ذلك ممكنا عملا إما ببيان الأسباب الداعية لعدم الالتزام إذا كانت تلك هي الحالة:

<sup>1</sup> - عصام احمد البهجي، مرجع سابق، ص210.

- أ- توصيف للعمل المقترح الواجب القيام به مع برنامج لتنفيذه.  
 ب- اقتراح المقاول تعديلات ضرورية في البرنامج وفقا للبند الفرعي.  
 ت- اقتراح المقاول لتقدير قيمة التغيير.

يلتزم المهندس كلما كان ذلك ممكنا عمل بعد تلقي الاقتراح بمقتضى البند الفرعي 3/13 تقديم قيمة الأعمال الهندسية أو غيره إجابة بالقبول أو الرفض أو إبداء الملاحظات ولا يجوز للمهندس أن يؤخر أي عمل أثناء انتظاره الرد<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني

#### الإخلال بالتزامات العقدية

إن الاختلاف في ميزان القوى لدى الأطراف في عقد المقاوله الفيديك، ينجر عنه احتكار الطرف الأقوى لمجريات العقد، إذ يذهب هذا الطرف إلى صياغة القواعد التي تحكم بنود العقد لحساب مصالحهم، وسيطرتهم الكاملة على العقد تنتج عنها آثار جمة على الطرف الثاني الذي سوف يتضرر من جراء السلوكات والتصرفات التي سوف يقوم بها الطرف المحتكر لعدم الوفاء بالالتزامات والتقصير في تنفيذها، فالمقاول بإمكانه أن يقدم خدمات قليلة بالمقارنة مع التي يتعهد بها سابقا، وهذا ما يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية.

إن عدم تحقيق النتائج التي تهدف إليها الأطراف المتعاقدة في مراحل البناء، من ثم تقوم مسؤولية الطرف المورد، وللطرف المتضرر الحق في المطالبة بالتعويض أو بفسخ أو فك الرابطة العقدية، أما إذا كان سبب عدم التنفيذ خارجا عن إرادة المورد كحدوث قوة قاهرة، أو ظرف طارئ، ففي هذه الحالة تنتفي مسؤوليته<sup>(2)</sup>.

1 - عصام احمد البهجي، مرجع سابق، ص 244 و 245.

2 - مالك سعدية، مرجع سابق، ص 175.

نظرا لانعدام معيار دقيق للكشف عن حالات حدوث القوة القاهرة في مثل هذه العقود الدولية فالباب مفتوح لتحايل الطرف المورد باستخدامه لوسيلة التذرع والتلمص من مسؤوليته وعن طريق تبرير سلوكه بذلك<sup>(1)</sup>.

رغم الاحتياطات والحذر الذي يلتزم به كل من المقاول ورب العمل في عقد المقاولة الدولي فيديك إلى أن هناك حالات يعجز فيها كلاهما عن درك الخطر الذي يحيط بعقدتهما و الذي يتسبب في حدوث نزاعات تؤدي إلى عجزهما عن التنفيذ العادي للعقد، وعلى هذا الأساس فالأطراف مرغمون بالبحث عن الطرق اللطيفة لتسوية نزاعاتهم.

## الفرع الأول

### صور الاخلال بالالتزامات العقدية

إن عقد المقاولة الموجز كباقي العقود الدولية الأخرى بمجرد إبرامها تنجم عنه عدة التزامات تلقى على عاتق الأطراف، وعلى كل منهم السعي إلى توفير المجال الملائم لتحقيقها والعمل على درك معظم العوائق والصعوبات التي من خلالها يتوقف تنفيذ العقد.

1- فالالتزامات في العقد المقاولة الموجز لبناء والإنشاء تعتبر ذات أهمية كبيرة لا يمكن مخالفتها لكي يكون العقد مستوفيا لأركانه، وبذلك يكون صحيحا ولا يمكن إبطاله. إلا انه يحدث في الكثير من الأحيان خروج الأطراف دائرة احترام وتقدير واجب الاعتبار الشخصي وكذلك استبعاد الأخذ بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود وهذا ما يؤدي إلى الإخلال الجزئي أو الكلي في تنفيذ الالتزامات<sup>(2)</sup>.

فيعتبر المقاول مخل بالالتزام بانجاز العمل في حالة عدم تحقق الفعالية المطلوبة في عقود نقل التكنولوجيا أو إنجاز العمل مخالف للتصاميم والمواصفات المتفق عليها في عقود

1 - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص338.

2 - مالك سعدية، مرجع سابق، ص176.

انجاز البناءات الكبرى كالطرق والمباني، ففي حالة انعدام تحقيق الفعالية يلتزم المقاول بدفع الجزاءات المالية بالنظر إلى قيمة العقد المؤشر الوحيد لترتيب المسؤولية على المقاول بإخلاله بالتزامه بالإنجاز هو الإنتاج الفعلي أي تحقيق النتيجة، بحيث انعدام النتيجة يترتب عليه تلقائياً قيام مسؤولية المقاول دون أن يلتزم رب العمل بإثبات الخطأ، ويترتب معه قيام حق المكتسب طلب دفع التعويضات عن الضرر<sup>(1)</sup>.

2- يثبت رب العمل أن هذا الإخلال قد الحق به ضرراً و يتوفر الضرر متى نفذ المقاول الأعمال الإنشائية بمواد تختلف عن تلك المتفق عليها أو نقل في جودتها عنها ويبقى لرب العمل الحق في رفع دعوى المسؤولية، ولم يتحفظ عند استلامه وقبوله لأعمال البناء عدم المطابقة مع المواصفات العقدية.

متى نفذ المقاول العمل الموكول إليه بموجب عقد المقاولة فإنه يكون مسؤولاً عن العمل الغير مطابق للمواصفات و بالتأكيد فإذا أثبت رب العمل عدم مطابقة العمل كما هو متفق عليه كان المقاول مخلاً بالتزامه دون الحاجة إلى إقامة الدليل على إهمال أو تقصير من جانبه و يستطيع رب العمل تبعاً لذلك أن يمتنع عن الوفاء بأجره و أن يطالبه بتعويض الأضرار التي لحقت من جراء الإخلال ولا يستطيع المقاول أن يدفع هذه المسؤولية إلا بإثبات أن هذه الأضرار إنما نتجت عن سبب أجنبي لا يد فيه<sup>(2)</sup>.

إذا كان المقاول ملزماً بتقديم معرفة فنية فيتعين عليه تبليغها وتلقينها للطرف المتلقي بالإضافة إلى ذلك يجب أن تحقق النتائج المرجوة منه، كما يلتزم أيضاً بتقديم كل العناصر الجوهرية المكونة للمعرفة الفنية في الزمان والمكان المتفق عليهما، دون تأخير أو تقديم وعدم العمل بذلك، وبعد مخالفة تقوم عليه مسؤولية وعلى الطرف المتضرر المطالبة بالتعويض من جراء الأضرار الجسيمة التي لحقت به.

<sup>1</sup> - فراحته كمال، مرجع سابق، ص 17.

<sup>2</sup> - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 104 و 105.

فتخلى أحد الأطراف عن أداء التزاماته التي تعاهد بها الطرف الثاني يعد بمثابة الترك الكلي لتعهداته<sup>(1)</sup>.

على هذا يجب على المهندس إثبات خطأ المقاول في عدم تنفيذ العقد حسبما هو متفق عليه بكافة وسائل الإثبات.

يرجع إخلال المقاول بالتزاماته بالمطابقة للمواصفات العقدية في العديد من الحالات الى استعمال مواد تختلف في جودتها عن تلك المتفق عليها مما يؤدي أن تلحق البناء أضرار متعددة دون أن ترقى هذه الأضرار إلى التهديد أمن وسلامة البناء أو صيانة البناء أو تحول دون تحقيق الغرض المقرر منه<sup>(2)</sup>.

ينشأ حق رب العمل المتضرر في إقامة دعوى المسؤولية العقدية للمهندس الاستشاري تحقق بسبب إخلاله بالتزام تعاقدية والمهندس يكون ملزم بتنفيذ العقد بحسن النية وهذا ما هو منصوص عليه في المادة 107 القانون المدني الجزائري<sup>(3)</sup>.

تجد المسؤولية العقدية للمهندس المعماري أساسها القانوني في المادة 176 من القانون المدني الجزائري التي تنص على ما يلي: "إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بتعويض الضرر الناجم عن عدم تنفيذ التزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ نشأ عن سبب لا يد فيه و يكون حكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذه التزامه"<sup>(4)</sup>.

إذا وقع إخلال من جانب المقاول بأن لم ينفذ تعليمات المهندس في الوقت المعقول فإن صاحب الأشغال يكون له استخدام شخص آخر ليقوم بنفس الأعمال أو إذا كانت هذه الأعمال في رأي المهندس مما كان المقاول يلتزم به فإن المهندس بعد التشاور مع صاحب

<sup>1</sup> - مالك سعدية، مرجع سابق، ص 177.

<sup>2</sup> - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 225.

<sup>3</sup> - بطوش كهينة، المسؤولية المدنية للمهندس المعماري، مرجع سابق، ص 20.

<sup>4</sup> - المادة 107 ق.م.ج تنص: "يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبحسن النية "

الأعمال يحدد تكاليفها ويجوز اقتطاعها من مستحقاته ويخطر المهندس المقاول بهذه التكاليف مع صورة من الأخطار لصاحب الأعمال<sup>(1)</sup>.

يلاحظ على نص البند 49 أن من اللازم تحديد الفترة التي تسمى الصيانة أو فترة التي يضمن فيها المقاول عيوب الانجاز كما يقترح البعض تسميتها كما يلاحظ أن اللجوء إلى استخدام مقاول آخر لإجراء الإصلاحات يكون إلا بعد إخطار المقاول بما يلزم ومرور فترة معقولة لم ينشط فيها المقاول إلى بدء الإصلاح أو إبداء عزمه على ذلك<sup>(2)</sup>.

## الفرع الثاني

### قيام المسؤولية عن الإخلال بالتزامات

يعتبر المقاول في عقد المقاولة الدولي مخطئاً ومسؤولاً في الوقت نفسه عند قيامه أو إنجازه للأعمال وتكون غير مطابقة للمواصفات وشروط المتفق عليها في العقد الأصلي أو قام بالأخير في إنجاز هذه الأعمال وعدم تسليمها في الوقت المحدد لذلك وكل هذه التصرفات ترجع بأضرار جسيمة على المتعاقد الآخر رب العمل.

لا يقتصر الخطأ التعاقدى على المقاول في عقد المقاولة الدولي فيمكن كذلك لرب العمل ارتكاب الأخطاء تجعله يخل بالتزاماته التعاقدية، وينجم على ذلك قيام المسؤولية في حقه ومن الأمثلة وقوع رب العمل في خطأ حالة عدم دفع الثمن في الوقت والمكان المحددين لذلك وتجدر الإشارة إلى غياب معيار يستند إليه لقياس الخطأ لذا يقاس على معيار الشخص الحريص الذي يبذل أقل عناية لتنفيذ التزامه والعمل على استمرارية التنفيذ العادي للعقد<sup>(3)</sup>.

1 - بطوش كهيبة، المسؤولية العقدية للمهندس المعماري، مرجع سابق، ص21.

2 - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 235.

3 - مالك سعدية، مرجع سابق، ص178.

يلتزم المهندس الاستشاري المكلف بدراسة المشروع بتقديم دراسة أولية والدراسة الإجمالية للمشروع قبل البدء ويجب أن تكون هذه الدراسة مطابقة للأعراف والمتطلبات وأن تكون حسب البرنامج المقدم له من قبل رب العمل والمعلومات التي تحصل عليها شخصياً أثناء قيامه بزيارة ميدانية للأرض التي يراد إقامة المشروع عليها.

يجب على المهندس إذا ظهر عيب أو انكماش أو خطأ آخر في الأعمال قبل الانتهاء مدة المسؤولية عن العيوب أن يصدر تعليماته للمقاول مع إخطار رب العمل بصورة منها كي يبحث تحت إشراف المهندس عن أسباب ذلك وفيما عدا يكون المقاول مسؤولاً عنه طبقاً للعقد من عيوب أو انكماش أو عن خطأ آخر<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث

#### الجزاء المترتب عن الإخلال بالالتزامات

هو العقاب الذي يتعرض إليه المخل بالتزاماته التعاقدية، ويحدث هذا بعد قيام المسؤولية بكامل أركانها فالجزاء يقع على كل طرف سبب في إعاقة تنفيذ العقد سواء كان ذلك في مرحلة الأولى أو بعد قطع أشواط معتبرة من تنفيذ العقد، تمتد مسؤولية الطرف المتسبب في الإخلال إلى غاية المرحلة التي تلي التنفيذ النهائي والانتهاء الفعلي للعقد وهي خصوصية تتميز بها العقود الاقتصادية الدولية، وأي تقصير أو إخلال في هذه المرحلة يستوجب قيام المسؤولية، وبالتالي يترتب عليها الجزاء، ومطالبة الطرف المتضرر بفسخ العقد يعد بمثابة النهاية غير طبيعية والمسبقة للعقد وتتجم عنه أضرار جسيمة تلحق بمصلحة الطرفين وبما أن عقود الفيديك من العقود المقاوله الدولية التي تحتاج إلى مراحل

<sup>1</sup> - عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 234.

متعددة مفاده أن قبل لجوء أي طرف إلى المطالبة بالفسخ فيجب أولاً المطالبة بالتعويض، وإن لم يرض عنه فيطالب بالفسخ<sup>(1)</sup>.

### 1- التعويض:

يتعين على المقاول تعويض وحماية صاحب العمل وأفراد ووكلائهم من الضرر وجميع المطالبات والأعباء والنفقات بما فيها أتعاب ونفقات التقاضي، وذلك فيما يتعلق بالإصابات الجسدية أو المرض والإخلال أو الوفاة التي قد تلحق بأي شخص إذا كانت ناجمة بسبب تصاميم المقاول أو عن تنفيذ الأشغال و إنجازها و إصلاح أية عيوب فيها ما لم تكن نتيجة إهمال أو نتيجة الفعل المتعمد أو نقص بنود العقد من قبل صاحب العمل أو أفراد أو وكلائه، وكذلك الضرر والخسارة التي تلحق بالممتلكات العقارية أو الشخصية.

تنص المادة 176 منه أنه: "إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينياً حكم عليه بتعويض الضرر الناجم عن عدم تنفيذ التزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ بشأنه عن سبب لا يد له فيه، و يكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه"<sup>(2)</sup>.

نستج من نص المادة 176 القانون المدني الجزائري أن التعويض يكون في حالتين

هما:

حالة عدم التنفيذ وحالة التأخير عن التنفيذ المدين لالتزاماته، ويتم دفع مبلغ التعويض إما دفعة واحدة أو بأقساط أما عن كيفية تحديد ثمن التعويض فيجب النص عليه مسبقاً في العقد أن يضع بذلك حداً لكل خلاف يؤدي بالأطراف إلى نزاع حاد، كما يجب أن تكون الضرر متوقفاً أو محتمل الوقوع<sup>(3)</sup>.

1 - مالك سعدية، مرجع سابق، ص 179.

2 - نفس المرجع، ص 180.

3 - معاشو عمار، مرجع سابق، ص 216 و 217.

### الفسخ:

يعتبر الفسخ حقا يملكه المتعاقد عندما يتخلف المتعاقد الآخر عن تنفيذ التزامه. والمطالبة بالفسخ يكون في الحالات التي يصعب على الطرف المتضرر قبول التعويض لأنه في وضعية يستحيل فيها تدارك النقائص والثغرات التي توجد في العقد والتي تعوق من استمرارية الرابطة العقدية، لذا يختار طريق الفسخ بدلا من التعويض، إذ يبرر موقفه مستندا في ذلك إلى الخرق الفادح الذي يقوم به من طرف المسبب للضرر، والفسخ إما يكون إتفاقيا أو يخكم من القضاء أو بنص من القانون ولا يطبق على العقود الملزمة للجانبين أو على عقود المعاوضة التبادلية<sup>(1)</sup>.

### تحديد المسؤولية:

قبل توقيع العقد يقوم المفاوض بتقدير حدود مسؤوليات المحتملة اتجاه صاحب العمل، ومن ذلك تضمين أسعار هامشا معقولا لمواجهة المخاطر المحتمل تعرضه لها أثناء تنفيذ الأشغال والهدف من ذلك هو تحقيق توازن عقدي و قانوني بين الفريقين، خصوصا بأن كل طرف تتجه نيته لوضع الحد الأدنى من المسؤولية على عاتقه في المقابل الحصول على الحد الأعلى من التعويض في حال اختلال الطرف المقابل لأي من التزاماته العقدية نص المادة 6/17 من الشروط العامة على أنه لا يعتبر أي فريق مسؤولا اتجاه فريق آخر عن عدم التمكن من استخدام أي من الأشغال أو فوات الربح عن أي عقد<sup>(2)</sup>.

### Clauses limitatives de responsabilité :

A défaut d'un montant fixé par les parties, le contrat prévoit que le responsabilité de l'entrepreneur est limité du prix du contrat (clause 17.6) ce pendant, les parties peuvent librement négocier ce montant et

<sup>1</sup> - مالك سعية، مرجع سابق، ص 181.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم ابداح ، مرجع سابق، ص 196 و 197.

un entrepreneur expérimente cherchera généralement à réduire la somme à l'équivalent 40% du prix du contrat le maître d'ouvrage essaiera également d'exclure de champ d'application de la clause limitative de responsabilité des événements tels que la mort .<sup>(1)</sup>

### التأمين:

تستوجب غالبية القوانين الوطنية شمول كافة مستخدمي المقاول بالغطاء التأمين ضد أية أضرار جسدية قد تلحق بهم جراء تنفيذهم لأشغال، لذا لم تغفل أحكام الشروط العامة لعقد الفيديك عن النص على الضرر قيام بالمحافظة على سريان الغطاء التأميني على المسؤولية ضد المطالبات والأضرار والخسائر والنفقات بما فيها أتعاب ومصاريف التقاضي التي قد تنتج عن إصابة أو مرض أو اعتلال أو وفاة أي شخص يستخدمه المقاول أو أي من العاملين لديه<sup>(2)</sup>.

كما يجب شمول صاحب العمل و المهندس وفقا لبنود المادة 4/18 من الشروط العامة باستثناء أن هذا التأمين لا يشمل أي خسائر أو متطلبات التي تنتج عن أي فعل أو إهمال من قبل صاحب العمل أو أفرادهم مع ضرورة إدامة هذا التأمين بشكل فعال ومستمر طيلة الفترة التي تكون فيها هؤلاء الأشخاص مشتركين في تنفيذ الأشغال وكذلك الحال بالنسبة لكافة مستخدمي أي مقاول فرعي و عليه يكون مسئولاً عن تأمينهم و فق أحكام العقد<sup>(3)</sup>.

وقد نص المشرع بالمادة 553 ق.م على أن لرب العمل إذ لاحظ أثناء تنفيذ العقد عدم قيام المقاول بتنفيذ التزامه بالانجاز أن ينذره مطالبا بتنفيذ التزامه طبقا لما اتفق عليه أي مطالبة بالتنفيذ العيني، فإذا لم يمتثل المقاول في مهلة محددة جاز للرب العمل أن يطلب الفسخ مع التعويض أو إعطاء العمل لمقاول آخر على نفقة المقاول الأصلي وإن كان هذا

<sup>1</sup> – Peter Rosher , l'adaptation des clauses FIDIC, 2015 p127.

<sup>2</sup> – محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 206 و 207.

<sup>3</sup> – خالد شهاب، مرجع سابق، ص 8.

الحكم ينطبق به مقاولات البناء فان الأمر يختلف في عقود المقاولات الدولية فنادرا ما يلجأ الأطراف إلى طلب الفسخ لعدم تماثيه مع مقتضيات التجارة الدولية وبلجوءون إلى الاتفاق على تقديم ضمانات لتنفيذ التزاماتهم مما يشكل معه خصوصية في عقد المقاوله الدولي، لأنه يضمن تنفيذ العقد مستقبلا دون اللجوء إلى القواعد العامة في حالة الإخلال منها فسخ العقد لعدم تماثيه لطبيعة عقود المقاولات الدولية لاسيما منها عقود المفتاح والمنتوج في اليد لارتكازها على عنصر استرداد المعرفة أكثر منه بناء هياكل مادية للمجمع الصناعي.

أما الجزاءات المتعلقة بتأخير المقاول في إنجاز العمل موضوع العقد فنجد أن اغلب العقود تضع بند يتضمن اقتطاع مبلغ معين من كل يوم يؤخر والتي تسمى عقوبة التأخير ولتطبيق هذه العقوبة لا بد من أطراف العقد تحديد بدقة تاريخ بداية سريان الأشغال وتاريخ الانتهاء منه، بحيث أنه لا يستطيع المقاول أن يتحلل من التزامه في تقديم مشروع الصفقة في المدة المحددة إلى في حالة إتباعه وجود القوة القاهرة حالت دون البدء في الانجاز أو في أن يبدأ في الانجاز لكن لا يرجى معه مطلقا أن يتمكن من القيام بعمل في المدة المتفق عليها<sup>(1)</sup>.

### القوة القاهرة:

عرفت عقود الفيديك القوة القاهرة: "بأنها أي واقعة أو ظرف استثنائي يتصف بأنه خارج عن السيطرة أي طرف ولم يكن بوسع ذلك الطرف أن يتحرر منه بصورة معقولة قبل إبرام العقد وأن يجتنبه أو يتلاقان بصورة معقولة عند حدوثه ولا يتعلق بشكل جوهري بالطرف الآخر"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - فراحتيه كمال، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 133.

نص المشرع في المادة 307 قانون المدني على القوة القاهرة: "ينقص الالتزام إذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلا عليه بسبب أجنبي عن إرادته" فينقضي تبعا لذلك إلتزام المقاول والمهندس من الضمان بشرط إثبات أن هدم البناء أو استحالة إتمام الانجاز راجع إلى عنصر خارجي.

يتبين من خلال ما سبق أنه لقيام القوة القاهرة لا بد من توافر بعض الشروط لإمكان إعفاء المدين من المسؤولية وهي أن يكون الحادث غير متوقع ويستحيل على المدين دفعه مما يجعل معه تنفيذ الالتزام أمر مستحيلا مما يسمح له التحلل من التزاماته العقدية وفسخ العقد من دون أن يتحمل أي تعويض الإضافة إلى شرط آخر وهو أن تكون الاستحالة أو الحدث الذي حال دون تنفيذ العقد<sup>(1)</sup>.

#### تبعات القوة القاهرة:

منحت المادة 4/19 من الشروط العامة للمقاول الحق في تحديد فترة الإنجاز وأي تعويضات عن الخسائر والنفقات التي تكبدها نتيجة تحقق أحداث القوة القاهرة، وعلى المهندس، بعد تسلمه إشعار المقاول إعداد تقديراته بهذا الشأن<sup>(2)</sup>.

#### القوة القاهرة التي تؤثر على المقاول الفرعي:

إن استحقاق المقاول الفرعي طبقا لأحكام العقد أو أي اتفاقية متعلقة بالأشغال، إعفاء ما نتيجة أحداث القوة القاهرة، لا يعني إعفاء المقاول غير المخول بحق التعويض عن تلك الأحداث، وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 5/19 من الشروط العامة<sup>(3)</sup>.

1 - فرحاتية كمال، عقود المقاوله الدولي، مرجع سابق، ص 23.

2 - مالك سعدي، مرجع سابق، ص 182.

3 - محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 209.

**إنهاء العقد اختياريًا، الدفع و الإخلال من مسؤولية الأداء :**

إذا تعذر تنفيذ كل الأعمال البناء بصورة جوهريّة لمدة 84 يوما متصلة، أو لفترات متتالية تتجاوز في مجموعها أكثر من 140 يوما بسبب القوة القاهرة التي تم إرسال الأخطار بشأنها فيجوز لأي طرف أن يرسل إلى الطرف الآخر إخطارًا بإنهاء العقد<sup>(1)</sup>.

**الإخلاء من مسؤولية الأداء بموجب القانون:**

أعفت أحكام المادة 7/19 من الشروط العامة للفريقين من الاستمرار في الأداء أي التزام آخر ودون الإجحاف بحقوق أي منهما بموجب نصوص العقد وذلك عند استمرار أو رضاء أحد الفريقين أو كلاهما بالالتزامات العقدية نتيجة ظروف القوة القاهرة<sup>(2)</sup>.

## المبحث الثاني

### فض المنازعات الناشئة عن تنفيذ عقود الفيديك

دفتّر عقد المقاولّة للمشاريع الإنشائية 96 المادة 1/67 قرار المهندس وفي معرض الحديث عن التسوية الخلافات نصت على أنه: "إذا نشأ خلاف من أي نزع كان بين صاحب العمل والمقاول بخصوص العقد أو تنفيذ الأشغال سواء كان خلال تنفيذ الأشغال أو بعد إنجازها، أو في أثناء سريان العقد أو بعد التخلي عنه أو إنهاؤه بما في ذلك أي خلاف حول أي من قرارات المهندس أو آرائه أو تعليماته أو تقديراته أو الشهادات الصادرة عنه فينبغي كخطوة أولى إحالة الخلاف خطيا إلى المهندس مع إرسال نسخة من هذا الطلب إلى صاحب العمل".

<sup>1</sup> - سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 136.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم ابداح، نفس المرجع، ص 211.

يؤكد هذا النص وبوضوح أن المهندس بموجب هذا العقد هو حكم ويصدر قرارات في الخلافات المعروضة عليه حتى وإن كان الاعتراض على قراراته، في حين أي دفتر عقد المقاوله للمشاريع الإنشائية (99) وفي الفصل العشرين قد ألغى المادة نهائياً واستعاض عنها بالمادة 5/3 التقديرات.

✓ إن التغيير أعلاه تغيير جوهري في بنية العقد، فليس للمهندس دور إطلاقاً في تسوية الخلافات التعاقدية إذا ما نشأت، سوى إعداد التقديرات وهي غير ملزمة لأي من الفريقين.

✓ الجديد الآخر في الفصل العشرين من الفيديك 99 هو المادة 2/20 تعيين مجلس فض الخلافات. (DAB)

المادة بكل وضوح على ما يلي:

"يتم فض الخلافات من قبل مجلس فض الخلافات إعمالاً لأحكام المادة 4/20 وتنص على: إذا نشأ خلاف من أي نوع بين الفريقين فيما يتصل أن ينشأ عن العقد أو تنفيذ الأشغال بما في ذلك أي خلاف حول أي شهادة أو تقديرات أو تعليمات أو رأي أو تحديد قيمة من قبل المهندس فإنه يمكن لأي فريق إحالة الخلاف خطياً إلى المجلس لدراسته... " (1).

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تكلم حول أنواع النزاعات بين الأطراف (المطلب الأول) و حل النزاع بين الأطراف (المطلب الثاني).

<sup>1</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفه، مرجع سابق، ص 2 و 3.

## المطلب الأول

## أنواع النزاعات الناشئة عن تنفيذ عقود الفيديك

إن المحاكم الإنجليزية قد تعرضت لتفسير النزاعات وقد أورد القاضي همفري لويد في مقالته عن النزاعات (المنشورة في مجلة التحكيم الصادرة عن مركز دبي للتحكيم الدولي) عدة أمثلة عن هذه التفسيرات.

وحتى لا نبقى محتارين في تفسير معنى النزاع فإنني أميل إلى الرأي الذي إعتد الكثير من الأساتذة الدوليين والذي يعرف النزاع كما يلي:

النزاع (بشكل عام): هو خصومة تنشأ عادة عن اختلاف المصالح في موضوع معين وليس بالضرورة أن يحل عن طريق القضاء.

أما بالنسبة لمعنى النزاع في المشاريع الهندسية فيجب تحديده بدقة أكبر كي نتمكن من فهمه و تحديد طريقة الحل بما يتماشى مع العقد المبرم بين الأطراف، و نظرا لتنوع عقود المشاريع الهندسية نتيجة لتنوعها كمشاريع، فإننا يمكننا القول أن الدراسات الحديثة قد أوضحت معنا حديثا لكيفية نشوء النزاع وهو ينشأ بشكل عام إذا قام أي طرف بإرسال خطاب إلى الطرف الآخر ولم يقم الطرف الآخر بالرد عليه أو كان رده سلبيا فإن هذا يعتبر نزاعا بالمعنى الفني<sup>(1)</sup>.

ولهذا سنتطرق إلى النزاع بين الأطراف (الفرع الأول) والنزاع على الملكية الفكرية (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> - محمد محمود خزام الغنيمي، بحث في استراتيجيات عقود المقاولات فض المنازعات، مرجع سابق، ص 11 و 12.

## الفرع الأول

## النزاع بين الأطراف.

النزاع بشكل عام هو خصومة تنشأ عادة عن اختلاف المصالح في موضوع معين وليس بالضرورة ان يحل النزاع عن طريق القضاء اما بالنسبة لمعنى النزاع في المشاريع الهندسية فيجب تحديده بدقة أكبر كي نتمكن من فهمه وتحديد طريقة الحل بما يتماشى مع العقد المبرم بين الاطراف، ونظرا لتنوع عقود المشاريع الهندسية نتيجة لتنوعها كمشاريع، فإننا يمكننا القول ان الدراسات الحديثة قد اوضحت معنا حديثا لكيفية نشوء النزاع.

## أ- النزاع العقدي:

إن هذا النوع من النزاعات غالبا ما يتواجد عند وجود سرعة في إنجاز عقود تكون غالبا غير مستوفاة للشروط وذلك نتيجة للسرعة الانجاز عمل معين فتكون غامضة في بعض نصوصها ويحدث فيما بعد اختلاف في فهم معنى هذه النصوص، أو قد نجده أحيانا في العقود الكبيرة التي تحتوي بنود كثيرة قد يتعارض أحدها مع الآخر.

هذه النزاعات تحتاج إلى قانونيين لتفسيرها ومن ثم يقوم الفنيون بدراسة هذه التقارير وإعطاء الرأي الفني بشأنها بما يتماشى مع العرف المتبع وكيفية تنفيذ الأعمال المختلف بشأنها و من ثم رفع المطالبة إلى الطرف الآخر<sup>(1)</sup>.

## ب- النزاع العملي: النزاع الذي ينشأ أثناء تنفيذ الأعمال.

هذا النوع من النزاعات يبدأ فنيا وغالبا ما يتعلق في نهايته بمطالبات مالية ناتجة عن أمور حدثت أثناء التنفيذ مثل: (2).

1 - محمد محمود خزام الغنيمي، نفس المرجع، ص 13.

2 - نفس المرجع، ص 14.

- التأخر في التنفيذ.
- الخلافات في تفسير المواصفات.
- الخلافات في شأن تعيين مقاولي الباطن
- الخلافات تمديد فترة المشروع.
- الخلافات بشأن تأخر المالك والمهندس الاستشاري في تأدية التزاماته أو بشأن تسليم الموقع للمقاول.
- بشأن استخراج التراخيص لكامل الأعمال.
- أو بشأن إحضار المواد التي التزم المالك بها.
- أو بشأن إنجاز المخططات الأصلية والمعدلة.
- أو بشأن التأخير في إعطاء المواصفات والردود على طلبات المقاول.

### (ج) - النزاع المالي:

مع أغلب النزاعات ترمي في نهايتها إلى الحصول على مكاسب أو مطالبات مالية، إلى أن الفرق يكون في أن النزاع المالي الصرف لا يكون فيه خطأ فني وإنما يعتمد أساساً على ارتكاب مخالفات عقدية من قبل أحد الطرفين تسبب أضراراً للطرف الآخر الذي بدوره يطالب الطرف الآخر بتعويضه عن هذه الأضرار، وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة على ذلك:

- مطالبة المقاول بزيادات الأسعار التي حصلت أثناء توقيف المشروع من قبل المالك.
- مطالبات المقاول بالمصاريف الموقعية الناتجة عن فترة توقف المشروع بسبب المالك.
- مطالبات المقاول بالمصاريف الإدارة المركزية والموقعية وفوات الربح نتيجة تمديد فترة المشروع بسبب المالك<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد محمود خزام الغنيمي، مرجع سابق، ص 15.

## د- النزاع على الملكية الفكرية للمخططات :

يعتبر النزاع على الملكية الفكرية للمخططات من النزاعات الخطيرة لأنها نزاعات جنائية وليست مدنية وبالتالي عقوبتها الحبس وليس فقط التعويضات المالية، كما انها نزاعات غير واضحة المعالم وذلك لأن القوانين الناظمة لحماية الملكية الفكرية بصورة عامة وفي أغلب الدول تكون غامضة بالنسبة للملكية الفكرية للمخططات، خصوصا وأنه لا يرد عادة تعريفا فنيا دقيقا لكلمة المخططات في القوانين مما يؤدي إلى اللبس بين مخططات الفكرة المعمارية، والمخططات المطورة والمخططات النهائية بغرض المناقصة والمخططات النهائية الحاصلة على موافقة البلدية مما يؤدي إلى تضارب التفسيرات عن ماهية المخططات المشمولة بالحماية القانونية، وتزداد المشكلة غموضا عندما نجد عدة قوانين في بلد واحد تضع تعاريف مختلفة للمهندس الاستشاري وأيضا عندما تكون نصوص القانون الخاص بالملكية تشير إلى حماية المخططات التي أعدها المهندس المعماري<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني

## النزاع بين احد الأطراف والمحكم أو هيئة التحكيم.

لا يقصد بالنزاع هنا الخلاف في الرأي مع المحكم على اتخاذ إجراء معين، أو على تطبيق مبدأ معين ولكن يقصد به النزاع الذي يؤدي الى رد المحكم أو هيئة التحكيم إذا توفرت أسباب الرد، ونلاحظ أن الكثير من القوانين في العالم تحصر حالات إمكانية رد المحكمين وتجعلها غالبا هي نفسها الحالات التي يمكن أن يرد القضاة حسبها، وعليه فانه لا يمكن رد المحكمين بطريقة عشوائية وإنما تتم حسب الحالات الحصرية المنصوص عليها في القوانين. وكذلك النزاع المتعلق بسلامة حكم التحكيم يعني إن أحد الأطراف قد وجد ثغرة في

<sup>1</sup> - محمد محمود خزام الغنيمي، مرجع سابق، ص 16.

الإجراءات التي اتبعتها المحكم، مثل تجاوز الفترة المحددة لاص دار الحكم أو مخالفة النظام العام أو عدم المساواة في معاملة الأطراف<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني

### حل النزاعات عقود الفيديو

تعد الحلول التوافقية القائمة على مبدأ التفاوض الأساس الذي تقوم عليه آلية النزاعات المحتمل وقوعها بين أطراف عقود الفيديو، وذلك من خلال تشكيل مجلس فض الخلافات الذي يتكون من شخص أو أكثر يتم تعيينهم بموجب اتفاقية بين أطراف العقد، وهذا ما نصت عليه المادة 2/20 من الشروط العامة، والتي بينت آليات وطرق فض الخلافات والنزاعات بين أطراف العقد من خلال الاتفاق على تعيين مجلس فض الخلافات والقيام بتسمية أعضائه في ملحق عرض المناقصة، وأوضحت بأن المجلس قد يتكون من عضو واحد أو ثلاثة أعضاء المجلس فض الخلاف نوي تأهيل مناسب<sup>(2)</sup>.

يتم فض الخلافات من قبل "مجلس فض الخلافات" أعمالاً لأحكام المادة 4/ 20 ويتعين على الفريقين أن يقوموا بتسمية أعضاء المجلس بصورة مشتركة ضمن التاريخ المحدد في ملحق عرض المناقصة<sup>(3)</sup>. يعتمد نظام "مجلس فض الخلافات" على ثقة أطراف النزاع في أشخاص أعضائه ومؤهلاتهم الفنية، وكذلك يجب ألا يفرض أحد الأطراف اختياره للمرشحين لعضوية المجلس كما يجب أن تكون السلطة التي تقوم بتعيين العضو، حالة عدم الاتفاق عليه محايدة.

1 - محمد محمود خزام الغنيمي، مرجع سابق، ص 17.

2 - محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص 214.

3 - منذر موسى ساكت، العقود الدولية الفيديو لمشاريع الإنشاء المطالبات وفض النزاعات، الأردن، 2011، ص 15.

يتشكل المجلس من حكم واحد، بحيث يعين كل طرف عضوا يعوضه على الطرف الآخر للقبول ثم يختار الطرفان العضو الثالث كرئيس للمجلس وبذلك يقع تعيين أعضاء المجلس جميعهم باتفاق طرفي العقد<sup>(1)</sup>.

حددت المادة 3/20 من الشروط العامة للعقد الفيديو المذكور أنه في حال عدم اتفاق أطراف العقد على تعيين أو تسمية أعضاء مجلس فض الخلافات أو حال عدم اتفاق أطراف العقد على تعيين عضو بديل للمجلس خلال 42 يوما من انتهاء مهنته بسبب استقالته أو موته أو عزله، فعندما تقوم جهة التعيين أو الشخص المسمى في الشروط الخاصة، بناء على طلب أحد أطراف العقد بعد التشاور بينهما بتعيين عضو هذا المجلس وبحيث يكون هذا التعيين نهائيا و باتا و يتعين على كل طرفي العقد دفع مكافأة الجهة أو الشخص الذي قام بالتعيين مناصفة<sup>(2)</sup>.

إذا نشأ خلاف من أي نوع كان بين الفريقين، فيما يتصل أو ينشأ عن العقد أو تنفيذ الأشغال بما في ذلك أي خلاف حول أي شهادة أو تقديرات أو تعليمات أو رأي أو تحديد قيمة من قبل المهندس، فإنه يمكن لأي فريق إحالة الخلاف خطيا إلى المجلس لدراسته واتخاذ قرار بشأنه<sup>(3)</sup>.

حددت بنود النماذج المذكورة مدة معينة 56 يوما بعد الإخطار بالاعتراض على قرار المهندس أو قرار مجلس تسوية المنازعات وقبل بداية التحكيم يكون من المتاح خلالها لأطراف أو بتعيين عليهم محاولة تسوية النزاع وديا، ولا يفرض نموذج العقد وسائل محدد لإتمام التسوية الودية فالأمر متروك لطرفي النزاع لاختيار أي وسيلة منها مثل التفاوض

1 - منذر موسى الساكت، مرجع سابق، ص16.

2 - محمد إبراهيم ابداح، مرجع سابق، ص215.

3 - منذر موسى الساكت، نفس المرجع، ص18.

المباشر والوساطة والتوفيق والمحكمة المصغرة (الفرع الأول) وحل النزاع عن طريق التحكيم (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### عن طريق الوسائل الودية

أفادت تجارب تسوية المنازعات في صناعة البناء أن أطرافها يفضلون تسويتها تسوية داخلية بطريقة مباشرة (التفاوض) أو بتدخل شخص ثالث ينتهي عمله من خلال الطريقة المختارة لتسوية مثل التوفيق والوساطة والمحكمة المصغرة يعرض توصيات على طرفي النزاع للنظر في مدى الأخذ بها.

وتتميز هذه الطرق بمرونتها وإمكانية تعديل إجراءاتها باتفاق طرفي النزاع وتعتمد فعالية نتائجها على وجود رغبة حقيقة لديهما في تسوية النزاع بطريقة التنازل المتبادل بين الطرفين وفيما يلي نبذة مختصرة عن بعض طرق التسوية الودية المتبعة في صناعة البناء<sup>(1)</sup>.

#### أ- التفاوض المباشر:

هو اتفاق الطرفان على تحديد فترة زمنية يلتزمان خلالها بالتفاوض لإيجاد حل للنزاع، بحيث لا يجوز اللجوء قبل انقضائها إلى وسائل أخرى لتسوية النزاع<sup>(2)</sup>.

ويستهدف هذا الإجراء عرض النزاع على أشخاص آخرين ليسوا ممن كان لهم دور في الوقائع التي أدت إلى ظهوره، وهم أشخاص يخولهم موقعهم الرئاسي بمواجهة كافة جوانب النزاع والوقوف على أسبابه الحقيقية، وهو ما قد يحاول إخفاؤه العاملون بمواقع العمل وبهذه

<sup>1</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفة، مرجع سابق، ص 61.

<sup>2</sup> - منذر موسى ساكت، مرجع سابق، ص 26.

الطريقة يمكن اختيار التسوية الأكثر موضوعية والتي يكون مردودها التجاري أكثر قبولاً لدى طرفي النزاع.

ومن المتصور أن يكون للمهندس دور تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، فهو بحكم طبيعة عمله يكون على بنية من أسباب المطالبات أو المنازعات، وهو يستطيع أن كان راغباً في توصل الطرفين إلى التسوية ودية أن يرشد صاحب العمل إلى عناصر النزاع التي يمكن أن يتنازل هذا الأخير عن موافقته بالنسبة لها.

وهذا ويراعى أنه بمقدور طرفي العقد الأساس الاتفاق في صلبه على الحلول الواجبة الإلتباع عند حدوث وقائع مما يمكن أن يكون سبباً للنزاع بين طرفي العقد من ذلك مثلاً إختلاف ظرف أو حالة الموقع كما هو منصوص عليه في العقد وتغيير هذه الظروف على نحو يزيد من أعباء المقاول وحدث وقائع مما ينطبق عليه وصف القوة القاهرة<sup>(1)</sup>.

### ب) - التوفيق والوساطة:

ينطبق هذان المصطلحان على إجراءات متماثلة و يتم استخدامها عادة دون تمييز. يهدفان إلى المثل الأطراف معا أمام طرف ثالث يتفقان عليه يعرض تسوية نزاعاتهم لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو إيجاد حل وسط يرضي الأطراف ولو كان مختلفاً عن ذلك الحل الذي تمليه نصوص العقد<sup>(2)</sup>.

إذا رغب طرفا العقد الأساسي في تسوية المنازعات بطريق التوفيق فيتعين عليهما الاتفاق على طريقة اختيار القائم بهما وقواعد عمله، ومن الجائز أن يضيف في العقد إشارة إلى بنود أو مجموعة من قواعد التوفيق من إعداد منظمة دولية مثل نظام التوفيق للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية ويراعى أن الموفق لا يصدر أحكاماً أو قرارات تحسم

<sup>1</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفه، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> - منذر موسى ساكت، مرجع سابق، ص 27.

النزاع وإنما هو يقوم بمساعدة طرفي النزاع على التوصل إلى تسوية مقبولة منهما باقتراح حلول ينظران في الاختيار من بينها.

لذلك فإن إجراءات التوفيق تجري من خلال مساعي حميدة، بعيدا عن فكرة الخصومة والتزاما بمصالح الطرفين هو ما يمكن الطرفين من الاحتفاظ بعلاقات طيبة، ويكون لكل الطرفين الحرية في قبول أو رفض اقتراحات الموفق غير أن اقتناع طرفي النزاع بحياد الموفق يدعوها في الغالب إلى الأخذ بعين الاعتبار لمقترحاته عند اختيار الحل الذي يريانه الأكثر قبولا، ومما يزيد من مصداقية التوفيق أن يكون الموفق متخصصا في صناعة البناء أو على الأقل على دراية بها، ولذلك فإن من الأفضل عند اختياره أن يكون ذا خبرة فنية وعملية في مواجهة مشاكل صناعة البناء وقد أظهر العمل في هذه الصناعة صورة خاصة من التوفيق عندما يتفق طرفا عقد الأساس على تعيين شخص أو أكثر من ذوي التخصص في المشروع محل العقد للنظر في الخلافات التي يمكن أن تنشأ خلال مدة التنفيذ واقتراح الوسائل الممكنة لحل تلك الخلافات<sup>(1)</sup>.

### المحاكمات المصغرة:

ابتدع العمل في قضايا مقاولات البناء والتشييد في الولايات المتحدة الأمريكية أسلوبا يجمع بين خصائص الوساطة والتوفيق والتحكيم، يقوم بمقتضاه كل طرف من طرفي النزاع بسماع وجهة نظر الطرف الآخر تمهيدا للتفاوض بينهما مع الاستعانة بمستشار فني محايد، وتبدأ الإجراءات بقيام الوكيل القانوني (محامي) لكل طرف بعرض وجهة نظر موكله مؤيدة بالأدلة على رؤساء التنفيذيين للطرف الآخر، ثم تحال وجهتا وتحديد المشاكل التي تثيرها.

وفي ختامية هذه الإجراءات يكون في وسع الرؤساء التنفيذيين لطرفي النزاع النظر في التسوية الأكثر قبولا لديهما، فإن لم يتوصلا إلى تسوية مرضية فيجب على المستشار كتابة

<sup>1</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفه، مرجع سابق، ص 63.

رأيه في النتائج التي قد يقضي إليها النزاع فيما لو عرض على المحاكم أو هيئات التحكيم ومن ثم يجري استعراض هذا الرأي من خلال التفاوض بين طرفي النزاع للتوصل إلى تسوية نهائية<sup>(1)</sup>.

كما تعرف أنها وسيلة لحل النزاع سلمياً تحاكي القضاء ولكن تتبع إجراءاته، وفكرتها هي إحالة النزاع إلى ممثلي الأطراف من الإدارة التنفيذية العليا بعد تقديم موجز للأطراف بتبادل المستندات والملاحظات التي تعتبر جزء من المرجعية القضائية<sup>(2)</sup>.

من واضح أن الأسلوب الذي اصطلح على تسميته المحاكمة المصغرة لا يلزم ذوي الشأن في أعماله بالإجراءات المطولة والمعقدة المتبعة أمام المحاكم لاستصدار حكم ملزم لطرفي النزاع، فالمراد في هذا الأسلوب هو طرح أبعاد النزاع الفنية القانونية على أطرافه أنفسهم أو ممثلهم.

## الفرع الثاني

### حل النزاع عن طريق التحكيم

يتعلق جانب كبير من منازعات عقود البناء والتشييد بمسائل فنية مما يحتاج أطرافها إلى تسوية بطرق يغلب عليها جوانب الفن والملائمة أكثر من الجوانب القانونية البحتة ومن الواضح أن مصلحة المشروع محل العقد بل مصلحة أطرافه تقتضي التوصل إلى تسوية سريعة لا تعرقل إجراءاتها إنجاز الأعمال في التوقيتات المحددة وفي نفس الوقت تضمن الحد الأدنى من حقوق المشروعة لطرفي العقد وعلى هذا الأساس قد يرغب طرف عقد الأساسي في تبني وسيلة أخرى لتسوية منازعاته، غير أن العرض على المحاكم أو هيئات

<sup>1</sup> - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفه، مرجع سابق، ص 65.

<sup>2</sup> - منذر موسى الساكت، مرجع سابق، ص 28.

التحكيم، تيسير لهما التوصل لحلول معقولة للنزاع يجري اختيار الحل الذي يرى أكثر من غيره مصالح طرفي النزاع ومن ثم يجري تبنيه<sup>(1)</sup>.

غير أن التوصل إلى التسوية مرضية للنزاع تفترض اقتناع طرفيه بحياد وتخصص القائم بإجراءاتها وهو ما يتطلب إتاحة الفرص لكليهما لعرض وجهة نظر كاملة بحيث يستطيع الشخص المكلف بالتسوية بمقتضى تخصصه استيعاب أسباب النزاع و أبعاده<sup>(2)</sup>.

### تعريف التحكيم:

يعد التحكيم من الإجراءات ذات الطابع الخاص حيث يقوم محكم واحد أو هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء باتخاذ قرار الفصل بين طرفي النزاع، ويكون حكم تلك الهيئة قابلا للتنفيذ ضمن إجراءات قضائية واجبة التطبيق، وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية والتي تعترف بموجبها كافة الدول الموقعة على تلك الاتفاقية بقرارات التحكيم الدولية وتعمل على تنفيذ أحكامها ضمن إجراءاتها القضائية الوطنية، وخصوصا تلك الأحكام والقرارات الصادرة من قبل جهات ومؤسسات تحكيمية دولية معترف بها كغرفة التجارة الدولية في باريس ICC<sup>(3)</sup>.

إن فكرة التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات لم تعد مقصورة في الفصل في المنازعات أطراف العقود الداخلية، بل تعهدته إلى منازعات أطراف العقود الدولية سواء كانت هذه المنازعات بين الدول أو بين الدولة أو الأفراد بعضهم مع بعض<sup>(4)</sup>.

كما لا نجد تعريف دقيق واضح من طرف المشرع الجزائري رغم تناول مختلف أحكام التحكيم التجاري الدولي من خلال المواد المدرجة ضمن المرسوم التشريعي 93-03، ولا حتى

1 - عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

2 - خلف صالح عبد الفتاح الرهايفه، مرجع سابق، ص 67.

3 - محمد إبراهيم إيداح، مرجع سابق، ص 219.

4 - هدي محمد مجدي، مرجع سابق، ص 93.

في القانون الجديد 08-09 المؤرخ في 25/02/2008 المتضمن قانون الإجراءات الإدارية والمدنية الذي نظم المشرع التحكيم بنوعيه الداخلي والخارجي<sup>(1)</sup>.

وقد نصت المادة 1011 من قانون الإجراءات المدنية على أن "اتفاق التحكيم هو الاتفاق الذي يقبل الأطراف بموجبه عرض نزاع سبق نشوؤه على التحكيم".

والمادة 1012 من نفس القانون تنص على أنه "يحصل الاتفاق على التحكيم تحت طائلة البطلان موضوع النزاع وأسماء المحكمين أو كيفية تعيينهم"<sup>(2)</sup>.

إذا رفض المحكم المعين القيام بالمهمة المسندة إليه، يستبدل بغيره بأمر من طرف رئيس المحكمة المختصة.

### أهميته في عقود الفيديو:

يعتبر التحكيم أداة الأكثر استعمالاً في مجال النزاعات الناشئة عن العقود التجارية الدولية ومنها عقود المقاولات الدولية وأصبح ضرورة يفرضها واقع التجارة الدولية فالتحكيم هو نظام تعاقدى يلجأ إليه الأطراف لحل الخلاف الناشئ بينهم ويفسر اللجوء إلى التحكيم اتسامه بالسهولة والسرعة وقلة النفقات على عكس إجراءات التقاضي، مع أن البعض يرى بأن إجراءات التحكيم لا تكون دائماً سريعة، هذا بالإضافة إلى أن الميزة المتعلقة بقلة النفقات عند اتخاذ إجراءات التحكيم يتوقف على موضوع والنفقات المختلفة التي يتطلبها التحكيم كنفقات المحكمين التي عادة ما تكون مرتفعة لشهرتهم وتمتعهم بسمعة دولية جيدة في مجال التحكيم كما يفسر اللجوء إلى التحكيم الدولي كذلك هو تمتع المحكمين بقدرات

<sup>1</sup> - مرسوم تشريعي 93-09 المؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1413 الموافق لـ 25 أبريل 1993، يعدل ويتم الأمر رقم 66-

154 المؤرخ في 8 يوليو والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، ج ر العدد 27 الموافق 27 أبريل 1993 ص 58.

<sup>2</sup> - أمر رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات الإدارية والمدنية، ج ر عدد 21 لسنة 2008، ص 237.

علمية تخصصية عالية وأن تخصصهم يسمح لهم بحل المسائل ذات الطابع الفني, دون أن يكون هناك أي إجابة لاستعانة بالخبراء كما هو مألوف أمام القضاء العادي<sup>(1)</sup>.

وتنص المادة 1043 من قانون الإجراءات المدنية أنه: يمكن أن تضبط في اتفاقية التحكيم الإجراءات الواجب اتباعها في الخصومة مباشرة أو استنادا على نظام تحكيم، كما يمكن إخضاع هذه الإجراءات إلى قانون الإجراءات الذي يحدده الأطراف في اتفاقية التحكي

<sup>1</sup> - فراحتيه كمال، عقود المقاوله الدولي، مرجع سابق، ص40.

- René David, l'arbitrage dans le commerce international, Paris, Economica, 1982 p9

. L'arbitrage est une technique visant à faire donner la solution d'une question intéressant les rapports entre deux ou plusieurs personnes par une ou plusieurs autre personnes -l'arbitre ou les arbitres les quelles tiennent leurs pouvoirs d'une convention privée et statuent sur la base de cette convention sans être investis de cette mission par l'état.



خاتمة

## خاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن عقود الفيديك من العقود الجديدة التي شاع استخدامها في الإنشاءات الدولية والمحلية والتي استمدت بعض أفكارها ومفاهيمها من القانون الانجليزي من حيث الشكل والمضمون، بيد أنها تطورت في الطبقات الحديثة لتكون وثيقة أكثر دولية بتبني كثير من قواعد القانون المقارن التي تصلح للتطبيق في معظم دول العالم.

يقصد بالفيديك الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين الذي يعد أول هيئة دولية تصدت لمسألة حل النزاعات القضائية عن عقود الإنشاءات الهندسة المدنية، إذ تم وضع أول عقد نموذجي يتضمن الشروط العقدية لهذا النوع من تحت اسم الشروط العقدية لمقاولات أعمال الهندسية المدنية ومنها شرط اللجوء إلى الطرق البديلة لفض المنازعات الناشئة عن تطبيقه صدرت عقود الفيديك على نمط موحد من حيث الفلسفة القانونية والصياغة والإخراج الفني حيث تضع لإطراف العقد إطارا تعاقديا مسبقا، يتضمن قواعد موحدة عادلة ومتوازنة تتلاءم مع إرادتهم المشتركة ويمكن تعديله جزئيا وفقا للقانون الواجب التطبيق.

تتواءم عقود الفيديك مع التطورات التكنولوجية الضخمة في المجال البناء والتشييد، وبرغم كونها عقودا فورية إلا أن تنفيذها يحتاج إلى مدة طويلة، مما يعرضها لكثير من المشكلات المعقدة والمتشابكة التي تواجه المشروع أثناء تنفيذه.

إن عقود الفيديك تعد وسيلة هامة وفعالة في رفع العبء الاقتصادي على الدول النامية لكونها توفر إطارا قانونيا لتمويل وإقامة المشاريع البنية التحتية، وإدارتها وفقا للأساليب الحديثة بما يؤدي إلى المرفق العام تحقيق الوظيفة المنوطة به على أكمل وجه، وهي إشباع الحاجات العامة للمواطنين وتحقيق المصلحة العامة كمظهر من مظاهر التنمية الاقتصادية، غير أن التطبيق العملي لهذا النوع من العقود يشير إلى ارتباطه أساسا بجلب الاستثمارات وطنية كانت أو أجنبية وهو ما يؤدي إلى الحد من اللجوء إلى الامتيازات السلطة العامة في

هذا النوع من العقود عن طريق اللجوء إلى الشروط اللائحية في حدود ضمان السير الحسن للمرافق العامة وقيامه بوظيفته في التحقيق المنفعة العامة والتركيز على الشروط التعاقدية في العقد كركيزة لتوفير مناخ استثماري جذب لرؤوس الأموال ولإتاحة الفرصة لشركة المشروع لتعويض تكاليف الاستثمار وتحقيق عائد مالي مناسب.

إن المفهوم السائد في العقود الإنشائية حسب عقود الفيديك وهي العقود الأكثر انتشارا ومعرفة في العالم، هو وجود ثلاثة أطراف رئيسية تعمل في قطاع الإنشاءات وهي صاحب العمل والمهندس الاستشاري والمقاول ولكن مع دخول إدارة المشروعات الإنشاءات وتفويض صاحب العمل لها بالقيام بدور الإدارة وممارسة بعض الأدوار التي كان يقوم بها المهندس في الجانب الفني، توضحت لجميع الأطراف هذه العلاقات وأصبح لكل طرف دوره ومسؤولياته.

مع زيادة قيمة المشروعات دفع العديد من أصحاب العمل والمستثمرين لاستعانة بخدمات إدارة المشروعات الأمر الذي شجع العديد من الشركات المحلية أو منفردة أو مؤتلفة مع شركات عالمية متخصصة لدخول مجال تقديم الخدمات إدارة المشروعات الإنشاءات، حيث شهدت العديد من المشروعات الكبيرة التي تتنوع ما بين مشروعات البنية مثل الفنادق والمستشفيات والملاعب وفق المقياس الدولية والمراكز التجارية الكبيرة أو المشروعات البنية التحتية كالطرق أو المياه أو المجاري أو محطات التنقية أو المشروعات الإسكانية.

تعتبر الوسائل الودية لتسوية المنازعات عقود الفيديك الأوسع انتشارا على الصعيد الدولي لاسيما التحكيم، الذي يمثل وسيلة هامة في فض المنازعات الناجمة عن تنفيذ أو تفسير العقد، فبالرغم من ارتفاع تكاليف التحكيم إلا أنها تعتبر الوسيلة الأسرع التي تجعل الأطراف النزاع يختارون التحكيم لتقاضي الإجراءات المعقدة الطويلة أمام القضاء العادي.

## قائمة المراجع

### I- المراجع باللغة العربية:

#### أ - الكتب:

- 1- ابراهيم سيد أحمد، مسؤولية المهندس والمقاول عن عيوب البناء، المكتب الجامعي الحديث، الازارطة الاسكندرية 2003.
- 2- حسن زكي، محاسبة تكاليف عقود المقاولات في ضوء المعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الجامعة الاردنية 2000.
- 3- حسين القانوني، تعريف عقود الاتحاد الدولي للمهندسين، عقود الفيديك النمطية، دار القضاء العالي، القاهرة، 2009.
- 4- خالد شهاب، عقود ومطالبات ووسائل فض النزاعات في عقود الهندسية والانشائية، لبنان 2015.
- 5- خلف صالح عبد الفتاح الرهايفة، أساليب تسوية الخلافات التعاقدية في عقود فيديك النموذجية، عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة الأردن 2007.
- 6- سمير حامد عبد العزيز الجمال، القواعد القانونية المستحدثة في عقود الفيديك، دار الثقافة للنشر، الأردن.
- 7- عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الاول دار النهضة العربية القاهرة سنة 2004.
- 8- عصام أحمد البهجي، عقود البحوث طريق لبناء المرافق الدولة الحديثة، دراسة تحليلية لتنظيم قانوني وتعاقدية في مشروعات بنية أساسية و ممولة بأسلوب البوث دار الجامعة الجديدة الازراطية 2008.

- 9- عصام احمد البهجي، عقود الفيديك وأثرها على التزامات المقاول ورب العمل، دار الجامعة الجديدة 2006.
- 10- عليوش قريوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 11- محمد إبراهيم إبداح، عقود المقاولات الدولية، الاسس القانونية والفنية لصياغات عقود المقاولات الدولية ضمن معايير عقود الفيديك، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2014.
- 12- محمد النوايسة، عقد مقاوله موجز، دفتر عقد المقاوله الفيديك الموجز، وزارة الاشغال العامة والإسكان دائرة العطاءات الحكومية، الأردن 2007.
- 13- مسعودة مروش، نطاق تطبيق أحكام الضمان العشري في ظل القانون الجزائري والقانون الفرنسي، جامعة الجزائر 2014.
- 14- مصطفى عبد المحسن الحبشي، الوجيز في عقود البوت، دار القانونية مصر المجلة الكبرى 2008.
- 15- منذر موسى ساكت، العقود الدولية الفيديك لمشاريع الإنشاء المطالبات وفض النزاعات الأردن 2011.
- 16- هاني سري الدين، اتفاقات الكونسورتيوم وغيرها من اتفاقات التعاون في صناعة الإنشاءات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة 1999.
- 17- هدي محمد مجدي، ارتباط المنازعات والطلبات في خصومة التحكيم، مع التركيز على التطبيقات العملية، الحديثة المجموعة العقدية عقد الفيديك، دار النهضة العربية 2007.
- 18- وحدة المشاريع الهندسية، مشروع التوريد والتركيب، والتشغيل، وثائق العطاء، مجلد الأول، شروط العقد، الأردن، 2009.

19- إلياس ناصف، سلسلة أبحاث قانونية مقارنة عقد البحوث، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس سنة 2006.

20- يحي الكسبي، ومحمد خالد الهزيمة، دفتر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الانشائية /وزارة الأشغال والإسكان/ دائرة العطاءات الحكومية، الأردن 2010 طبعة 2013 المعدلة 2015.

#### ب- الرسائل الجامعية:

1- بطوش كهينة، المسؤولية المدنية للمهندس المعماري مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون المسؤولية المهنية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2012.

2- صبوع صهيب، النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل وعقد الملكية البوت وتطبيقاته في الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة 2012/2013.

3- عبد الهادي أحمد إبراهيم، دراسة تحليلية لإدارة الاستثمارات العربية والاجنبية مع التطبيق على هيئة الاستثمار في مصر رسالة ماجستير إدارة الأعمال كلية التجارة المنصورة 1978.

4- فراحتية كمال، عقد المقاوله الدولي، بحث لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال جامعة الجزائر بن عكنون 2004/2005.

5- مالك سعدية، عقد المقاوله الدولي، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق فرع قانون الاعمال جامعة مولود معمري تيزي وزو 2005.

6- معاشو عمار، الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية والإدارية بن عكنون، جامعة الجزائر 1989.

## ج- وثائق قانونية:

- 1- وزارة الاشغال العامة والاسكان، عقود المقاولة الموحد الشروط العامة الفيديك الفلسطينية 1999 الجزء الاول [www.pcu.ps/linkclick.com](http://www.pcu.ps/linkclick.com).
- 2- محمد محمود حزام الغنيمي، بحث في استراتيجيات عقود المقالات وفض المنازعات جامعة عين شمس 2014. [www.eng;khozam@yahoo.com](http://www.eng;khozam@yahoo.com).
- 3- أيمن الزيني، التعريف بعقود الفيديك 28 فيفري 2013 [www.acadimia-edu](http://www.acadimia-edu)
- 4- دفتر عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنشائية الجزء الثاني الشروط الخاصة فيديك 1999 الأردن 2004 [www.npwh.pna.ps](http://www.npwh.pna.ps)
- 5- دفتر عقد المقاولة موحد للمشاريع الإنشائي، الشروط الخاصة الجزء الثاني، [www.nawish.com/modules/fidic.htm](http://www.nawish.com/modules/fidic.htm)
- 6- عقد المقاولة الموحد، وزارة الاشغال العامة والإسكان شروط العامة والخاصة، فلسطين 2006. [www.pcu.ps/linkclick.com](http://www.pcu.ps/linkclick.com)
- 7- الإتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، شروط العامة لعقد المشاريع الإنشائية فيديك 1999.

## ت- النصوص القانونية:

- 1- مرسوم تشريعي 93-09 المؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1413 الموافق لـ 25 أبريل 1993، يعدل ويتم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يوليو والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، ج ر العدد 27 الموافق 27 أبريل 1993.
- 2- المرسوم التشريعي 94-07 المتعلق بشروط الانتاج المعماري و كيفية ممارسة مهنة المهندس المعماري، ج ر عدد 51، 5 ماي 2004.

3- القانون 06-04 الصادر في 14 غشت 2004 ج ر رقم 51، 5 ماي 2004  
المعدل للمرسوم التشريعي 94-07 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وكيفية ممارسة  
مهنة المهندس المعماري.

4- أمر رقم 05-10 المؤرخ في 20 يوليو 2005 المتضمن قانون المدني الجزائري  
المعدل والمتمم ج ر العدد 40 لسنة 2005.

5- قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات  
الإدارية والمدنية ج ر عدد 21 لسنة 2008.

6- مرسوم رئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 20 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم  
الصفقات العمومية، ج ر العدد 50 لسنة 20 سبتمبر 2015.

## II- المراجع باللغة الاجنبية:

### A : Les ouvrages

- 1- Eric nelson, smith currie: news et publications unique considérations for lump sum EPC projects, the international construction super conférence, London 2006
- 2- FIDIC Contracts, gold book, the general conditions, 2008.
- 3- Peter Boswell: changes to the FIDIC construction contract general condition édition 1999 FIDIC world trade center, Geneva, march 2006.
- 4- Peter Rosher l'adaptation des clauses FIDIC dans les contrats soumis au droit- français, 2015, p123.
- 5- René David, L'arbitrage dans le commerce international, paris economica 1982 .
- 6- ZHUANG Da quan ; LES INEGALITES DES CONDITIONS FIDIC et les applications dans le marché chinois université de marine la vallée 2007.

### B- Les Articles :

- 1- Götz, Sébastian Hok, comment traduire et comprendre les conditions, FIDIC, Berlin sur le site : [www.FIDIC.org/resources/contrats/book](http://www.FIDIC.org/resources/contrats/book) french Feb 2006 PDF.

## الفهرس

2	مقدمة
4	الفصل الأول: عقود الفيديك عقود دولية
5	المبحث الأول: الطبيعة القانونية لعقود الفيديك
6	المطلب الأول: مفهوم عقود الفيديك
7	الفرع الأول: عقود الفيديك عقود مقاوله
19	الفرع الثاني: عقود الفيديك عقود بناء و التشييد نموذجية
20	المطلب الثاني: مكونات عقود الفيديك
21	الفرع الأول: المكونات العامة
31	الفرع الثاني: المكونات الخاصة
38	المبحث الثاني: تفسيرات و الفوارق في عقود الفيديك
39	المطلب الأول: من حيث تفسيره
40	الفرع الأول: التفسير الموحد لعقود الفيديك
41	الفرع الثاني: المشكلات القانونية المترتبة عن عقود الفيديك
43	الفرع الثالث: تأثير تفسير عقود الفيديك عن القانون الواجب التطبيق
45	المطلب الثاني: من حيث تميزه عن عقود المقاولات الأخرى
46	الفرع الأول: عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)

- .48 ..... consortium عقود الكونسورتيوم الفرع الثاني:
- .50 ..... the joint venture contrats عقود المشروع المشترك الفرع الثالث:
- .54 ..... عقود الفيديك عقود مركبة الفصل الثاني:
- .56 ..... المبحث الأول: خصوصيات الالتزامات أطراف العلاقة العقدية
- .58 ..... المطالب الأول: التزامات أطراف العلاقة العقدية
- .59 ..... الفرع الأول: الالتزامات المقاول
- .69 ..... الفرع الثاني: الالتزامات رب العمل
- .77 ..... الفرع الثالث: التزامات المهندس الاستشاري
- .84 ..... المطالب الثاني: الإخلال بالالتزامات العقدية
- .85 ..... الفرع الأول: صور الإخلال بالالتزامات العقدية
- .88 ..... الفرع الثاني: قيام المسؤولية عن الإخلال بالالتزامات
- .89 ..... الفرع الثالث: الجزاء المترتب عن الإخلال بالالتزامات
- .95 ..... المبحث الثاني: فض النزاعات الناشئة عن تنفيذ عقود الفيديك
- .97 ..... المطالب الأول: أنواع النزاعات الناشئة عن تنفيذ عقود الفيديك
- .98 ..... الفرع الأول: النزاع بين الأطراف
- .100 ..... الفرع الثاني: النزاع بين احد الأطراف و المحكم أو هيئة التحكيم
- .101 ..... المطالب الثاني: حل النزاعات عقود الفيديك

الفرع الأول: عن طريق الوسائل الودية	103
أولاً: التفاوض المباشر	103
ثانياً: التوفيق و الوساطة	104
ثالثاً: المحكمة المصغرة	103
الفرع الثاني: حل النزاع عن طريق التحكيم	105
أولاً: التعريف به	107
ثانياً: أهميته في عقود الفيديو	108
خاتمة	111
قائمة المراجع	114
الفهرس	120